الإرهاب و أثره على الاستقرار السياسي و شرعية الدول

في منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة : مصر ، سوريا)

إعداد

عمر خليل أحمد البشيتي

المشرف

الدكتور محمد خير عيادات

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول ، ٢٠١٧

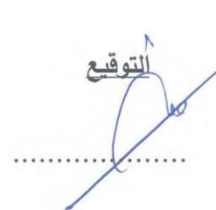
نوقشت هذه الرسالة بعنوان : **قرار لجنة مناقشة**

الإرهاب وأثره على الاستقرار السياسي وشرعية الدول في منطقة الشرق الأوسط

(دراسة حالة: مصر، سوريا)

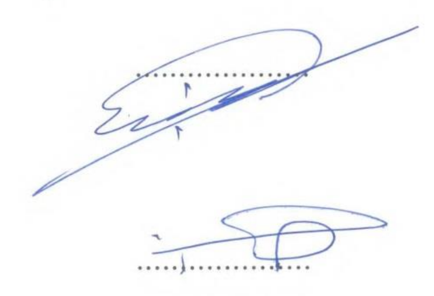
وأُجيزت بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٤

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**



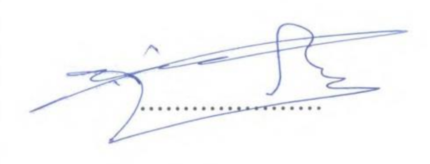
- الدكتور **محمد خير سليمان عيادات** مُشرفاً ....

أستاذ مشارك في العلاقات الدولية



- الدكتور **محمد حمد القطاطشة** عُضواً ....

أستاذ في النظم السياسية المقارنة



- الدكتور **حسن محمد المومني** عُضواً ....

أستاذ مشارك في العلاقات الدولية



- الدكتور **خالد عيسى العدوان** عُضواً ....

أستاذ مشارك في العلوم السياسية / جامعة اليرموك

نموذج ترخيص

أنا الطالب : عمر خليل أحمد البشيتي أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراة المقدمة من قبلي وعنوانها.

الإرهاب وأثره على الاستقرار السياسي و الأمني للدول في منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة: مصر، سوريا)

وذلك لغايات البحث العلمي و/ أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/ أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عمر خليل أحمد البشيتي

التوقيع:

التاريخ: ١٢/١/٢٠١٨م

الإهداء

إلى كل حاكم عادل

أمنَّ رعيته مُحافِظًا على أرواحهم

و أموالهم و أعراضهم ..

إلى أساتذتي

و كل من علمني حرفًا

و زادني علمًا في مسيرتي العلمية ..

إلى والدي و والدتي و زوجتي

و الذين تحملوا معي الصِعاب

و حفزوني لنيل درجتي العلمية ..

إلى أهلي و عائلتي و أصدقائي ..

إلى زملائي و زميلاتي ..

إلى من لم تسعفنِ الصفحات لذكرهم ..

أهديهم هذا البحث راجيًا الله

أن يلاقي القبول و النجاح

الشكر و التقدير

إلى كل من علمني حرفًا في الجامعة الأردنية ..

إلى أساتذتي الكرام الأفاضل الذين لم يألوا جهدًا في نصحي و إرشادي ..

و أخص بالشكر الدكتور محمد خير عيادات مشرف رسالتي ، و الذي كان لتوجيهاته الفضل في إنجاز رسالتي على أحسن صورة بإذن الله.

و أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة رسالتي هذه

و أتقدم بالشكر و العرفان إلى والديَّ و زوجتي و الذين قدموا لي يد العون لإتمام هذه الرسالة.

عمر خليل أحمد البشيتي

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال و الخرائط

الإرهاب و أثره على الاستقرار السياسي و شرعية الدول في منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة : مصر ، سوريا)

إعداد

عمر خليل أحمد البشيتي

المشرف

الدكتور محمد خير عيادات

الملخص

في هذه الدراسة تم التعرض إلى آثار الإرهاب على الاستقرار و الشرعية السياسية للدول من خلال دراسة حالتين هما سوريا و مصر.

و قد اعتمدت الدراسة في مراجعها على الكثير من المصادر النظرية المكتوبة سواء كتب أو رسائل جامعية أو دوريات أو أوراق ندوات و مؤتمرات أو وسائل الكترونية ، و استخدم من خلال الدراسة ثلاثة مناهج رئيسية ؛ هي المنهج التاريخي و التحليلي و منهج دراسة الحالة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن للإرهاب تأثير على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط و شرعية الأنظمة فيها ، و تم دراسة تلك الآثار من خلال تأثير الإرهاب على مؤشرات الاستقرار السياسي حيث تعد الشرعية السياسية من أهم تلك المؤشرات.

و قد هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإرهاب على استقرار كل من سوريا و مصر سياسيًا و استقرار شرعية أنظمتهما.

فتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول:

بالفصل الأول تم دراسة الجانب النظري لمفاهيم الدراسة بمبحثين؛ الأول تعلق بالإرهاب و أنواعه و تطوره التاريخي، و الثاني تعلق بالاستقرار السياسي و الشرعية السياسية متناولًا في ذلك مفهوم الاستقرار السياسي و مؤشراته من جهة ، و مفهوم الشرعية السياسية و مصادرها و

أسباب فقدانها من جهة اخرى ، و بالفصلين الثاني و الثالث تم إفراد كل من حالتي سوريا و مصر في فصل على الترتيب، و من خلال مؤشرات الاستقرار السياسي في كل منهما تم ربط آثار الإرهاب على تلك المؤشرات للتمكن من تحليل الآثار المترتبة من الإرهاب على الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية في كل منهما ، أما الفصل الرابع فقد جاء ليضع أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة خلال الفصول الثلاثة السابقة ، حيث تبين أن للإرهاب تأثير على استقرار كل من سوريا و مصر من خلال تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي في كل منهما ، و بناءً على تلك النتائج تم وضع أهم التوصيات التي يرى الباحث أن من شأنها أن تخفف من وتيرة الإرهاب من جهة و تحافظ على الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية للأنظمة من جهة أخرى.

المقدمة

تعد ظاهرة الإرهاب من أبرز مشاكل القرن الحادي و العشرين و قضية العصر، و يعود ذلك إلى كم الضحايا و الخسائر المادية المترتبة على هذه الظاهرة عالميا ، و خصوصا في ما يتعلق بدول و مجتمعات الشرق الأوسط ، و حيث أنه من أهم مشاكل الإرهاب هي مسألة زعزعة الاستقرار و شرعية الدول ، فالإرهاب في الشرق الأوسط هو نتيجة حالة عدم الاستقرار ، و حالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي حتمًا إلى ضعفٍ بالشرعية ، حيث أن من واجبات الدولة الرئيسية هي حفظ الأمن و الاستقرار ، فإن لم تتمكن من القيام بواجبها الرئيس ، ضعفت شرعيتها و ربما فقدتها.

في الآونة الأخيرة و بالتحديد عقب أحداث عام ٢٠١١ و ما صحب الأحداث من صراعات نتج عنها تفاقم في قوة الجماعات الإرهابية على ساحة الشرق الأوسط ، حيث أخذ الإرهاب على عاتقه اللعب على وتر الصراعات الطائفية لتساعده على إدارة توحشه في المناطق التي تقع تحت سيطرته ، حيث أصبحت الجماعات الإرهابية تقوم على مواجهة العدو القريب (الأنظمة العربية) بدلًا من العدو البعيد الخارجي ، و تأجيج الصراع الطائفي بين الشعوب العربية بهدف إدخال هذه البلدان في أتون حرب أهلية تؤدي إلى إنهاك الدولة و انهيارها كما هو الحال في سوريا .

إن أي استقرار داخلي في دولة ما يقاس بمدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة من جهة ، و فيما بينهم و بين السلطة من جهة أخرى ، و بين مؤسسات السلطة من جهة ثالثة ، و هو ما يعطي الدولة و النظام القدرة على الوقوف أمام التقلبات و المتغيرات المختلفة للحفاظ على الاستقرار ، و في حقيقة الأمر أنه لا مساومة و لا تسوية بين الإرهاب و الاستقرار ، فالتعايش مستحيل بينهما ، فالإرهاب يسعى دائمًا إلى ضرب هذا التماسك بين أطياف الدولة لخلق أزمة استقرارية و أخرى شرعية

و من ناحية أخرى لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي بالقمع و العنف وحده من النظام و تجاهل أطياف المجتمع و حاجاته و تطلعاته المشروعة، فالمؤسسة العسكرية ليست الوسيلة لجلب

الاستقرار و حفظه ، فالدول المتقدمة تمتلك أسلحة متطورة و ضخمة و كل مظاهر القوة ، و رغم ذلك فهي لا تلجأ إلى استعمالها ضد رعاياها و إلا أقحمت نفسها في باب إرهاب الدولة ، بل هناك وسائل أكثر ديمقراطية و دستورية تلجأ لها الدول المتقدمة لتجاوز أزماتها.

إن حالة عدم الاستقرار التي خلفها الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط لا ينتج عنها فقط آثار تدميرية على المستوى المادي بقدر ما أثرت على إيجاد فراغ مجتمعي أثر على خطط الدولة و برامجها المستقبلية و تقدمها و شرعيتها ، فعدم الاستقرار يؤدي الى تخلخل بين طبقات المجتمع و وقوعهم ضحية سهلة للتيارات التي تنتهز فرصة عدم الاستقرار لتحقيق أغراضها ، و يكونون ضحية سهلة لمن يستغلهم لتنفيذ أجندات أيديولوجية بما فيها تنفيذ عمليات ارهابية أو نشر الآراء الهدامة.

و لهذا جاءت الدراسة حول دولتين رئيسيتين في منطقة الشرق الأوسط ، لهما ثقلهما السياسي بالمنطقة ، و قد عانت كل منهما آثار الإرهاب من جهة ، و حاربتها من جهة أخرى ، هي مصر و سوريا، و قد بلغت كل دولة درجة من الاستقرار ، و كان للإرهاب يدًا في زعزعة استقرار كل منهما مع تفاوت الدرجات بينهما.

مشكلة الدراسة :

يهدد الإرهاب أمن الشرق الاوسط و استقراره و يشكل خطرًا على العديد من مصالحه و يمثل إخلالًا بالمبادئ الدينية و الأخلاقية و الانسانية ، و يسيء لتراث الأمة العربية ، و يشكل انتهاكًا لكل العهود و المواثيق العالمية عامة و العربية خاصة ، و لتزايد وتيرته في الأعوام الأخيرة تزايد الاهتمام في دراسة قضاياه

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أثر الإرهاب على استقرار و شرعية النظام السياسي لكل من مصر و سوريا في ظل تزايد و تفاقم الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ، إضافةً إلى الإجراءات اللازم اتباعها من الدول في مكافحة الإرهاب لتحقيق الاستقرار و المحافظة على شرعية الأنظمة السياسية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في ناحيتين :

أولًا : من الناحية العملية

١. التطرق إلى مسألة الإرهاب كمسبب لأزمتين إحداها استقرارية و الأخرى شرعية في النظاميين السوري و المصري .
٢. التعرف على الإرهاب و أشكاله و الاستقرار السياسي و مؤشراته و الشرعية و أنواعها و مصادرها ، و إيجاد العلاقة في ما بينهم.

ثانيًا : من الناحية العلمية

١. أن مرام كل دولة هو البحث عن أمنها و استقرارها السياسي و المحافظة على شرعيتها الدولية ، و مرام كل الشعوب هو العيش في أمان و استقرار بعيدا عن قهر الإرهاب و تعسف السياسات تجاهها ، و من هنا تكمن الأهمية القصوى لكل دولة لتحديد مفهوم واضح للإرهاب و معرفة سبل مكافحته لتحقيق الاستقرار السياسي و المحافظة على الشرعية.
٢. إن تدعيم أمن الشرق الأوسط و الوطن العربي و الحفاظ على استقراره و ركائز الشرعية يستلزم دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، و التي من شأنها أن تستنتج من خلال العلاقة بين تزايد الإرهاب و ضعف الاستقرار السياسي ، و حيث تضفي على دارسي الإرهاب دراسة جديدة في هذا المجال.

أهداف الدراسة :

تدور أهداف الدراسة حول:

أولاً: مناقشة المفاهيم المتعلقة بكل من الإرهاب و الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية، بالإضافة إلى التطور التاريخي للإرهاب وصولًا به إلى صورته اليوم ، و تحديد عوامل و متطلبات الاستقرار السياسي لتفادي تأثيرات الإرهاب عليه.

ثانيًا : دراسة حالة كل من مصر و سوريا من حيث مدى تأثير الإرهاب على استقرارهما السياسي و شرعية أنظمتهما ، و وضع الأطر الصحيحة لمكافحة الإرهاب في كل من مصر و سوريا حفاظا على استقرارهما و شرعيتهما.

أسئلة الدراسة :

تكمن أسئلة الدراسة في ما يلي :

أولًا : ما مدى أثر الإرهاب على استقرار وشرعية كل من مصر و سوريا في ظل تزايد و تفاقم الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيًا : ما هي الإجراءات المتبعة و اللازم اتباعها من الدول في مكافحة الإرهاب لتحقيق الاستقرار و المحافظة على شرعيتها .

حدود الدراسة :

الحد المكاني ؛ حيث تتخذ هذه الدراسة الحدود المكانية الممتدة على كامل دول الشرق الأوسط ، و تقتصرعلى دراسة منطقة الشرق الأوسط عامة ، و دراسة الحالتين السورية و المصرية خاصة ، حيث تم التركيز على النظامين السوري و المصري.

الحد الزماني ؛ فقد اقتصرت الدراسة على حدود زمانية محددة تمت دراستها و التطرق إليها خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ – ٢٠١٦ ، حيث أن هذه الفترة التي شملت عدة تطورات في ما يتعلق بمسألة الإرهاب و الاستقرار السياسي و الشرعية للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط

منهجية البحث :

في هذا البحث سوف يتم استخدام المناهج العلمية التالية :

أولًا : المنـهج التاريخي

يتم استخدام المنهج التاريخي في دراسة الظواهر و الأحداث السياسية لفهم الحاضر و المستقبل، و حيث أن الإرهاب ليس وليد العصر ؛ و من هذا المنطلق سوف يتم استخدام هذا المنهج لدراسة التطور التاريخي للإرهاب ، و تطوره على وجه الخصوص في كل من مصر و سوريا ، للتعرف على آثاره في ما يتعلق بالاستقرار السياسي و شرعية الدول.

و حيث تتعدد وظائف المنهج التاريخي ، من حيث أنه يمكن استعماله في حل مشكلة الإرهاب و تأثيره على الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية على ضوء خبرات الماضي ، فكما أنه يساعد في إلقاء الضوء على خبرات ماضية و حاضرة في هذه المسألة ؛ فهو يتيح أيضًا الفرصة لإعادة تقييم التعميمات المتعلقة في مسألة أثر الإرهاب على الاستقرار السياسي و الشرعية.

ثانيًا : المنـهج التحليلي

حيث أن هذا المنهج يعتمد على تحليل الأحداث السياسية، و بما أن الإرهاب تتطور أحداثه في المنطقة بشكل متسارع، و هو قضية الساعة ، فلا بد من استخدام المنهج التحليلي لتحليل الأحداث الدائرة في المنطقة بالأمس القريب و الوقت الحاضر لكي نستطيع التنبؤ بالمستقبل ، و الخروج بنتائج واقعية عملية .

حيث يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية و طرق تحليل و تفسير الظواهر بشكل علمي منظّم ، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة و من ثم البحث عن مفهومها و مستوياتها المختلفة ، فموضوع الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية يستدعي شرح و تفسير الركائز الأساسية لكليهما و شرح أهم العوامل التي قد تجعل للإرهاب أثر عليهما في ما يتعلق بالنظامين السوري و المصري.

ثالثًا : منـهج دراسة الحالة

إن هذه الدراسة خاصة بالحالتين السورية و المصرية ، و لأن منهج دراسة الحالة يعتمد على دراسة حالة واحدة و التعمق فيها بطريقة تفصيلية دقيقة ، فالدراسة تتطلب استخدام هذا المنهج ، و ذلك من خلال الحالتين السورية و المصرية كُلٌّ على حدة ، و ذلك من خلال التركيز على النظام السياسي السوري و النظام السياسي المصري قبل الأزمات الإرهابية التي لحقت بهما ، و كيف أثر الإرهاب على استقرارهما و شرعيتهما.

و بناء على استعمال هذا المنهج نتوقع للدراسة أن تمكِّنا من النفاذ إلى نتائج عميقة في مسألة تأثير الإرهاب على الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية في كل من الحالة السورية من جهة و الحالة المصرية من جهة أخرى بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية للدراسة.

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الإرهاب و الاستقرار و شرعية النظام السياسي في الشرق الأوسط ، فكلما زاد الإرهاب ضعف الاستقرار و ضعفت الشرعية ، و كلما زادت الشرعية زاد الاستقرار و قلَّ الإرهاب.

متغيرات الدراسة :

تفترض الدراسة أن هناك متغيران :

أولًا : المتغير المستقل : و هو الإرهاب حيث تفترض الدراسة أن للإرهاب أثر واضح و فعال على المتغير التابع و هو الاستقرار السياسي و شرعية الدول.

ثانيًا : المتغير التابع : و هو الاستقرار السياسي و شرعية الدول.

مفاهيم الدراسة :

أولًا : الإرهاب ؛ حسب تعريف الدراسة و المعتمد فيها فقد عرَّف المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي الإرهاب على أنه : "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان دينه و دمه و عقله و ماله و عرضه".[١]

ثانيًا : الإستقرار السياسي ؛ حسب تعريف ديفيد ايستون ، و هوالتعريف المعتمد للدراسة أن الاستقرار السياسي : "هو القدرة على التكيف مع الأوضاع و الظروف المتغيرة ، و القدرة على ضبط التغير و التحكم به ، و أن يتم ذلك التغيير في إطار زمني معتدل و وفق تخطيط مسبق للمحافظة على النظام"[٢]

ثالثا : الشرعية السياسية ؛ هناك ارتباط و خلط بين مفهومي الشرعية السياسية و المشروعية السياسية ، و هناك مقارنة تعتمدها الدراسة لتحديد مفهوم واضح للشرعية السياسية : " حيث أن السلطة الشرعية هي السلطة ذات السند الصحيح ، أما السلطة المشروعة هي سلطة ممارستها صحيحة ، و الشرعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة صاحب السلطة ، أما المشروعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة الرعية ، وعندما يتذرع الحاكم يتذرع بالشرعية ، و عندما تتذرع الرعية يتذرعون بالمشروعية ، و أن تكون السلطة شرعية فهذه مصلحة الحاكم ، و أن تكون مشروعة فهذه مصلحة الرعية ، و بالنسبة للحاكم فالشرعية هي التي تؤسس حقه ، و المشروعية هي التي تؤسس واجبه ، أما بالنسبة للرعية على العكس ، فشرعية السلطة هي أساس و مرتكز واجب الرعية في الطاعة و الخضوع ، و مشروعية السلطة هي الضمانة الأساسية لحقه في ألاَّ يضطهد"[٣].

رابعًا : الشرق الأوسط ؛ قد ذاع استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية ، ليشمل المنطقة الممتدة من غرب مصر إلى شرق إيران[٤].

الدراسات السابقة:

---

(١) جواد ، دنيا ، الإرهاب في العراق .. دراسة في الأسباب الحقيقية – دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق و متغيراته الاجتماعية و السياسية ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع. ٤٣) ، ١٣١.

(٢) بوعافية ، محمد الصالح (٢٠١٦) ، الاستقرار السياسي .. قراءة بالمفهوم و الغايات ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع. ١٥) ، ص٣١٥ -٣١٦.

(٣) ناصوري ، أحمد (٢٠٠٨) ، النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، (مج.٢٤ ، ع.٢) ، ص٣٥٤.

(٤) الجاسور ، ناظم عبد الواحد (٢٠٠٤) ، **موسوعة علم السياسة** ، ط١ ، عمان ، دار مجدلاوي ، ص٢٢٥.

١. دراسة خميس حزام والي (٢٠٠٣) ، بعنوان **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية،** و هي دراسة أجريت على التجربة الجزائرية.

و قد تناول الباحث دراسته بأربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول منها مسألة الشرعية من حيث المفهوم و المصادر و الأسباب ، و بالفصل الثاني تناول طبيعة الأنظمة العربية و مصادر شرعيتها، ليركز بالفصل الثالث على التجربة الجزائرية ، و أما الفصل الرابع فقد جاءت لوضع رؤية مستقبلية للأنظمة العربية من خلال وضع رؤية لمعالجة شرعية الأنظمة فيها كي تحصل على شرعية مقبولة و دائمة.

٢. دراسة أسامة بدر الدين أبو حجائب (٢٠١٢) ، و هي بعنوان **علاقة الإرهاب بالإجرام السياسي و السبل القانونية لمكافحته** ، حيث تعد الدراسة من الدراسات الحديثة للإرهاب ، و إن ما يميزه عن سواه من الدراسات في ما يخص الإرهاب هو محاولة الباحث ربط الإرهاب بمفهوم الإجرام السياسي من خلال الدراسة.

٣. دراسة جينكينيز ، براين مايكل (٢٠١٤) ، بعنوان **ديناميكيات الحرب الأهلية السورية** ، و هي عبارة عن مجموعة ملاحظات للباحث في ما يتعلق بمجريات الحرب الأهلية في سوريا و ما نتج عنها من آثار و رؤية مستقبلية حول مصير سوريا نظامًا و شعبًا و المشاكل التي تواجهها في الأزمة الراهنة ، و يركز في دراسته على تصاعد وتيرة الطبيعة الطائفية و التهديد الإرهابي بالحرب.

٤. دراسة بلانشارد كريستوفر و حمود كارلا و نيكيتين ماري بيث (٢٠١٤) ، بعنوان **النزاع المسلح في سوريا : نظرة عامة و الرد الأمريكي** ، حيث تركز الدراسة على تحليل الأحداث في سوريا و إلقاء الضوء على الأدوار الملعوبة لكل أطراف النزاع فيها بما فيها الدور الأمريكي خلال الأزمة و تعامل الولايات المتحدة معها.

٥. دراسة محمد عبدالله يونس و آخرون (٢٠١٥) ، بعنوان **مسارات متشابكة .. إدارة الصراعات الداخلية المعقدة بالشرق الأوسط** ، و هي دراسة تتناول تعقيدات الأزمات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط عقب عام ٢٠١١ ملقيةً الضوء على مسارات الأزمة السورية و تعقيداتها مما له أثر على عدم استقرار المنطقة ككل.

٦. دراسة فؤاد ابراهيم (٢٠١٥) ، بعنوان **داعش من النجدي إلى البغدادي** ، و هي دراسة تناولت تطورات الجماعات التكفيرية وصولًا بها إلى صورتها الأخيرة بالعراق و الشام ، و قد تناولت الدراسة من خلال عروضها التطورية أهم الأفكار و الأعمال الإرهابية لهذه الجماعات.

٧. دراسة ابراهيم الحيدري (٢٠١٥) ، **سوسيولوجيا العنف و الارهاب** ، حيث ركز الباحث في دراسته على مفهومي العنف و الإرهاب كمصدرين مترابطين مؤكدًا على أنهما لا يولدا مع الإنسان منذ البداية، و إنما هما ينشآن عن العوامل المحيطة بالإنسان سواءً كانت تلك العوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية ، و إن كان لهذه الدراسة أهمية في دراسة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب و العنف السياسي و اللذان من شأنهما أن يخلقا نوعًا من اللاإستقرار

٨. دراسة أندرو باراسيليتي و كاثلين ريدي و بيكا واسر (٢٠١٧) ، بعنوان **منع انهيار الدولة في سوريا**، حيث تنقسم هذه الدراسة إلى جزئين رئيسيين ؛ حيث يقيِّم الجزء الأول حجم التهديد الذي تشكِّله سوريا و التدابير الواجب اتخاذها بهذا الشأن ، بما في ذلك التعاون مع روسيا و العمل من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، خاصة في غياب الإجماع الإقليمي لإنهاء الحرب ، حيث من شأنها أن تعزز احتمالية تحسين التنسيق الأمني لمحاربة المجموعات الإرهابية ، أما الجزء الثاني فيقيم الحجة لتبني منهج مركزي بالأساس إزاء الحوكمة و إعادة الإعمار والأمن في سوريا في مرحلة ما بعد الصراع.

- **موضع هذه الدراسة من الدراسات السابقة :**

تعتبر هذه الدراسة "الإرهاب و أثره على الاستقرار السياسي و شرعية الدول في منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة : سوريا ، مصر- ما بين عامي (٢٠١١ - ٢٠١٦)" دراسة متميزة عن الدراسات السابقة من حيث ان معظم الدراسات كانت تتناول متغيرات هذه الدراسة بصور مستقلة كمسألة الاقتصار على الاستقرار السياسي من ناحية ، أو الشرعية السياسية من ناحية أخرى.

إلا أن هذه الدراسة تميزت بأن أوجدت علاقة تربط كل من الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية بالإرهاب ، فتعد هذه الدراسة دراسة جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل و خاصة فيما يخص كل من سوريا و مصر

و ختامًا نرجو الله التوفيق في دراستنا هذه ، متأملين أن تنال القبول.

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول : الإرهاب

المبحث الثاني : الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية

المبحث الأول

الإرهاب

تُعد ظاهرة الإرهاب في العالم من أخطر أشكال التهديدات التي تواجه الدول ، لأنها تستهدف أمن و استقرار و مستقبل المجتمعات من جهة ، و التي تؤثر بشكل أو بآخر على استقرار الأنظمة السياسية و شرعيتها، و لا سيما إذا اجتمعت المصالح الخارجية مع الأهداف الإرهابية ، و عليه فقد أصبح الإرهاب خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري و حضارته و إنجازاته ، و حيث أن الإرهاب كان و لا يزال يمارس على نطاق واسع عبر الزمان و المكان ، إلا أن ضحايا الإرهاب أصبحت في الآونة الأخيرة تزداد نظرا لتعدد الأطراف المشتركة فيه و تزايد أعداد المنظمات الإرهابية ، خصوصا داخل نطاق الشرق الأوسط.

ففي مقال كتبه عالم النفس و المستشار الحكومي (مارك سيجمان) في مجلة الإرهاب و العنف السياسي (Terrorism and Political Violence) عام ٢٠١٤ حيث يُبدي تذمره لِيُقرَّ بفشل السياسات الدولية في مكافحاتها للإرهاب، حيث يقول : "بعد كل هذه الأموال المبذولة والضجة الإعلامية ، ندرك مع كل حادث إرهابي جديد أننا بعيدون تماماً عن إجابة سؤالنا الأصلي عن ما الذي يقود الناس نحو العُنف السياسي"[١].

إن مسألة الإرهاب مسألة معقدة و قد ترتكز أنواعه على ذاتها فالإرهاب لا دين له ، و قد يقود الإرهاب إلى الإرهاب ، فأي نوع من أنواع الإرهاب قد يقود إلى تولد الأنواع الأخرى منه كإرهاب الدول و إرهاب الجماعات ، حيث أن كل نوع منها يبرر إرهابه بإرهاب الآخر.

و لهذا قد يكون الاختلاف حول وضع مفهوم واضح للإرهاب و عدم الإتفاق على تعريفه هو السبب الرئيسي في كثرة الأبحاث الوصفيه له ، و لهذا قد يُعد هذا المبحث محاولة لوضع تعريف واضح للإرهاب ، ينبثق عن الفهم العربي لمعنى الإرهاب و الذين هم أبعد الشعوب عن تلك الآفة المجتمعية التي زعزعت أمن و استقرار الدول و لا سيما منطقة الشرق الأوسط ، و ذلك من خلال ثلاث مطالب :

---

(١) موقع هافينجتون بوست (٢٠١٦/٣/٢٩) ، **هل مانديلا إرهابي ، قصة الفشل الأميركي في اكتشاف جذور العنف السياسي** ، (٢٠١٧/٥/١٥) ، www.huffpostarabi.com

المطلب الأول

التأصيل المفاهيمي للإرهاب

إن كلمة الإرهاب باللغة العربية تشتق من الفعل (أَرْهَبَ) ، و يقال : أرهَبَ فلاناً ، أي خَوَّفَهُ و فَزَّعَه، و هو المعنى نفسه الذي يدل عليه الفعل المصنف (رَهِبَ) ، أما الفعل المجرَّد من نفس المادة و هو(رَهِبَ) رَهْبَةً و رَهَبًا فيعني خاف ، فيقال رَهِبَ الشيء رَهَبًا و رَهْبَةً أي خافه[١]، و تستعمل باللغة العربية كلمة "الرَهْبَة" لتعني الخوف و الفزع[٢]، كقوله تعالى : ((لَأَنْتُم أَشدُ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِنَ الله))[٣] ، و قد تأتي الرهبة لتعني الخوف مشوبًا بالتعظيم كالرهبة من الله ، و ذلك كقوله تعالى : ((و إيَّايَ فارهَبُون))[٤]، و تستعمل باللغة أيضا كلمة (الاسترهاب) ، يقال : أرهَبَهُ و اسْتَرهَبَه أي أخافَه و فزَّعه[٥]، و هو كما في قوله تعالى ((فَسَحَرُوا أَعْيُنَ النَاسِ وَ اسْتَرهَبُوهُم و جَاؤوا بِسِحْرٍ عَظِيْم))[٦] ، فالإرهاب باللغة العربية هي مادة الكلمة (رَهِبَ) ثلاثية الوزن و معناها الفزع و الخوف و الرعب و الذعر، و حين تعدي الفعل ؛ أي ترهَّب فلان فلانا يكون المعنى توعَّده[٧] ، و قد ورد الإرهاب بمعنى إيقاع تحقيق الردع العسكري[٨]، و ذلك بقوله تعالى : ((و أَعِدُوا لهم ما استَطَعْتُم من قُوَّةٍ ومِن رِبَاطِ الخَيلِ تُرهِبُونَ بِهِ عَدُوَ اللهِ و عَدُوَكُم وآخرين من دُونِهِم لَا تَعلَمُونَهُم اللهُ يَعلَمُهُم وَ مَا تُنفِقُوا من شَيءٍ في سَبيلِ اللهِ يُوفَى إِلَيْكُم وَ أَنتُم لَا تُظلمون))[٩].

و الإرهابي قد ورد ذكره بعدة معاجم منها المعجم الوسيط و الذي عرَّفه : "بأنه وصف يطلق على من يسلك سلوك العنف لتحقيق الهدف السياسي"[١٠]، و أيضا قاموس الرائد و الذي وصفه : " بأن الإرهابي هو الذي يلجأ إلى القتل و إلقاء المتفجرات و التخريب لإقامة سلطة أو تقويضها"[١١]، و لكن لعل أبلغ و أدق وصف في معاجم اللغة و هو الذي يستميلُني هو وصف

---

(١) محمد ، حمدان رمضان (٢٠١١) ، الإرهاب الدولي و تداعياته على الأمن و السلم العالمي – دراسة تحليلية من منظور اجتماعي ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، (مج. ١١ ، ع.١) ، ص٢٦٩.
(٢) سعدون ، محمد عبد المحسن (٢٠٠٨) ، مفهوم الإرهاب و تجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية و الدولية ، **المعهد التقني / النجف** ، (ع. ٧) ، ص١٣٤.
(٣) **سورة الحشر** – ١٣ آية.
(٤) الياقوت ، يوسف ملا جمعة (٢٠١٠) ، **الإرهاب** ، المؤلف ، ص٥.
(٥) جواد ، دنيا، مصدر سابق ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع. ٤٣) ، ص١٣٠.
(٦) **سورة الأعراف** - آية ١١٦.
(٧) عبيدات ، خالد عبدالله (٢٠٠٣) ، **الإرهاب يسيطر على العالم : دراسة موضوعية سياسية علمية ناقدة غير منحازة** ، عمان ، عبيدات ، ص٣٩.
(٨) سعدون ، مصدر سابق ، **المعهد التقني/النجف** ، (ع. ٧) ، ص١٣٤.
(٩) **سورة الأنفال** - آية ٦٠.
(١٠) عبيدات ، **مصدر سابق** ، ص٤٠.
(١١) العموش ، أحمد فلاح (٢٠٠٦) ، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن** ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – مركز البحوث و الدراسات ، ص١٨.

قاموس المنجد و الذي اختصر مصطلح الإرهابي بأنه : "هو الذي يلجأ للإرهاب ليقيم سلطته"[١]، فكأنه يُسقط بهذا التعريف الإرهاب على أنواعه ؛ إرهاب الفرد و الجماعة و الدولة.

وقد أقر مجمع اللغة العربية (الإرهاب) ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها (رَهِبَ) أي خاف، وقد عرَّف المجمع (الإرهابيين): "بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف و الإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية"[٢].

أما فيما يتعلق بمعناها باللغة الإنجليزية فالإرهاب مأخوذ من كلمة (Terror)، و هي الأكثر شيوعًا في المعاجم الغربية و يرجع أصلها إلى الفعل اللاتيني (Terr) بمعنى الترويع أو الرعب[٣]، و قد عرف قاموس إكسفورد الإرهاب (terrorism) بأنه استخدام العنف و التخويف خصوصا لتحقيق أهداف سياسية[٤]، و قد جاء في المورد أن الإرهاب (Terror) يفيد الذعر أو الرعب الناشئ عن هذه الظاهرة[٥]، و تعرفه موسوعة الانكارتا على أنه "استعمال العنف أو التهديد به سواءً كان عن طريق التفجير أو الخطف أو الاغتيال لتحقيق أهداف سياسية"[٦].

أما من الجانب الاصطلاحي ؛ فقد لا تكون هناك إشكالية في المعنى اللغوي للإرهاب بقدر ما هو في الاصطلاح ، فمن المعلوم أن مصطلح الإرهاب لدى المجتمع الدولي ليس بواضح المعالم و الأُطر ، و لهذا نلاحظ على الرغم من وضع لائحة للإرهاب عالميا إلا أنه لا يوجد إتفاق دولي على كثير من الجماعات المسلحة في إدراجها على تلك اللائحة ، فمن هو إرهابي عند دولة قد لا يعد كذلك عند دولة أخرى ، و من كان على لائحة الإرهاب بالأمس قد يزال عنها بالغد ، و لهذا نذكر هنا عدة أسباب للاختلاف حول مفهوم الإرهاب ، و نلخصها بالتالي[٧]:

أولاً : اختلاف الدول على ما يُعد إرهابًا و ما لا يُعد ، و ذلك كالاختلاف على أعمال المقاومة التي تقوم بها الشعوب المغلوبة على أمرها ضد المحتلة .

ثانيا : تنوع جوانب و أشكال الإرهاب ، حيث أنه ليس من السهل جمعها تحت تعريف موحد.

ثالثا : تعدد أسباب الإرهاب و تعقيدها ، سواء أكان الإرهاب صادرًا عن فردٍ أو جماعة أو دولة.

---

(١) العموش ، **مصدر سابق** ، ص١٨.
(٢) محمد ، حمدان رمضان ، مصدر سابق ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، (مج.١١،ع.١) ، ص٢٧٠.
(٣) سبع ، رنا مولود ، ماهية الإرهاب و تأثيره على واقع حقوق الإنسان – فرنسا بريطانيا أنموذجًا ، **دراسات دولية** ، (ع. ٤٩) ، ص١٥٩.
(٤) محمد ، حمدان رمضان ، مصدر سابق ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، (مج.١١،ع.١) ، ص٢٧٠.
(٥) جواد ، مصدر سابق ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع. ٤٣) ، ص١٣٠.
(٦) سبع ، مصدر سابق ، **دراسات دولية** ، (ع. ٤٩) ، ص١٥٩.
(٧) أبو حجائب ، أسامة بدر الدين (٢٠١٢) ، **علاقة الإرهاب بالإجرام السياسي و السبل القانونية لمكافحته** ، ط١ ، عمان ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، ص ٥٦ – ٥٧.

رابعًا : ترى بعض الدول أن ما يسمى بالضربة الواقية ضد هجمات مستقبلية محتملة جائزة ، بينما لا ترى دولٌ أخرى ذلك مبَررًا و تعده إرهابًا.

فمن المتفق عليه أنه لا اتفاق بين الدول و علماء السياسة على معنى موحد للإرهاب ، و لكن يجدر بالذكر هنا أنه في دراسة لشميد و جونجمان (Schmid & Jongman) أجريت في عام ١٩٨٨، حيث رؤوا أن غالبية التعاريف تجمع على أن الإرهاب هو : "فعل عنف لتحقيق هدف سياسي بأسلوب مخيف و مرعب و موجه نحو المدنيين بشكل مباشر و غير مباشر ، و قد تكون دوافع الإرهاب سياسية أو تجارية أو أيدلوجية أو تحويلية أو البحث عن السلطة أو المصالح أو تحقيق الذات"[١]، و حيث قاما من خلال هذه الدراسة بجمع ١٠٩ تعاريف للإرهاب رسمية و أكاديمية ، و كلها تختلف عن بعضها البعض ، و في ما يلي أبرز نتائج تلك الدراسة [٢]:

- أن عنصر العنف موجود في ٨٣.٥% من مجموع تلك التعريفات.
- و أن عنصر الأهداف السياسية موجود في ٦٥% من مجموع التعريفات.
- و أن عنصر بث الرعب و الخوف موجود بنسبة ٥١% من مجموع التعريفات.
- و أن عنصر الاستهداف و التمييز بين الاهداف المقصودة بالعمل الإرهابي موجودان في ٢١% من التعريفات.
- و أن عنصر الضحايا المدنيين و غير المشاركين بالعمليات العسكرية موجود بنسبة ١٧.٥% فقط من مجموع ال١٠٩ تعريفات.

بالإضافة أن جميع التعريفات الرسمية متشابهة تقريبا ، فالإرهاب حسب عناصر التعريفات المشمولة بالدراسة باختصار ؛ "هو عنف بهدف سياسي يثير الرعب و يستهدف المدنيين" ، و إن أغلب التعاريف سواء القانونية أو الدولية تدور حول ذلك التعريف ، فعلى سبيل المثال عَرَّف الفقيه (Sottile) الإرهاب عام ١٩٣٨ : "بأنه الفعل الإجرامي المصحوب بالرعب و العنف أو فزع بقصد تحقيق هدف أو غرض معين"[٣].

---

(١) البداينة ، ذياب ، **العلاقة بين التنمية البشرية و الإرهاب في الوطن العربي** ، مركز ابن خلدون للدراسات و الأبحاث ، ص٧.

(٢) الشرفات ، سعود (٢٠١٥/٩/٢١) ، **تعريف الإرهاب** ، (٢٠١٧/٨/٢٤) مركز شرفات للدراسات و البحوث العولمة و الإرهاب www.shorufatcenter.com

(٣) عوض ، محمد محي الدين (١٩٩٩) ، **تعريف الإرهاب** ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص٥٤.

و هناك من يعرف الإرهاب على أنه : " كل عمل أو وسيلة يستخدم القوة المادية و النفسية لإشاعة الذعر والهلع و إزهاق أرواح الناس الأبرياء و يجردهم من أرضهم و ممتلكاتهم، و يعرضهم للإبادة الجماعية بدون وجه حق أو أي مسوغ قانوني أو شريعة سماوية يقوم به فرد أو جماعة أو دولة بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية"(١).

و قد وضعت الاتفاقية الأوروبية لمنع و قمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ عددًا من الأعمال الإرهابية التي أدرجتها في الاتفاقية رغم أنها لم تكن قد وضعت تعريفا للإرهاب ، تتمثل بـ (٢):

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مونتريال سنة ١٩٧١ و المتعلقة بسلامة الطيران المدني.
- الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية.
- جرائم استعمال المتفجرات و الأسلحة و الرسائل الملغومة.
- محاولة ارتكاب أو الاشتراك في أي من الجرائم السابقة.

و للأمم المتحدة تعريفها للإرهاب ، حيث عرَّفت الإرهاب : "على أنه عبارة عن أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة"(٣)، و هي بذلك تستثني أعمال الدول الإرهابية.

و قد تعددت تعريفات الدول تجاه الإرهاب ، و قد اختلفت وفقا لمصالح الدول و نظرتها للإرهاب ، فقد عرفته الإتفاقية العربية و التي وقعها وزراء الداخلية العرب لسنة ١٩٩٨ بتعريفٍ مطوَّل ، حيث نصت المادة الأولى من الإتفاقية على أن الإرهاب هو : " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس و إيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"(٤).

و قد عرَّفت الولايات المتحدة هذه الظاهرة بالتقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر سنة ٢٠٠١ ، حيث وصفت الإرهاب بأنه : " العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية بغية التأثير على الجمهور"(٥).

---

(١) الجاسور ، **مصدر سابق** ، ص٤٧.
(٢) عبيدات ، **مصدر سابق** ، ص٥٥.
(٣) جواد ، مصدر سابق ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع.٤٣) ، ص١٣١.
(٤) مشاقبة ، آمين (٢٠١٥) ، **الوجيز في المفاهيم و المصطلحات السياسية** ، ط١ ، عمان ، المؤلف ، ص١٥.
(٥) جواد ، مصدر سابق ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع.٤٣) ، ص١٣١.

و من جهة أخرى تعرف دول عدم الانحياز الإرهاب الدولي بأنه : " ما يشير إلى أعمال العنف و غيرها من أعمال القهر التي تقوم بها النظم الاستعمارية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحريرها ، و من حقها تقرير مصيرها بنفسها"(١)، و يبان في هذا التعريف صيغ التحرر و المقاومة ضد المستعمر.

إلا أن أشمل التعريفات و أقربها إلى الصواب برأيي كان تعريف مجمع الفقه الإسلامي و التابع لرابطة العالم الإسلامي، حيث عرَّف الإرهاب على نحوٍ من الدقة سنعتمده في دراستنا هذه، حيث عرَّف المجمع الفقهي الإرهاب على أنه: "العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًّا على الإنسان دينه و دمه و عقله و ماله و عرضه"(٢).

فبناءً على ما سبق تحاول الدراسة الإلمام بتعاريف الإرهاب ، حيث تعرفه الدراسة على أنه : "أي عنف نفسي أو جسدي أو لفظي صادر من فرد أو جماعةٍ أو دولة تجاه فردٍ أو جماعة أو دولةٍ أخرى ، ما لم يكن دفعًا لعدوانٍ واقع ظاهر ، ترتب عليه انتهاكٌ للدين أو الدم أو الأرض أو المال أو العقل أو العِرض".

المطلب الثاني

الإرهاب في التاريخ

إن الاتفاق القائم على معنى الإرهاب باللغة هو الذعر و الخوف إضافةً إلى التهديد و التوعُد ، و حيث أن الله تعالى يُلفت أنظار البشرية في كتابه الكريم إلى أن أول جريمة وقعت على وجه الأرض كانت هي جريمة الإرهاب ، هذه الجريمة التي وقعت بين ولَدَيِّ آدم و ابتدأت بالتهديد و التوعد في قوله تعالى : ((و اتْلُو عَلَيهِمْ نَبَأَ ابْنَي آدمَ بالحَقِ إِذْ قَرَّبًا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَ لَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الآخَر ، قَالَ لَأَقْتُلَنَّك ..)) ، و انتهت بتنفيذ التهديد ((فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَه ..))(٣) .

إن ربط تاريخ الإرهاب مع بداية البشرية حسب الديانات السماوية قد يُلفت النظر إلى الروح العدوانية التي طغت على كثير من بني الإنسان ، و لهذا فالتاريخ مليء بالتطرف و الأعمال الإرهابية سواءً على مستوى الفرد أو الجماعات أو الدول ، حيث أن الإرهاب قديم قِدَمَ البشرية ، و متكرر عبر الزمان و باختلاف المكان و الأسباب.

---

(١) محمد ، حمدان رمضان ، مصدر سابق ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، (مج. ١١ ، ع.١) ، ص٢٧١.
(٢) جواد ، مصدر سابق ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع. ٤٣) ، ص١٣١.
(٣) **سورة المائدة** - آية ٢٧ – ٣٠.

أَولًا : الإرهاب في العصور القديمة

إن ظاهرة العنف كانت ميزة المجتمعات البدائية ، حيث أنها كانت عصورًا لا تعرف الاستقرار ، فالشعوب كانت بتنقل دائم ، و الشريعة التي كانت تحكم الشعوب هي شريعة الغاب و القوانين هي قوانين القوة.

فعلى مستوى مصر قد عرف قدماء المصريين جريمة الإرهاب ، و لهذا قد ظهر في مصر القديمة ما عرف لديها "بقانون المرهبين" و الذي عرفه الفراعنة في مصر في عام ١١٩٨ ق.م[١].

و إن من أقدم الأمثلة على الجماعات الإرهابية في العصور القديمة هي جماعة (السيكاريون) اليهودية في القدس، و هم طائفة دينية على درجة عالية من التنظيم ، لعبت دورًا فعالًا في العمليات الإرهابية في فلسطين ضد الرومان في القرن الأول للميلاد[٢].

ثانيًا : الإرهاب في العصر الإسلامي

لم تخلو حضارة العرب سواءً قبل الإسلام أو بعده من الجرائم الإرهابية ، فما كان موجودًا من عادات في المجتمعات العربية الجاهلية سواءً من وأد البنات الأحياء منهم ، و أنظمة العبودية القائمة آنذاك، و الثأر و التعذيب و التمثيل بالموتى إلا دليل على بذرة العنف الراسخة في المجتمعات العربية القديمة.

و رغم مجيء الإسلام و ما احتوته شريعته من سماحة التشريع و مبادئ الرحمة و التزام المجتمع العربي بها في عهد النبوة و الخلافة الراشدة ، إلا أن التاريخ العربي الإسلامي فيه الكثير من أعمال العنف والانحرافات عن المسار الذي وضعه الإسلام ، حيث يرى الباحثون في التاريخ الإسلامي أن الإرهاب القائم على التطرف الديني قد بدأ مع بداية (الخوارج) ، و منها تفرعت الكثير من الحركات المنشقة على أثر التحكيم بين علي بن أبي طالب و معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما–[٣].

---

(١) محمد ، حمدان رمضان ، مصدر سابق ، **مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية** ، (مج. ١١ ، ع. ١) ، ص٢٧٢.
(٢) أبو حجائب ، **مصدر سابق** ، ص١٧.
(٣) عبيدات ، **مصدر سابق** ، ص٣٤.

و نورد على سبيل المثال جماعة الحشاشين و هم الذين برعوا في مجال الاغتيالات السياسية في القرن الحادي عشر الميلادي ، حيث تعود تسميتهم إلى الكلمة (assassins) و معناها المغتالون ، ثمَّ حورت إلى الكلمة العربية (الحشاشون)[١].

ثالثًا : الإرهاب في أوروبا و العالم الغربي

في العصور الوسطى و بداية عصور النهضة ، و بحلول القرن السادس عشر شهد العالم الإرهاب في العالم الغربي وهو يتنقل إلى أعالي البحار ، حيث أخذت عصابات خارجة عن القانون ترتكب هناك أعمال القرصنة من نهب و اعتقال حيال السفن التجارية ، و تمارس القرصنة وابتزاز الأموال و إرغام السلطات على تحقيق مطالب سياسية و قيل : " بأن القرصان عدو مشترك للبشرية" كما اعتبرت القرصنة جريمة ضد قانون الشعوب[٢].

مع حلول الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ ، بدأ الإرهاب في هذه الفترة يأخذ منحىً جديدًا في عهد الجمهورية اليعقوبية ، متأثرة بالتيارات الفكرية و العقائدية السائدة آنذاك ، و لجؤوا إلى الإرهاب لتحقيق الأهداف التي قامت الثورة من اجلها و هو ما نادى به رويسبر، و عرفت هذه الفترة باسم (فترة حكم الإرهاب)[٣].

رغم أن الإرهاب الفردي و الجماعي كان حاضرًا عبر العصور إلا أن الإرهاب في صورته المتعارف عليها خلال الثورة الفرنسية لم تظهر إلا على صورة إرهاب الدولة أو ما يسمى (إرهاب الأقوياء)، و هو ما أدى إلى ظهور نوع جديد من الإرهاب و هو إرهاب الأفراد و الجماعات السياسية، و الذي بدأ يتحول من عمل شائع تحتكره الدولة إلى عمل شائع يمارسه الأفراد و الجماعات السياسية، و ذلك على سبيل المثال لا الحصر (منظمات المافيا) و التي قامت على أسس من العقيدة الماسونية للدفاع عن مصالحها ومارست أعمالًا إرهابية عديدة و أنشأت لها فروعًا في شتى بلدان العالم ، و كذلك (منظمة الكامورا) في نابولي عام ١٨٢٠ و التي تحولت مع نهاية القرن التاسع عشر إلى جماعة للابتزاز[٤].

كما أنه كان من أبرز حركات الإرهاب خلال القرن التاسع عشر الحركة الفوضوية و التي انعكست أعمالها الإرهابية في كل من فرنسا و إسبانيا ، و الحركة العدمية و التي قامت

---

(١) عبيدات ، **مصدر سابق** ، ص٣٦.
(٢) حسن ، عثمان علي (٢٠٠٦) ، **الإرهاب الدولي و مظاهره** ، ط١ ، كردستان ، المؤلف ، ص٢٣.
(٣) حسن ، عثمان علي ، **مصدر سابق** ، ص٢٤.
(٤) أبو حجائب ، **مصدر سابق** ، ص٢٠.

مبادئهم على أساس أن العمل الإرهابي قائم على تصفية رجال الحكم ، لذلك تم استعمال الإرهاب للحط من هيبة و قدر السلطة الرسمية و لإثارة الميول الثورية عند الشعب[١].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ترسَّم شكل الإرهاب منذ أن شهدت الولايات المتحدة حروب الانفصال بين عامي ١٨٦١ – ١٨٥٦ ، حيث تشكلت حركات و أحزاب سياسية تختلف كل الاختلاف عن الأحزاب و الحركات التي كانت سائدة في العالم ، و التي كان من أبرزها (know nothing) والمسؤولة عن تصفية السود في أمريكا[٢].

رابعًا : الإرهاب في الشرق الأوسط

إن الشرق الأوسط اليوم يواجه آفةً جديدة ، لبست ثياب الجاهلية ، فأشعلت بين الشعوب دعوى الطائفية و العنجهية ، و بعد أن كانت بوصلة الشعوب موجهة نحو قضيةٍ واحدة هي القضية الفلسطينية ، انقلبت إلى كل الاتجاهات المعاكسة ، ليرتسم شرق أوسط جديد منقسم ما بين جماعات لبست ثياب العابدين، فقتلت و هجرت و شردت باسم الدين ، و أنظمة استبدت و ألبست نفسها ثياب القانون ، فقتلت و عذبت و شردت باسم القانون، إنه الإرهاب الذي و بسبب سياسات الأنظمة الخاطئة و سلوكيات الجماعات المنحرفة أصبح جاثما على صدور الشعوب مهددا استقرارهم و مصيرهم .

يرى الكاتب (ياروسلاف تروفيموف) في كتابه (حصار مكة) أن بداية الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث تعود إلى عام ١٩٧٩ ، حين اقتحم جهيمان العتيبي و محمد بن عبدالله القحطاني الحرم المكي لإسقاط المملكة العربية السعودية بدعوى "المهدوية" هما و جماعة من المسلحين ، في عملية استباحت ساحة الحرم المكي و أريقت فيها الدماء[٣].

ليس غريبا على الكاتب أن يربط بين حادثة جهيمان و بداية ظهور الإرهاب في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٩ ، حيث أن عام ١٩٧٩ يعد تاريخا مدوِّيا في تاريخ تصادم الحركات المسلحة ذات الاتجاه الديني مع الأنظمة العربية ، فقبل أشهر من حادثة جهيمان شهدت إيران ثورة شيعية ناجحة على الشاه أدت إلى سقوطه في نفس العام ، فكانت بداية تمرد الحركات الدينية في المنطقة و انحرافها بالسلوك ، فكان عام ١٩٧٩ بداية احتجاجات و تمرد جماعة الإخوان المسلمون في سوريا و التي استمرت ثلاثة أعوام و انتهت بمجزرة حماة عام ١٩٨٢ ، إضافة إلى

---

(١) عبيدات ، **مصدر سابق** ، ص٢٢ - ٢٣.

(٢) محمد ، حمدان رمضان ، **مصدر سابق** ، ص٢٧٣.

(٣) الصيفي ، صلاح (٢٠٠٩/٣/١٢) ، **ياروسلاف تروفيموف : الهجوم على مكة في نوفمبر ١٩٧٩ كان مولد الإرهاب الإسلاموي**، (٢٠١٧/٩/٢٠) ، آفاق ، www.aafaq.org.

ما شهدته مصر من عملية اغتيال الرئيس السادات في عملية المنصة على يد جماعة من الضباط المنضمين لجماعة الجهاد الإسلامي في عام ١٩٨١.

و هناك من يعزو بداية تشكل هذا التيار الإرهابي إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي حينما قرر الملك فهد بن عبد العزيز مواجهة المد الثوري الإيراني ، و ذلك عن طريق إفساح المجال للوهابية كي تنهض مجددًا لتناهض المد الشيعي القادم من إيران ، و قد خصصت الدولة السعودية ميزانية ضخمة لناحية تحصين الداخل إزاء تأثيرات الثورة الإسلامية الإيرانية (١).

قد تكون هناك عدة أسباب ساهمت في تشكل النواة الأولى لهذا الفكر الإرهابي بالمنطقة ، إلا أنه و رغم ذلك الاختلاف فهناك إجماع على أن جماعة القاعدة تعتبر هي النواة لأول تنظيم ديني أوغل باستعمال العنف و الإرهاب في هجماته في عام ١٩٨٨ على يد أسامة بن لادن ، و كل الجماعات السابقة كانت جماعات محدودة التأثير و النطاق .

قد تطور إرهاب الجماعات في منطقة الشرق الأوسط أواخر القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين ، إلا أنه قد أخذ حيزًا في مجال الدراسات السياسية من جهة و السياسات الدولية من جهة أخرى عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ ، فقد تطور في مفهومه و أدواته و هيكليته ، فمنذ أن كانت الأعمال الإرهابية مقتصرة على أفراد و جماعات صغيرة تفتقر إلى التنظيم و مقتصرة على مناطق بعينها قبل ظهور القاعدة ، أصبح الإرهاب عابرًا للأوطان لا تحده حدود و لا تردعه قوانين ، و أخذ الإرهاب يتطور بأدواته و تنظيماته و إدارته لعناصره ، فجماعة القاعدة في العراق ليست كقاعدة أفغانستان، و تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ليست كالقاعدة ، فالإرهاب لا يزال يتزايد رغم الحرب الشرسة المعلنة عليه.

المطلب الثالث

أنواع و أشكال الإرهاب

إن الإرهاب كظاهرة شغلت دارسيها من باحثين و دول و منظمات ، و قد اتخذ الإرهاب أشكالا و أنواعا عدة ، ففي هذا المطلب سنتناول أنواع الإرهاب من نواحٍ ثلاث :

---

(١) ابراهيم ، فؤاد (٢٠١٥) ، **داعش من النجدي إلى البغدادي** ، بيروت ، مكتبة مؤمن قريش – مركز أوال للدراسات و التوثيق ، ص٧٦.

أولًا : الإرهاب حسب الجهة :

إرهاب الأفراد و الجماعات و المنظمات ؛ و هي أفعال عنف الترهيب ، يمكن أن ترتكب من جانب فرد كما يمكن أن ترتكب من جانب مجموعة أفراد تشكل عصابة أو جمعية أو منظمة ، و الذي يضفي صفة الإرهاب هو أن يكون الهدف من ورائه سياسيا ، و قد يدخل في هذا النوع[١]:

- إرهاب المجموعات الوطنية ؛ وهي التي تطالب بحق تقرير مصير الشعوب المغلوبة و التي تستخدم الإرهاب كجزء من مخططها للوصول إلى تحقيق الهدف[٢] ، و هذه ما يميزها أنها تكون ضد المحتل و المستعمر.
- إرهاب الجماعات العقائدية ؛ وهذه الجماعات ذات الهدف المعلن في تغيير الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة.

إرهاب الدولة ؛ و هو الذي تقوم به الدولة أو بعض الجماعات التي تعمل لحسابها إزاء دولة أخرى في الخارج أو ضد جماعات أو أفراد داخل الدولة من خصومها السياسيين أو المعارضين لها لإخضاعهم و الهيمنة عليهم أو اضطهادهم ، و يدخل في ذلك أعمال الاضطهاد و التمييز العنصري و أعمال إرهاب ضد الشعب المحتل الذي يرنو للتحرر و الاستقلال أو الانفصال ، و قد تمارس الدولة إرهابها بصور عدة ، أبرزها الإرهاب العسكري و الإرهاب الاقتصادي ، حيث يتمثل الأول باستعراض قوة الدولة عن طريق إحداث الرعب بالتهديد أو الاستعمال الفعلي ، بينما يتمثل الثاني عن طريق احتكار الثروات في الدولة و تمييز مؤيدي النظام بتلك الثروات و حرمان الفئات الأخرى منها[٣].

ثانيا : الإرهاب حسب سعة النشاط[٤]:

<u>الإرهاب المحلي ؛</u> و هو الإرهاب الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحدودة في نطاق الدولة ، و الذي لا يتجاوز حدودها ، و لا يكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال.

---

(١) عيد ، محمد فتحي (١٩٩٩)، **واقع الإرهاب في الوطن العربي** ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص٤٢.
(٢) عيد ، **المصدر نفسه** ، ص٣٤-٣٦.
(٣) عوض ، **مصدر سابق** ، ص٨٣.
(٤) المالكي ، عبد الحفيظ بن عبدالله (٢٠٠٦) ، **نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض - السعودية ، ص١١٩.

<u>إرهاب دولي (عالمي)</u> ؛ حيث تتحدد خصائص الإرهاب الدولي من اتجاهين ، الاتجاه الأول أن الجريمة الإرهابية تحتوي دائمًا الصفة العالمية لما تسببه الجريمة الإرهابية من رعب شامل ، و الثاني يهتم بما قد يلحق بالمصالح الدولية من أضرار ، و لذلك لا يكون الإرهاب دوليًا إلا إذا لحق به أحد العناصر التالية : إذا كان الهدف من الإرهاب إثارة الاضطراب في العلاقات الدولية ، و إذا اختلفت جنسية الفاعل أو جنسية الضحية أو مكان حدوث الجريمة.

ثالثا : الإرهاب حسب الدافع

قد توصل مؤتمر عن الإرهاب عقد في واشنطن عام ١٩٦٧ من شهر مارس إلى تصنيف الإرهاب حسب الدوافع ، و لكن على ما يبدو أنه من وجهة نظر أمريكية ، فكان التصنيف على النحو التالي[١] :

- الإرهاب الأيدلوجي : و بشمل الإرهاب اليساري و الشيوعي و إرهاب أقصى اليمين.
- الإرهاب الوطني : و يشمل العمليات الإرهابية و التي تسعى إلى إخراج المحتل أو تدمير مصالحه أو إخراج رموزه أو الموالين له.
- الإرهاب العرقي أو الديني أو اللغوي : و هي عمليات المتطرفين كعمليات السيخ ضد الهندوس ، و داعش ضد الأيزديين.
- الإرهاب المرضي : كالعمليات التي يقوم بها المصابون باختلال نفسي أو عقلي.

و أخيرا نذكر تقسيم الإرهاب حسب جاستون بول و المنشور في مجلة علم الإجرام في عام ١٩٧٩ ، حيث مييز بين الأشكال التالية[٢]:

- إرهاب السلطة : و قد ذكرناه مسبقًا في إرهاب الدولة ، حيث أنه الإرهاب الذي تمارسه السلطة إما ضد رعاياها كمحاكم التفتيش في إسبانيا ، أو في إطار الحرب الخارجية كالكاميكاز اليابانيين في إطار الحرب العالمية الثانية ، أو بمساعدة و تنظيم الإرهاب في بلاد أخرى كمساعدة الإنجليز ضد البروتستانت خلال الحرب الأهلية.
- إرهاب المقهورين : و يتمثل في حرب العصابات التي تقوم بها الشعوب التي لا تملك القوة أو الموارد اللازمة لكي تقوم بحرب صريحة.
- إرهاب الحرب الأهلية : و يقوم على شكل صراع ديني أو أيدلوجي بين مجموعتين من السكان تعيشان معا منذ فترة طويلة.

---

(١) عيد ، **مصدر سابق** ، ص٣٨.
(٢) عيد ، **المصدر نفسه** ، ٣٨ -٣٩.

- إرهاب التخريب : هو في الغالب إرهاب سياسي و أيدلوجي ، و يكون منفذوه أعضاء في منظمة كبيرة خارج البلاد.

المطلب الرابع

دوافع الإرهاب[١]

هناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى ممارسة الإرهاب حسب الباحثين و الدراسين ، و لذلك نعزو دوافع الإرهاب إلى العوامل الآتية :

أولًا : الاستبداد السياسي ؛ و يقصد به "ممارسة القائمين على السلطة في دولة ما أعمال القمع و التنكيل و مصادرة الحقوق و الحريات الإنسانية ، عبر نشر حالة الفزع والذعر بين الجماهير لإرغامهم على الخضوع و الاستسلام للسلطة ، حيث أن هذا النوع من الإرهاب هو ما يمارس من قبل السلطة الاستبدادية و ما يعرف باسم إرهاب الدولة ، إذ يتحكم بالسلطة القائمة فيها فرد أو مجموعة أفراد معينين ، مما جعل مصير المعارضين بالدولة إما الاعتقال أو الموت أو التهجير و النفي ، و نتيجة لذلك أصبح إرهاب الدولة و استبدادها مبرر لدى الخصوم السياسيين و دافع لهم في ممارستهم للإرهاب.

ثانيًا : الدافع الاجتماعي والثقافي ؛ يعد التنوع الثقافي و الاجتماعي من أبرز سمات المجتمعات البشرية ، و كما أن هناك الكثير المجتمعات التي تمتلك ثقافة وهوية وعادات و تقاليد واحدة و موحدة ، و على الرغم من ذلك فهناك مجتمعات تعيش في حالة من عدم الانسجام نتيجة لسيادة و سيطرة ثقافة أو هوية معينة على باقي الثقافات و الهويات الأخرى ، هذا الوضع يخلق حالة من عدم الاستقرارالاجتماعي لتسيُّد ثقافة ما على حساب الآخر في المجتمع الواحد سواء كانت تمثل تلك الثقافة أقلية أم أكثرية و بدوره يؤدي هذا للإخلال بحالة لبمجتمع و استقراره ، مما يؤدي إلى خلق جيل كامل مشحون بالأوضاع السلبية لذلك الوضع الاجتماعي فيدين بكثير من العداء لصور الحياة المختلفة التي يعيشها في ظل ذلك المجتمع و مصدرهذا العداء نتيجة لشعورهم بفقدان العدالة والمساواة الاجتماعية و احساسهم المستمر بانتهاك حقوقهم ، فعملية الإقصاء و التهميش التي تمارس ضدهم تترك أثرا سلبيا عليهم لأن دورهم مهمش كإنسان أولا و مواطن ثانيا و بالنهاية إحساسهم بأنهم عناصر غير فاعلة داخل المجتمع ، من هنا يتحول الإقصاء والتهميش دافعا لممارسة الإرهاب سواء ضد أفراد المجتمع نفسه أو ضد السلطة القائمة كوسيلة لإثبات هذا الطرف لوجوده للطرف الآخرو انتزاع حقوقه منه و لو بالقوة.

---

(١) سبع ، **مصدر سابق** ، ص١٦٤ – ١٧٢.

ثالثًا : الدافع الاقتصادي ؛ إن الإزدهار الاقتصادي و تقدمه دليل واضح على استقرار الدولة و المجتمع ككل ، و وجود مثل هكذا ازدهار معناه أن السلطة القائمة فيها لديها القدرة على استغلال كل الطاقات المتاحة و الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية بشكل متوازن و عادل لدفع عجلة اقتصادها نحو الأمام ، بما يحقق الاستقرار و الرفاه الاقتصادي لمجتمعها ، إلا أن ظهور مشاكل مثل البطالة و التضخم المالي و مشكلات السكن و انخفاض المستوى المعيشي لتلك الطبقات دفع البعض إلى ممارسة الإرهاب ضد السلطة القائمة أو المؤسسات و الشركات الاقتصادية الكبرى ، سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي فشعور تلك الطبقات بحالة العجز و اليأس دفعها للقيام بعمليات انتقامية عن طريق استخدام القوة و العنف لضرب مصالح وأهداف استراتجية لتلك الجهات ، لذلك أصبح اللجوء إلى ممارسة الإرهاب في عالمنا اليوم كدافع أو أسلوب لتعبر من خلاله بعض الجماعات الإرهابية عن احتجاجها و رفضها للأوضاع الاقتصادية المتردية التي ألمت بهم و بالمجتمع كله.

رابعًا : الدافع القومي ؛ يمثل الدافع القومي سببا آخر لممارسة الإرهاب في المجتمعات التي تضم أكثر من قومية واحدة ، فحين تسيطر قومية ما على باقي القوميات الأخرى عبر إدارتها لأمور البلاد و منح المكاسب و الامتيازات و حصرها باتباع قوميتها على حساب الآخر، مثل هذا الأمر من شانه أن يولد حالة من الاستياء و الشعور بالإقصاء المتعمد ، و نتيجة لذلك ينشأ ما يعرف بالصراع القومي المستتر داخل أطياف المجتمع الواحد ، خاصة إذ شعرت قومية ما بأنها لا تتمع بكامل حقوقها و حرياتها الأساسية مما يدفعها إلى انتهاج طريق العنف و ممارسة الإرهاب ، حينما يتعذر عليها الحصول على تلك الحقوق بالطرق السلمية لانعدام الحوار الديمقراطي البناء الذي يزيد من حدة الفوارق ما بين القوميات أكثرفأكثر، فلا يبقى أمامها سوى ممارسة الإرهاب لتحقيق ما تصبو إليه ، فحتى الدول الأكثر ديمق ا رطية نجدها تعاني أيضا من عملية التمييز القومي داخل مجتمعاتها والتي كادت في كثير من الأحيان أن تؤدي إلى انفصالها عن الدولة المركزية لتقيم لنفسها دولة مستقلة بذاتها من أجل التمتع بكل حقوقها ، و من هنا نجد أن بعض المختصين بدراسة الإرهاب يطلقون على الأعمال الإرهابية التي تمارس بدافع قومي بالإرهاب الانفصالي الذي يتميز بالاستمرارية و الطابع الشعبي لأنه يعتمد على تأييد أبناء الفئات القومية ذاتها لتحقيق أهدافها الانفصالية وخلق كيان مستقل خاص بها.

خامسًا الدافع النفسي ؛ مع التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات و المواصلات بفضل الثورة التكنولوجية الحديثة ، نجد أن هذا التقدم ساهم إلى حد كبير في إذكاء العنف و التشجيع على ممارسة الإرهاب عبر نقل و نشر وسائل التكنولوجيا المتطورة لكل ما يجري من ممارسات إرهابية في بلدان مختلفة من العالم ، و عملية النقل هذه أثرت كثيرا على عقول الأشخاص و

تفكيرهم خصوصا لدى الأفراد الذين يمتازون بضعف النفس و الغريزة العدوانية و الرغبة للظهور و الحصول على الشهرة ، و مع انعدام فرص العمل و تردي الأوضاع الاقتصادية و تفاقم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المختلفة خاصة فئة الشباب التي لا تجد سبيلا لتحقيق طموحاتها و تطلعاتها المستقبلية ، فتقع ضحية أولئك الأشخاص و تعمل على العبث بعقولهم و عواطفهم لاستمالتهم و اقناعهم للقيام بعمليات إرهابية ضد المجتمع و الدولة على السواء ، على اساس أنها الوسيلة الوحيدة للتعبيرعن رفضهم للواقع المرير الذين يعيشون فيه.

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية

مما لا شك فيه أن الاستقرار هو الهدف الأسمى لكل دول العالم ، و هو غاية كل الشعوب، ففي حالة الحرب تزداد أعداد اللاجئين تاريكين خلفهم أوطانهم و ديارهم و أعمالهم بحثًا عن الأمن و الاستقرار، و قبل نشوء الدول كانت الأمم و الشعوب تتنقل بين اللحظة و الأخرى من أرض إلى أرض بحثًا عن الكلأ و الماء ، حيث أنهما كانا بمثابة أمن تلك الشعوب ، فأينما وجدا وجد الاستقرار، و لكن لم تكن تخلو تلك المجتمعات من الاضطراب في فترات زمنية مختلفة تجبرها على الرحيل كالهروب من الحرب و الاعتداء على الأموال و الممتلكات ، و من هنا كان لا بد من إنشاء الدولة و امتلاك القوة حفاظا على الأمن و الاستقرار.

و لهذا السبب يعد الاستقرار غاية تسعى أي دولة لتحقيقها، و قد استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام المفكرين السياسيين منذ عهد اليونان القديمة و حتى العصر الحديث ، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة الدراسة العلمية و المنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي للدول ، و التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي ، حيث أنه لا يوجد تعريف إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي.

إن ما يمر به الشرق الأوسط من حروب و أزمات و انقسامات بالداخل سواء في بنية المجتمع أو في بنية السلطة الحكومية ما هو إلا تجسيد لصورة عدم الاستقرار ، حيث عانت المجتمعات العربية لفترة طويلة من عدم الاستقرار خلال الفترة الاستعمارية ، و اليوم هي تعانيه من تزايد صفعات الإرهاب بالمنطقة، و على الرغم مما يميز المنطقة العربية من ثروات إلا أنها لم تستطع توظيفها في ما يحقق استقرارها.

في هذا المبحث سيتم التعرف على الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية من خلال مطلبين :

المطلب الأول : التأصيل المفاهيم للاستقرار السياسي ؛ حيث يتم من خلاله تحديد مفهوم الاستقرار السياسي، و تحديد مؤشراته.

المطلب الثاني : التأصيل المفاهيم للشرعية السياسية ، حيث أن هناك علاقة وثيقة ما بين تحقيق الاستقرار و تعزيز الشرعية السياسية ، و سيتم تناول هذا المطلب من خلال تحديد مفهوم الشرعية السياسية و التفريق ما بينه و بين المشروعية ، و من ثم تحديد مصادر الشرعية السياسية و أسباب فقدانها.

المطلب الأول

التأصيل المفاهيمي للاستقرار السياسي

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار و صفته السياسية ، و كلمة استقرار باللغة العربية مأخوذة من استقرَّ ، يستقر ، استقرارًا ، و قد اشتق مصطلح الاستقرار من القُر ، حيث يُعرفه لسان العرب على أنه القرار بالمكان ، أي القرار و الثبات[١] ، كما يفسر الزمخشري القر بنفس المعنى ، حيث يقال : "فلانٌ رجل قراري ، أي أنه لا يبارح مكانه" ، و في حديث ابن مسعود : "قاروا الصلاة" أي اسكنوا فيها و لا تتحركوا أو تعبثوا[٢] .

أما قاموس (larousse) الفرنسي فيعرف صفة الاستقرار على أنها "بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه ، أو وجود حالة من التوازن المستمر"[٣]، و من هنا يمكن ربط مصطلح الاستقرار بالصفة السياسية ، و هو ما استعملته في تعريفها الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britanica) حيث عرفته على أنه " الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظًا على نفسه خلال الأزمات ، و بدون صراع داخلي"[٤].

أما من الناحية الاصطلاحية فهناك من يربط بين الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية ، حيث يرى لبست (Lipest) أن الاستقرار السياسي: "هو نتيجة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة و فعالية في مجالات التنمية السياسية و الاقتصادية و الشرعية السياسية و الفعالية[٥].

و هناك من يربط الاستقرار السياسي بغياب العنف، حيث يعرفه البعض على أنه : "عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف"[١].

---

(١) بوعافيه ، محمد الصالح (٢٠١٦) ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع.١٥) ، ص٣٠٩.

(٢) بقدي ، كريمة (٢٠١١-٢٠١٢) ، **الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا – دراسة حالة : الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان – المغرب ، ص٤٩.

(٣) بقدي ، **المصدر نفسه** ، ص٥٠.

(٤) بوعافية ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص ٣١٠.

(٥) بوعافية ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص٣١١.

و هناك من يرى أن الاستقرار السياسي، هو: "قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة ، و الاستجابة لما تفرضه عليها البيئة المحيطة من تحديات"(٢).

و هناك من يربط بين الاستقرار السياسي و حدة التغيير ، فحسب ديفيد ايستون (David Easton) يعرفه على أنه : "القدرة على التكيف مع الأوضاع و الظروف المتغيرة ، و القدرة على ضبط التغير و التحكم به"(٣)، فحسب ديفيد ايستون أن المجتمع الساكن أو الجامد هو مجتمع مثالي لا يمكن أن يتحقق من الناحية الواقعية، و لهذا فالاستقرار السياسي لديه لا يعني مجرد الابقاء على الوضع القائم ، بل يعني حفظ النظام داخل المجتمع و القدرة على التكيف مع الأوضاع و الظروف المتغيرة ، و القدرة على ضبط التغير و التحكم فيه في نفس الوقت ، و لكن لا بد أن تتم هذه التغيرات في إطار زمني معتدل وفق تخطيط مسبق للمحافظة على النظام(٤).

من ناحية اخرى فقد لجأ بعض الباحثين إلى دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي من خلال المعنى المناقض و هي "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي" ، و قد تميز مفهوم عدم الاستقرار السياسي بالنسبية ، فقد يختلف من دولة لأخرى ، حيث تزداد حدته بالدولة المتخلفة.

فيعرف أصحاب هذا الاتجاه حالة عدم الاستقرار السياسي على أنها: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، و عدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليه في دائرة تمكنه من السيطرة و التحكم فيه ، و يصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة ، و تناقض كفاءته و شرعيته من جهة اخرى"(٥).

إن الاختلاف حول مفهوم الاستقرار السياسي قد أوجد لنا أربعة مدارس فكرية في دراسة هذه الظاهرة :

أولًا : المدرسة السلوكية ؛ و من رواد هذه المدرسة "تيد روبرت جور" و "جبرائيل ألموند" ، و الذين ذهبوا إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك و الدوافع النفسية و

---

(١) نوى ، حسان (٢٠١٥) ، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** ، ط١، الاسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، ص٧٤ -٧٥.
(٢) القمودي، سالم (٢٠٠٠) ، **سيكيولوجية السلطة** ، ط٢ ، بيروت ، مؤسسة الانتشار العربي ، ص١١٧.
(٣) المجالي، رضوان محمود (٢٠١٥) ، أثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع. ١٢) ، ص٥٣.
(٤) بوعافية ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص ٣١٥ -٣١٦.
(٥) بقدي ، **مصدر سابق** ، ص٥٣-٥٤.

الظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوكمثل الحرمان الاقتصادي و الاضطهاد الديني[١] ، و حيث يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي ، و النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم و طاعة القانون و تحدث به التغيرات السياسية وفقا لاجراءات مؤسسية و ليست نتيجة العنف ، فنلاحظ تركيز هذه المدرسة على غياب العنف داخل كيان المجتمع الواحد ، و الإصلاح لا يكون إلا بأساليب سياسية مدنية[٢].

ثانيًا : المدرسة الوظيفية ؛ و من أبرز روادها "ماكس فيبر" و "ريتشارد روز" ، و حيث تركز هذه المدرسة على قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة ، و الاستجابة لما تفرضه عليها البيئة المحيطة من تحديات[٣].

فحسب (غابريل ألموند) يتناول مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي ، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف و التوازن و الاستقرار ، فالخلل يُعد حالة طارئة ، فهو هنا يركز على قدرة تكييف النظام السياسي و توازنه مع المتغيرات لتحقيق الاستقرار[٤].

المدرسة التنظيمية : و من أبرز روادها "ديفيد ايستون" و "لوسيان باي" و "جيفري ريكورد"[٥] ، حيث تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النظمي ، و حسب المدرسة فان الاستقرار السياسي مرادف لحكم النظام و الابقاء عليه ، و هذا يعني القدرة على التكيف مع الظروف و الأوضاع و المتغيرات ، فهذه المدرسة في تعريفها للاستقرار تنظر إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء و الاستمرارية و قدرتها على مواجهة التحديات من أجل الحفاظ على استقرارها[٦].

و لهذا و حسب ديفيد ايستون فالمجتمع الساكن أو الجامد هو مجتمع مثالي لا يمكن أن يتحقق من الناحية الواقعية ، و لهذا فالاستقرار السياسي لديه لا يعني مجرد الابقاء على الوضع القائم ، بل يعني حفظ النظام داخل المجتمع و القدرة على التكيف مع الأوضاع و الظروف المتغيرة ، و القدرة على ضبط التغير و التحكم فيه في نفس الوقت ، و لكن لا بد أن تتم هذه

---

(١) الخطيب ، عبد الكريم علي محمد (١٩٨٥) ، **ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة - مصر ، ص١٧.

(٢) بقدي ، **مصدر سابق** ، ص٥٢.

(٣) لوتاه ، مريم سلطان أحمد (١٩٩١) ، **مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر ، ص٢٣.

(٤) بوعافية ، **مصدر سابق** ، ص ٣١٥.

(٥) بوعافية ، **المصدر نفسه** ، ص ٣١٥.

(٦) بقدي ، **مصدر سابق** ، ص٥٢.

التغيرات في إطار زمني معتدلوفق تتخطيط مسبق للمحافظة على النظام ، و حيث اعتبر أن حدة التغيير هي من يؤثر على الاستقرار السياسي ، حيث اعتبر أن التغيير الحاد و السريع إذا كان اكبرمن قدرة المجتمع على التلائم و التكييف يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار و العكس تمامًا ، و هو ما يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية[١] :

التغيير > التكيف = عدم الاستقرار السياسي

التغيير < التكيف = الاستقرار السياسي.

<u>المدرسة الأدائية :</u> و من أبرز رواد هذه المدرسة **"هاري ايكستن"** ، حيث تربط هذه المدرسة بين الاستقرار السياسي و أداء الحكومة ، حيث يرى ايكستن أن الاستقرار السياسي ينطوي على خمسة خصائص[٢]:

١. استمرارية الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن ؛ أي عدم تغيير المؤسسات الحكومية خلال فترة قصيرة و عدم تعرضها للتغيير المفاجئ.

٢. قدرة الحكومة على اصدار القوانين و تنفيذها بالمجتمع ؛ حيث أنها لو فشلت في تطبيقها يُعد مؤشر على زوالها.

٣. قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي ؛ لأنه من حقها استعمال وسائل القهر كرادع لسلوك المواطنين ، و بالتالي توقيع العقوبات ، و تنظيم الدفاع المدني.

٤. قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي ؛ أي بمعنى أصح قدرتها على الاستجابة لمطالب الجماهير المتعلقة بالبرامج التنموية ، لأن ذلك يعزز مصداقيتها و تأييدها الشعبي.

٥. قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها و تعليماتها و نجاحها في توصيل المطالب الشعبية إلى القيادة السياسية.

---

(١) بدر الدين ، إكرام عبد القادر(١٩٨٣) ، **ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة - مصر ، ص٢٩.

(٢)محمد اسماعيل، سلوى (١٩٩٩) ، **العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي بالمغرب** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة - مصر ، ص٤٠.

إن الاختلاف في أسلوب دراسة الظاهرة حسب المدارس و بين متناوليها من الجانب الإيجابي (ظاهرة الاستقرار السياسي) و متناوليها من الجانب السلبي (عدم الاستقرار السياسي) أوقع بينهم الاختلاف في تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، فكلٌ تناولها من نظرته للظاهرة، و لأننا سنتناولها من جانب الاستقرار لا العدم ، سنورد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي على النحو التالي:

١. **نمط انتقال السلطة ؛** و المقصود بانتقال السلطة هو تغيير رأس الدولة ، فالدول التي يتم فيها تغيير رئيسها بالطرق الدستورية هي دول أكثر استقرارًا من الدول التي يتم التغيير فيها عن طريق الانقلابات و الثورات و التدخلات العسكرية [١].

٢. **الشرعية السياسية ؛** يستلزم الاستقرار السياسي امتلاك النظام للشرعية السياسية ، حيث تساهم الشرعية على استقرار الحالة بين الحكام و المحكومين ، و تقود كذلك إلى استقرار كامل المجتمع ما دام هذا المفهوم ناتج من واقع الرضا الفعلي و ليس الإكراه[٢].

٣. **الديمقراطية و تدعيم المشاركة السياسية ؛** فالمشاركة السياسية كذلك تُعد الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة ، حيث يرى صاموئيل هنتجتون أن لاستقرار أي نظام سياسي يجب أن يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية و مستوى المؤسساتية السياسية[٣].

٤. **المؤسساتية ؛** كلما اقترب نظام حكم إلى المؤسساتية كان مؤشرًا على الاستقرار السياسي للنظام و العكس صحيح، و ذلك من خلال امتلاك النظام لأبنية سياسية متمايزة، أي وجود تخصص و استقلال لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام و كفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته و استقلت[٤].

٥. **السيادة ؛** و نظهر من خلال قوة النظام و قدرته على حماية الدولة من الأزمات و الصراعات الداخلية و تحقيق الأمن الداخلي من جهة ، و من جهة أخرى القدرة على التصدي للأخطار الخارجية سواءً كان غزوًا استعماريًا عسكريًا مباشرًا ، أو تدخلًا خارجيًا غير مباشر ، أو هجماتٍ ارهابية و غيرها من التدخلات التي تضع استقرار الوطن على المحك[٥].

---

(١) خالد ، مزابية (٢٠١٣) ، **الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار السياسي – دراسة حالة لبنان** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر ، ص١٠.

(٢) والي ، خميس حزام(٢٠٠٣)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٢٢.

(٣) هنتجتون ، صاموئيل (١٩٩٣) ، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** ، ترجمة: سمية فلو عبود ، بيروت ، دار الساقي ، ص١٠٢.

(٤) بوعافية ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص٣٢٣.

(٥) خالد ، مزابية ، **مصدر سابق** ، ص١١.

٦. **الثبات في مناصب القيادات السياسية** ؛ يقصد بالقيادات السياسية السلطة التنفيذية ، حيث أن بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام لفترة زمنية طويلة يعتبر دلالة على الاستقرار السياسي شريطة أن تقترن برضا شعبي[١].

٧. **الاستقرار البرلماني** ؛ كما أن الاستقرار الحكومي يعد من مؤشرات الاستقرار السياسي من خلال ثبات المناصب القيادية بالحكم فكذلك البرلمان و الذي يُعد صوت الشعب على اختلاف أنماطه ، و قد تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل باستقالة أو إسقاط العضوية عن شخص أو أكثر من اعضاء البرلمان ، أو من خلال حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية[٢]، و حيث أن تكرار حله بخلال مدة قصيرة يعد مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

٨. **غياب العنف و اختفاء الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية و الانقلابات العسكرية** ؛ لطالما ارتبطت ظاهرة الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات بعدة مؤشرات سلبية تدور حول ظاهرة العنف ، مثل الحروب الأهلية و الانقلابات السياسية و العسكرية و الثورات ، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الفوضى و انهيار شرعية النظام السياسي ، و كلها مؤشرات واضحة على فقدان الاستقرار و الأمان داخل الدولة[٣].

٩. **نجاح السياسات الاقتصادية** ؛ و ذلك من خلال السياسات و البرامج التنموية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة و معدلات الرفاهية للأفراد لخلق نوع من الرضا الشعبي ، حيث أنه من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدر الإحباط و عدم الرضا و الغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي ، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره ، و قد رُبِطَ بين الحرمان الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع ، و نعني بالحرمان الاقتصادي عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع و الموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات[٤].

---

(١) بوعافية ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص٣٢٠.

(٢) سليمان ، حاج (٢١-٣-٢٠٠٩) ، **الاستقرار السياسي و مؤشراته** ، (٧-٩-٢٠١٧) الحوار المتمدن ، (ع.٢٥٩٢) ، www.ahewar.org

(٣) ابراهيم ، حسنين توفيق (١٩٩٢) ، **ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية** ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص١٧.

(٤) وهبان ، أحمد (٢٠٠٣) ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ص٦٤-٦٥.

١٠. **<u>قلة الهجرة الداخلية و الخارجية</u>** ؛ كلما زادت نسبة الهجرة إلى الخارج كان ذلك دليلا على وجود عوامل طرد في المجتمع ، و العكس صحيح ، إذ كلما انخفضت دلّ ذلك على تحسن الأوضاع الداخلية و بالتالي وجود حالة من الاستقرار النسبي[١].

١١. **<u>القدرة الرقابية للنظام على الأفراد و الجماعات ؛</u>** حيث يكون النظام قادرًا على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد و الجماعات الخاضعة للنظام ، إضافة إلى قدرته على التغلغل في بيئته الدولية و فرض نفوذه و تأثيره عليها[٢]، ولذلك يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة توافر التوازن بين النظام السياسي و بيئته الاجتماعية داخليًا و خارجيًا ، و ذلك من خلال تحقيق أربعة أبعاد[٣]:

أ. أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسية للمجتمع

ب. أن تعكس سياسات النظام مصالح و أهداف الجماعات و الطبقات المؤثرة في المجتمع.

ج. أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

د. أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة، بحيث تشعر كل قوة بأن النخبة تمثل امتدادا لها.

١٢. **<u>الاتجاه الديني في الاستقرار السياسي و هو صادر عن المجتمعات الاسلامية</u>** ؛ إن ما جعلني أورد هذا الاتجاه في آخر المؤشرات هو أنه صادر عن مجتمعاتنا العربية و الاسلامية ، حيث تفرد به المسلمون عن سواهم ، و ينادي به العلماء المسلمون و يرونه سببًا رئيسًا لتفشي الارهاب و زعزعة الأنظمة السياسية و استقرارها ، حيث يرى محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه و بطاعتهم لمبادئ الدين من خلال التزامهم بمبادئه[٤]، و كذلك الماوردي و الذي أكد على اعتبار المرتكز الأساسي لقيام الملك و استقراره هو الدين القويم[٥].

المطلب الثاني

التأصيل المفاهيمي للشرعية السياسية

قد أشرنا سابِقًا إلى ترابط مفهوم الشرعية السياسية بالاستقرار السياسي ، و بيَّنا أنه لا بد على النظام أن يسعى لنيل شرعيته السياسية و المحافظة عليها لتحقيق الاستقرار ، ومن الناحية التاريخية فلا يوجد نظام سياسي إلا و بحث عن امتلاك شرعيته و بدونها لم يُكتب له

---

(١) بوعافية ، مصدر سابق ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص٣٢١.
(٢) بوعافية ، المصدر نفسه ، **دفاتر السياسة و القانون** ، ص ٣١٥ -٣١٦.
(٣) بقدي ، **مصدر سابق** ، ص٥٩.
(٤) الغزالي ، محمد (٢٠٠٤) ، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية و الاسلامية** ، الجزائر ، دار المعرفة ، ص٥٨
(٥) بقدي ، **مصدر سابق** ، ص٥٥.

الاستمرارية، و كما أشرنا سابقًا و حسب ماكس فيبر : "أن بدون الشرعية يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على ادارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة"[١].

قد يعود أصل كلمة شرعية (legitimacy) إلى (legitimus) و التي استخدمها الرومان بمعنى التطابق مع القانون ، و بعدها أصبحت في عصر النهضة تعبر عن العقل الخلاق أو الوعي الجماعي ، و حيث يعتبر "جون لوك" أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة ، و بعدها تطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يعبر عن تقبل المحكومين للحاكم و النظام السياسي ، و عليه فقد برز عنصري الرضا و الاختيار كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية[٢].

و لهذا و حسب ماكس فيبر إذ يعرف الشرعية على أنها: "مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون ، عرف معتمد و راسخ ، ديني او مدني) يرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم ، المتضمنه توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح و القيم الاجتماعية للمواطنين ، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين و تشريعات النظام السياسي"[٣].

و يظهر لنا في مفهوم الشرعية السياسية ثلاثة اتجاهات ؛ **اتجاه قانوني** يرى أن القانون هو مصدر هذه الشرعية ، فأي تغيير إنما يخضع للقواعد القانونية القائمة ، حيث يعرف الشرعية على أنها سيادة القانون[٤].

و **اتجاه ديني** يرى أن الشرعية هي تنفيذ أحكام الدين ، حيث أن مصطلح الشرع يدخل على الأنظمة و المبادئ و القوانين التي تلتزم بالتطبيق ، فجوهر القول أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يسير وفق قواعد الدين و القانون الإلهي، حيث يقول الله تعالى: ((لكلٍّ جعلنا منكم شِرعَةً و منهَجًا))[٥].

---

(١) يقدي ، **المصدر نفسه** ، ص٥٧
(٢) العمراوي ، فريدة و منى ، زنودة (٢٠١٣-٢٠١٤) ، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – الجزائر ، ص٩.
(٣) الكيالي ، عبد الوهاب (١٩٩٣) ، **موسوعة السياسة** ، ج٣ ، ط٢ ، عمان ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص٤٥١.
(٤) إليمي ، سمية و براهيمي ، حفصة (٢٠١٥-٢٠١٦) ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية – تونس نموذجًا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة - الجزائر ، ص٢١.
(٥) والي ، **مصدر سابق** ، ص٢٦.

و **اتجاه الطاعة السياسية** ؛ و ذلك من خلال تقبل أفراد المجتمع للنظام طواعيةً ، و بمعنى آخر فالشرعية مصدرها الشعب[١]، حيث يرى روبرت ماكيفر(Robert Maciver) أن الشرعية تتحقق في حال كانت ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها ، و تقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين ، و في توافق تام مع القيم و المصالح الأساسية للمجتمع و بما يحفظ للمجتمع تماسكه و استقراره[٢].

من ناحية أخرى هناك من يفرق بين مفهومي الشرعية و المشروعية ، حيث أنه يكتنف المصطلحين كثيرًا من الخلط و اللبس ، حيث أن هناك مقارنة أجراها (توبيرتو بوبيو) في التفريق ما بين الشرعية والمشروعية ، إذ يقول : " أن السلطة الشرعية هي السلطة ذات السند الصحيح ، أما السلطة المشروعة هي سلطة ممارستها صحيحة ، الشرعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة صاحب السلطة ، أما المشروعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة الرعية ، وعندما يتذرع الحاكم يتذرع بالشرعية ، و عندما تتذرع الرعية يتذرعون بالمشروعية ، و أن تكون السلطة شرعية فهذه مصلحة الحاكم ، و أن تكون مشروعة فهذه مصلحة الرعية ، و بالنسبة للحاكم فالشرعية هي التي تؤسس حقه ، و المشروعية هي التي تؤسس واجبه ، أما بالنسبة للرعية على العكس ، فشرعية السلطة هي أساس و مرتكز واجب الرعية في الطاعة و الخضوع ، و مشروعية السلطة هي الضمانة الأساسية لحقه في ألاَّ يضطهد"[٣].

أما في ما يخص مصادر الشرعية لأي نظام سياسي فقد وضع الباحثين أمثال "ماكس فيبر" و "ديفيد إيستون" و "مايكل هدسون" عدة مصادر، مثل :

١. **المصدر التقليدي** ؛ حيث تقوم فلسفة هذا النوع من الشرعية على قدسية العادات و التقاليد و الأعراف ، و يرتبط هذا المصدر بالمجتمعات الشرقية ، و عرفته أوروبا في العصور الوسطى[٤] ، و حيث تتنوع أشكال هذا المصدر فهناك النمط الأبوي و النمط الرعوي و النمط الإقطاعي[٥].
٢. **المصدر الكاريزمي** ؛ المقصود بالكاريزما عند "ماكس فيبر" الخصائص و الصفات غير الاعتيادية و الخارقة التي يمتلكها شخص معين سواء كانت صفات حقيقية أو وهمية ، و يعتقد

---

(١) إليمي و براهيمي ، **مصدر سابق** ، ص٢١.
(٢) الخزرجي ، ثامر كامل محمد (٢٠٠٤) ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** ، الأردن ، دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ، ص١٧٧.
(٣) ناصوري ، أحمد (٢٠٠٨) ، مصدر سابق ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، (مج.٢٤ ، ع.٢) ، ص٣٥٤.
(٤) عواضة ، حنان علي (٢٠١٣) ، السلطة عند ماكس فيبر ، **مجلة الأستاذ** ، (مج.١ ، ع. ٢٠٦) ،ص٢٧٤.
(٥) والي ، **مصدر سابق** ، ص٣٤ – ٣٥.

المعجبون بالشخصية الخارقة أن القائد الكاريزمي هو مبعوث العناية الإلهية ، و يحقق الخيارات لشعبه و أتباعه(١).

٣. **المصدر العقلاني القانوني** ؛ حيث أن السلطة العقلانية تستمد شرعيتها من القانون ، فالشخص الذي يأتي إلى السلطة استناداً إلى قواعد معينة هو الذي يملك الشرعية في الحكم ، وهذه القواعد هي نصوص دستورية ، فهذه السلطة تقوم على الاعتقاد العقلاني الرشيد(٢).

٤. **المصدر الأيدلوجي** ؛ فقد يستمد النظام شرعيته من أيدلوجيا واعدة (دينية ، قومية ، وطنية ، اجتماعية، ثورية اشتراكية) يتوجه بها إلى طبقات مهمة في المجتمع ، بل في بعض الأحيان تقوم المعارضة بالتشكيك في شرعية النظام من خلال الترويج لأيدلوجيا معينة(٣).

٥. **مصدر الفاعلية** ؛ فحسب "ليبست" أن استقرار السلطة كنظام و ديمومتها و رسوخها و لتجنب تقويض شرعيتها ، لا بد من وجود عنصر آخر يصون السلطة و يضمن الاستقرار و هو عنصر الفاعلية(٤).

و قد تُفقد الشرعية لعدة أسباب ، إلا أن فقدانها أو ضعفها لا بد و أن يسبقها أزمة شرعية تطال فعالية النظام و اهتزاز موازين قيم الطبقة الحاكمة ، أو اهتزازه في نظر المحكومين أنفسهم الذين يحاكمونه على أساس قيمهم(٥)، و من أسباب فقدانها أو ضعفها :

١. **انهيار فعالية النظام** ؛ و لذلك يرى"أليسون" أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح أنانية ، و يفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تخدم المصلحة العامة ، و ذلك ضمانا للاستمرار و التأييد و القبول الشعبي لهم(٦).

٢. **المشاكل الدستورية** ؛ قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية و مؤسساتية ؛ و بالتالي قد تَلْحَق أزمة الشرعية بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات ، أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية(٧).

٣. **الأزمة التغيرية** ؛ حيث أنه و عندما تحدث تحولات اجتماعية عنيفة تطالب بالتغيير و المشاركة في إدارة الحكم ، و تلاقي ما يقابلها من رفض الجماعات التقليدية في المشاركة في

---

(١) عواضة ، **مصدر سابق** ، ص٢٧٢.
(٢) عواضة ، **مصدر سابق** ، ص٢٧١.
(٣) والي ، **مصدر سابق** ، ص٣٧.
(٤) والي ، **المصدر نفسه** ،ص٣٩.
(٥) الكيالي ، **مصدر سابق** ، ج٣ ، ص٤٥٣.
(٦) العمراوي و منى ، **مصدر سابق** ، ص٤٥.
(٧) والي ، **مصدر سابق** ، ص٤٣.

الحكم ، بما يضطرها للجوء إلى العنف لمواجهة النظام القائم، و طرح أيديولوجيات بديلة تعبر فيها عن شرعيتها الجديدة[١].

٤. **انحسار مكانة السلطة و هيبتها نتيجة لضعفها** ؛ حيث من شأن ذلك أن يجعل النظام السياسي في خطر مُحدق ، خصوصًا إذا تكرر انهيار النظام أكثر من مرة[٢].

٥. **عدم تمثيل النظام السياسي لقيم و مصالح المجتمع** ؛ و ذلك قد يكون كسياسات التمييز بين المواطنين، فحيثما تمارس الأنظمة السياسية التمييز بين المواطنين أمكن القول بأن النظام تعوزه الشرعية تجاه من يمارس ضدهم التمييز، فمسالة الشرعية مسالة تبادلية ، فولاء الناس يحتاج مقابل من النظام و هو التزامه بالعمل وفق حقوق و مصالح الجميع[٣].

و أخيرًا و بعد أن تبين لنا مجموعة من المؤثرات و التي من شأنها أن تؤثر على كل من الاستقرار السياسي و الشرعية ، و تبين لنا مدى علاقة الشرعية السياسية بتحقيق الاستقرار السياسي ، و أنه يستحيل على النظام أن يحافظ على استقراره بلا شرعية ، فسنبحث في الفصول القادمة في آثر الإرهاب على الاستقرار السياسي و الشرعية من خلال تأثيره على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي و الشرعية.

---

(١) العمراوي و منى ، **مصدر سابق** ، ص٥١.
(٢) والي ، **مصدر سابق** ، ص٤٦.
(٣) والي ، **مصدر سابق** ، ص٤٦.

الفصل الثاني

أثر الإرهاب على الاستقرار السياسي

و الشرعية السياسية في سوريا

المبحث الأول : تأثير الإرهاب على استمرارية حالة العنف الداخلي (حالة الحرب الأهلية السورية).

المبحث الثاني : تأثير الإرهاب على الهجرات الداخلية و الخارجية في سوريا.

المبحث الثالث : تأثير الإرهاب على سيادة الدولة.

المبحث الرابع : تأثير الإرهاب على اقتصاديات سوريا.

المبحث الخامس : الإرهاب و شرعية النظام السوري

مقدمة الفصل

الإرهاب و رغم الخلاف الواقع في تعريفه يعتبر بحد ذاته "فعل عنف ينطوي على انتهاك للقوانين الانسانية" حسب معظم علماء السياسة و المفكرين[١]، إلا أن الإرهاب هو أعلى درجات العنف و أخطرها ، و تظهر هناك علاقة وثيقة و مباشرة بين شيوع العنف و الارهاب و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تسببه[٢]، و العنف بأشكاله من صراعات و حروب أهلية و حركات انفصالية و انقلابات عسكرية و اغتيالات قد تعزز من دور الإرهاب داخل الدولة ، و قد يظهر هذا العنف بأشكال الإرهاب المختلفة (إرهاب دولي ، إرهاب جماعات ، إرهاب دولة).

فوفقًا لتقرير معهد هايدلبرج الدولي لأبحاث الصراع لعام ٢٠١٤ يبلغ إجمالي عدد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ٧١ صراع ينتمي أغلبها إلى فئة الصراعات داخل الدولة[٣]، فبسبب الصراعات التي تعم المنطقة يعيش الشرق الأوسط حالة من اللاإستقرار ، و يعاني بشكل كبير من عدم وجود أمن إقليمي ، حيث تُعتبر بعض البلدان مثل العراق وسوريا من أكثر البلدان خطورة في العالم ، و ذلك لما سببه الإرهاب من فوضى عارمة أدت إلى نزوحات و حروب أهلية و صراعات قد تؤدي إن طال مداها إلى انفصالات ، كما يُلوِّح الأكراد اليوم بهذا الخيار.

و لطالما ارتبط الإرهاب بالشرق الأوسط بحالات الصراع الدائرة فيه على كافة أنواع الإرهاب ، حيث أن حالة الصراع في الشرق الأوسط هي عبارة عن حالة مزيجة من إرهاب الجماعات و الدول و القوى الدولية، يتحمل مسؤوليتها جميع الأطراف ، ففي الوقت الذي يتعالى فيه صوت المجتمع الدولي لإدانة الجماعات الإرهابية فهناك من يتهم الإرهاب الدولي بزعامة الدول العظمى في تأجيج هذه الجماعات من ناحية و صناعتها من ناحية أخرى ، و هناك من يُلقي باللوم على الدولة و النظام السياسي في تأجيج الإرهاب و صناعته ، و الحقيقة أن كلًّا منهم مُشتركٌ في تعزيز الإرهاب بالمنطقة ، إن لم يكن بالصناعة المباشرة و خروجًا من مظلة نظرية المؤامرة فمن خلال إيجاد البيئة الخصبة و الظروف الملائمة لخروجه ، حيث أن العنف يولد العنف والإرهاب هو أعلى درجات العنف و الذي يمكن أن يوصل إليه الصراع العسكري و الإفراط باستعمال القوة بالمنطقة.

---

(١) الحيدري ، ابراهيم (٢٠١٥) ، **سوسيولوجيا العنف و الارهاب** ، ط١ ، بيروت – لبنان ، دار الساقي ، ص٣١.
(٢) الحيدري ، **المصدر نفسه** ، ص٢١٥.
(٣) يونس ، محمد عبدالله و آخرون (٢٠١٥) ، **مسارات متشابكة .. إدارة الصراعات الداخلية المعقدة بالشرق الأوسط** ، القاهرة ، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، ص٦.

فمثلًا و حسب التحقيق الذي أجراه (جيمس فالوس) في عام ٢٠٠٤ عقب الحرب على العراق وجد أن المختصين بالأمن القومي الأمريكي اعتبروا أن هناك عدة كوارث من جراء الحرب على الإرهاب ، كان من أهمها أن الحرب على العراق قد فاقمت مشاعر الغضب التي تشجع الإرهاب بين الإسلاميين و المتشددين على وجه الخصوص ، إضافة إلى تفجير حركة مقاومة كبرى داخل العراق ، مما جعل العراق قطبًا جاذبًا للمتشددين و المقاتلين في أماكن أخرى ، كما أن الهجوم على العراق قد أثبت نتائجه العكسية و ذلك في ما يتعلق بمحاربة الإرهاب ، فخلال عمليات السلب و النهب التي شجع عليها الاحتلال فُقدت كمية قُدرت ب٣٨٠ طن من المواد شديدة الانفجار ذات الصلة بالأسلحة النووية من مصنع يقع إلى الجنوب من بغداد و حذرت وكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة من أن الإرهابيين ربما يحصلون على أعظم كنز من المتفجرات في التاريخ[١].

و من هذا المنطلق نستطيع أن نقول أن العلاقة بين الإرهاب و العنف هي علاقة طردية فأينما وجد الإرهاب وجد العنف ، و هذا مما جعل البعض ينظر إلى حالة اللاإستقرار بأنها حالة من العنف ، فعلى سبيل المثال يعود تأسيس داعش كمنظمة إرهابية إلى عام ٢٠٠٦ في العراق عقب مقتل أبو مصعب الزرقاوي[٢] على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق ، إلا أن الحرب الأهلية السورية فتحت الباب أمام التنظيم ليمد نفوذه داخل الاراضي السورية ، مهددًا بذلك إلغاء سيادة النظام السوري على أجزاء كبيرة من سوريا ، و معززًا حالة الانقسام و الحرب الطائفية و الأهلية فيها.

و حسب برنامج قياس الرأي العام في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات و في استبيان أجراه المركز على معظم بلدان الشرق الأوسط بما فيهم اللاجئيين السوريين، كانت الفئة الغالبة من مجموع الدول ترى "أن داعش تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني لدول المنطقة" بنسبة ٦٣% ، في حين أن عينة اللاجئين السوريين كانت من أكثر العينات تأكيدًا على ذلك بما نسبته ٨٠%[٣].

و بناءً على ذلك فالاستقرار و الأمن من أهم الأمور التي على الدولة أن تحافظ عليها ، كحق شعبي و كوظيفة من وظائفها لتحافظ على كيان النظام و الدولة و شرعيتها ، و إن كان هناك

---

(١) كين ، ديفيد (٢٠٠٨) ، **حرب بلا نهاية وظائف خفية للحرب على الإرهاب** ، ط١ ، ترجمة : الإمام ، معين ، السعودية - الرياض ، مكتبة العبيكان ، ص٢٧.

(٢) ابراهيم ، فؤاد ، **مصدر سابق** ، ص١١٦.

(٣) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات - وحدة استطلاع الرأي العام (٢٠١٤) ، استطلاع الرأي العام العربي حول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ، **سياسات عربية** ، (ع.١١) ، ص١٧.

من يربط بين الاستقرار السياسي و حالة غياب العنف من خلال استيعاب الصراعات داخل المجتمع إلا أن حالة العنف تبقى نسبية إلى قدرٍ ما ، فكلٌ من سوريا و مصر قد انزلقتا إلى قدرٍ من العنف تختلف حدته بينهما ، فمصر التي دخلت في عراك سياسي أدى بها إلى بعض المصادمات و الثورات بين جماعتي الجيش و الإخوان المسلمين لا ترقى حدة الصراع الدائرة هناك إلى حدته في سوريا و التي انزلقت إلى حربٍ أهلية و انقسامات داخل إقليم الدولة.

من ناحية أخرى فالصراع بكافة أشكاله قد لا يكون مدمرًا لأطرافه و لا مهددًا للاستقرار ما لم يُستعمل الحل العسكري و لجأ أحد أطراف الصراع إلى العنف، و ذلك أن الصراع يبقى ضمن دائرة السيطرة و التحكم به ، و حيث يُقال أن الصراعات ترث الثورات فبرأي أن الإرهاب يرث العُنف .

و لأن الإرهاب يؤثر بطريقة أو بأخرى على الاستقرار السياسي من خلال ضرب عوامل الاستقرار داخل النظام كما أسلفنا ، فهو يؤثر إلزامًا على مسيرة الشرعية كمؤشر رئيسي من مؤشرات الاستقرار السياسي مما يخلق أزمة شرعية للنظام داخل الدولة ، فالشرعية هي إحدى ركائز و مؤشرات الاستقرار السياسي الأكثر أهمية ، حيث أنها تعد انعكاس لصورة الاستقرار السياسي و مدى تقبل الجماهير للنظام القائم، فمن خلالها يتم تحقيق التكامل الوطني و الاندماج القومي و القضاء على الخلافات بين أطراف الدولة ، فهي أمر أساسي لبناء أي نظام سياسي على أسس ديمقراطية و لا يمكن للنظام تحقيق الاستمرارية بدونها .

وإن كانت ثورات عام ٢٠١١ قد كشفت المنطقة العربية على بركان شعبي وجد فرصته للانفجار، فقد كشفت تلك الثورات أيضًا بؤر الإرهاب المستترة و التي تنتظر الفرصة لإنهاء الكيانات السياسية بالمنطقة و الفتك بالإنسانية ، فقد تكبدت منطقة الشرق الأوسط بخسائر ضخمة نذكر منها في احصائيات سوريا حتى عام ٢٠١٦ ؛ حيث قُدرت أعداد الوفيات جراء الحرب الأهلية بحوالي ٢٥٠.٠٠٠ ألف شخص ، و تسببت بنزوح ٧.٦ مليون شخص داخليًا و ٤.٦ مليون لاجئ إلى الخارج[١]، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية تكبدها النظام السوري تُقدر ب٢٣٧ مليار دولار[٢]، و تراجع في حجم الجيش السوري بعدما كان تعداده ٣٥٠.٠٠٠ ألف إلى ١٥٠.٠٠٠ ألف مقاتل[٣].

---

(١) منظمة العفو الدولية (٢٠١٦) ، **تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ـ حالة حقوق الإنسان في العالم** ، ط١ ، ص٢٠٠.
(٢) يونس ، محمد عبدالله و آخرون ، **مصدر سابق** ، ص٢٩.
(٣) يونس ، محمد عبدالله و آخرون ، **المصدر نفسه** ، ص٣١.

و من ناحية فإن حالة عدم الاستقرار السياسي الواقعة بالشرق الأوسط تجعلنا ننظر و نتساءل حول مدى رسوخ و استمرارية شرعية الأنظمة السياسية في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي ، حيث أن من أهم ثوابت الشرعية السياسية لأي نظام سياسي هو مسالة القدرة على تحقيق الاستقرار.

إن ما يميز الإرهاب في القرن الواحد و العشرين هو أنه عابر للأوطان و لا تحده حدود ، و لكن ما يميزه في الشرق الأوسط عن سواه من البلدان الأخرى هو خروجه عن مجريات السيطرة ، فقد عززت الأوضاع الراهنة في كل من سوريا و مصر إلى تعزيز دور الإرهاب كمتغير جديد في بيئة كل منهما بما يتوافق مع حدة العنف من ناحية ، و سيطرة النظام على مجريات ذلك العنف من ناحيةٍ أخرى ، و حيث تبين أن ما يميزه القدرة على التكيف مع أوضاع المنطقة و الاستمرارية لفترة طويلة و التجدد ، و تلك الميزات بحد ذاتها كفيلة بأن تهدد استقرار المنطقة إلى عقود ، لما يرتبط من علاقة عكسية بين الإرهاب و حالة الاستقرار السياسي .

فقد عانى الشرق الأوسط في تاريخه الحديث من جرائم الإرهاب كثيرًا ، مما جعله يسعى بأنظمته لوضع استراتيجية لمكافحته من خلال مبدأ الحسم القانوني و الأمني و الاجهاض المبكر لعمليات الإرهاب، فالأساس في الشرق الأوسط هو الاستقرار لا الفوضى ، إلا أن للإرهاب دور كبير في عدم استقرار الأنظمة فيه.

بالرجوع إلى ثورات عام ٢٠١١ في مصر وسوريا و التي هي كغيرها من الثورات التي أعقبها صراع على السلطة ما بين أطياف المجتمع ، و التي تمايزت ما بين الحالتين السورية و المصرية ، حيث أن الأولى انزلقت إلى مستنقعات الحرب الاهلية ، بينما الثانية و رغم شدة تماسكها دخلت في عهد الانقلابات العسكرية ، و من هذا المنطلق سيتم في الفصلين الثاني و الثالث دراسة تأثير الإرهاب على الاستقرار السياسي و شرعية الأنظمة لما يتبادر إلينا من وجود علاقة و تأثير متبادل بينهم ، و حسب هذا الفصل فهو متخصص بالحالة السورية و المنبثقة عن حالة الحرب الأهلية كأحد مؤشرات العنف و الدالة على حالة عدم الاستقرار السياسي، و ذلك من خلال خمس مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول

تأثير الإرهاب على استمرارية حالة العنف الداخلي

(حالة الحرب الأهلية السورية)

بعد ٧ أعوام على الحرب الاهلية السورية يتبادر إلينا سؤال من خلال الدراسة ؛ و هو إلى أي مدى ساهم الإرهاب بالتأثير على مجريات الحرب الأهلية كمؤشر للاستقرار السياسي؟! و حيث تكمن الإجابة عن هذا السؤال بالبحث عن الأدوار التي لعبها الإرهاب خلال الحرب السورية ليتبين لنا الآثار المترتبة على ذلك ، فإن خروج عدد من الجماعات الإرهابية و تنامي الإرهاب خلال حالة الحرب الأهلية لم يكن ليؤثر على شرعية النظام السوري لولا وجود بيئة خصبة سهلت له ضرب ركائز تلك الشرعية ، تظهر تلك التأثيرات للإرهاب على شرعية النظام السوري من خلال أدواره التي لعبها في خلق أزمات استقرارية له.

حيث أن من أسباب انهيار النظام وجود أزمة تغيرية و هي تلك التي واجهها النظام السوري عقب أحداث الثورة في عام ٢٠١١ ، إلا ان بطش و تعسف النظام من جهة و الذي يصنف على أنه من باب إرهاب الدولة ، و دخول الجماعات الإرهابية على خط الثورة من جهة أخرى ، وضع الجماهير السورية أمام خيارين إما الإرهاب و إما القمع ، إما الفوضى و إما الدكتاتورية ، بمعنى آخر "خيارين أحلاهما مر"، مما وضع النظام و الإرهاب في صعيدٍ واحد كلاهما مرفوض ، سواءً على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الدولي.

و من ناحية الأمر الواقع و حسب المؤشر العالمي للإرهاب و في أحدث دراسة إحصائية لمستويات السلم و العنف في العالم جاءت سوريا في أسفل القائمة كأخطر دولة في العالم و أشارت الدراسة و التي نشرتها صحيفة إندبندنت إلى أن سوريا في عام ٢٠٠٨ كان ترتيبها ٨٨ باعتبارها من أكثر الدول أمنا من إجمالي ١٦٢ دولة ضمن قائمة دول العالم ، لكنها في السنوات القليلة الأخيرة أثناء الحرب المدمرة و الظهور السريع لتنظيم الدولة الإسلامية في البلد نزلت إلى ذيل القائمة بعد أن كانت في الوسط تقريبا [(١)].

تشير التغيرات الجيوبولتيكية الأخيرة في المشرق العربي إلى أنّ ثمّة جغرافيا سياسية عربية قيد التشكّل ، و إن لم يظهر جليًا على أي صورة ستستقر ، و من أبرز سماتها بروز الفاعلين

---

(١) الجزيرة الإخباري (٢٠١٥/٧/٢٣) ، **سوريا أخطر دولة وفق مؤشر السلام العالمي** ، (٢٠١٧/١٠/١٩) ، المصدر : اندبندنت ، http://www.aljazeera.net

من غير الدول كالتنظيمات المسلحة الإرهابية و الطائفية ، و ذلك على حساب الدولة القومية ، حيث شكّل صعود الفاعلين من غير الدول كداعش، حالة غير مسبوقة في الجغرافيا السياسية العربية[١]، و لهذا و حسب الدكتور حسان الصفدي في "أن تنظيم داعش – كأعنف الجماعات الإرهابية - هو ظاهرة من ظواهر العنف الانتقالي، و هي حالة من حالات الانفلات المجتمعي الذي يقع جراء إعادة فرز القوى في الدولة و اضمحلال القوى التقليدية الفاعلة و يمكن ملاحظة ظهور هذه الكيانات الطارئة في كل مراحل التحول المجتمعي عبر التاريخ بشكل منظومة عنف تؤطر و تستقطب حالة الفوضى و الانفلات تحت شعارات براقة[٢].

و بناءً على هذا نقول و كما اسلفنا سابِقًا أن العنف يرث الصراع و الإرهاب يرث العنف ، حيث أنه ما أن دخلت سوريا في ثورتها الشعبية والتي وصفت أنها كانت سلمية، حتى مرت بأربعة مراحل بدءًا بالمظاهرات السلمية و وصولًا إلى سيطرة الحركات الإرهابية على المشهد ، حيث أن الإرهاب هو آخر صورة و أعنف الصور التي من الممكن أن يتطور لها الصراع الداخلي ، و لذلك قد مرت الحرب الأهلية السورية في أربعة مراحل مهمة[٣]:

<u>المرحلة الأولى : المرحلة الوطنية ؛</u> وعبّرت شعاراتها عن مطالب الشعب المحقّة في الحرية والكرامة و الديمقراطية ، و انتهت بلجوء النظام إلى الممارسات القمعية و العنف.

حيث بدأت المرحلة بتركيز راياتها على الوحدة بين فصائل الشعب السوري ، و درء العنصرية و الطائفية ، و ترك السلاح جانبًا سواءً بين أطياف الشعب السوري أو حتى في مواجهة النظام ن وقد استمرّت هذه المرحلة ما يقارب الستة أشهر.

<u>المرحلة الثانية : مرحلة المزاوجة بين المظاهرات السلمية و الدفاع المسلح عن النفس</u> ؛ و فيها تم حمل السلاح لحماية المتظاهرين و انتهت هذه المرحلة مع بداية الانشقاقات الداخلية في قيادات النظام السوري.

حيث أن تعسف النظام في قمع المظاهرات في المرحلة الأولى جعل هذه المرحلة تزاوج بين المظاهرات السلمية و الدفاع عن النفس لحماية المتظاهرين بقوّة السلاح دون الاكتفاء بالسلمية التي كانت عليها .

---

(١) (٢٠١٥) ، مؤتمر من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي و الدولي : المنظمة العربية بين صعود تنظيم الدولة و الانخراط الامريكي المتجدد ، **سياسات عربية** ، ع١٢ ، ص١٨٢.
(٢) الصفدي ، حسان (٢٠١٤) ، الحالة السورية ، **أوراق و نقشات مؤتمر : سر الجاذبية : داعش الدعاية و التجنيد** ، الأردن – عمان ، مؤسسة فردريتش ايبرت الألمانية ، ص٢٧.
(٣) خدام ، منذر (٢٠١٤) ، **العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير .. أربع سنوات من الربيع العربي** ، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية ، بيروت – لبنان ، مؤسسة الفكر العربي ، ص٩١.

أما في أواخر هذه المرحلة و التي استمرّت ما يقارب التسعة أشهر، بدأت تظهر الانشقاقات عن جيش النظام لتشكّل ما صار يُعرف بالجيش الحر.

<u>المرحلة الثالثة : مرحلة الصراع المسلح</u> ؛ و امتازت هذه المرحلة بتجسيد حالة الصراع بين قوى النظام العسكرية و الأمنية من جهة ، و من جهة أخرى صراع مسلح بين المعارضة و المتمثلة بالجيش الحر و النظام السوري .

حيث أن الصراع المسلّح بين قوى النظام العسكرية و الأمنية من جهة ، و الجيش الحرّ مدعوماً من مقاتلين محليّين و أجانب من جهة ثانية ، صار مسيطراً على كامل مشهد الثورة ، لتتراجع كثيراً المظاهرات السلميّة و ما يصاحبها من شعارات وطنية جامعة لصالح الشعارات الطائفية.

خلال هذه المرحلة جرى تحوّل مهمّ في دور الجيش الحرّ و المسلّحين المحلّيين فكثرت كتائبهم لتغطّي كامل جغرافيّة سورية ، و لينتقلوا من وضعية الدفاع عن النفس وعن المتظاهرين السلميّين إلى الهجوم ،حيث كان هدفهم الوحيدو المعلن هو إسقاط النظام بالقوّة العسكرية.

<u>المرحلة الرابعة : مرحلة الجماعات الإرهابية</u> ؛ حيث تميزت هذه المرحلة بتراجع قوى المعارضة و النظام معًا عن الساحة و سيطرة القوى الإرهابية بما فيها داعش و تعاظم جرائم الحرب ، و دخول القوى الدولية للساحة السورية

قد مورس الإرهاب خلال الحرب الاهلية السورية على كافة الأصعدة وظهر على الساحة بكافة أنواعه، و حيث أننا نرى أنه ثمة علاقة ما بين الحروب الأهلية و الإرهاب، و ذلك يبان من خلال الأدوار التي لعبها الإرهاب خلال الحرب الأهلية السورية، و بناءً على مجريات الحرب الأهلية في سوريا يتبين لنا أن الإرهاب بأنواعه أثر على استمرارية حالة العنف كمؤشر مهم للاستقرار السياسي.

فحسب منظمة العفو الدولية أنه قد ارتكبت القوات الحكومية و الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة جرائم حرب و خروقات أخرى للقانون الدولي الإنساني ، و انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في النزاع الداخلي المسلح دونما خشية من العقاب ، فقد شنت **<u>القوات الحكومية</u>** هجمات عشوائية وهجمات استهدفت المدنيين مباشرة ، بما في ذلك قصف مناطق سكنية مدنية و مرافق طبية بالمدفعية و الهاونات و البراميل المتفجرة و حسبما ذكر بالأسلحة الكيميائية ، أدت إلى قتل مدنيين على نحو غير مشروع ، و فرضت القوات الحكومية كذلك عمليات حصار مطولة ،

فحاصرت المدنيين و حرمتهم من الطعام و الرعاية الطبية و سواها من أساسيات البقاء ، و قبضت قوات الأمن على آلاف الأشخاص و احتجزتهم تعسفاً ، بمن فيهم ناشطون سلميون و مدافعون عن حقوق الإنسان و عاملون في المساعدات الإنسانية و إعلاميون و أطفال ، و أُخضع بعض هؤلاء للاختفاء القسري و آخرون للاعتقال المطوّل أو لمحاكمات جائرة ، و قامت قوات الأمن بصورة منهجية بتعذيب المعتقلين و إساءة معاملتهم دونما خشية من العقاب ؛ فتوفي آلاف المعتقلين نتيجة للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ، ما بين عامي 2011 و 2015 ، أما **الجماعات المسلحة** المناهضة للحكومة فقد قصفت مناطق مدنية في معظمها بصورة عشوائية و حاصرتها ، فحاصر تنظيم "الدولة الإسلامية" المدنيين في مناطق تخضع لسيطرة الحكومة ، و شن هجمات مباشرة على المدنيين وهجمات عشوائية تضمنت تفجيرات انتحارية و هجمات مزعومة بأسلحة كيميائية و عمليات قصف أخرى ضد مناطق مدنية ، و اقترف العديد من أعمال القتل غير القانونية بما في ذلك لأسرى ، و نفذت **قوات التحالف** التي تقودها الولايات المتحدة عمليات قصف جوي ضد تنظيم" الدولة الإسلامية" و أهداف أخرى قتل فيها عشرات المدنيين .وفي سبتمبر/أيلول ، بدأت روسيا عمليات قصف جوي وهجمات من البحر بصواريخ "كروز" على مناطق تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة و أهداف على علاقة ب" داعش "، قتل فيها مئات المدنيين(١)، و هكذا بين إرهاب الجماعة و النظام و مجموع الدول المتدخلة تنامت آثار الإرهاب على الاستقرار السياسي في سوريا

و من ناحية أخرى فإن تراجع شرعية النظام السوري تأتي من سياسة النظام القمعية في التعامل مع الأزمة مما أفقد النظام شيءً من شرعيته ، ففي الوقت الذي يتوجب عليه المحافظة على أمن و سلامة المواطنين كان هناك اجراءات تعسفية من النظام كرد فعل على عنف و إرهاب الجماعات الأخرى ، مما أعطى الفرصة للجماعات الإرهابية و المعارضة على سواء ، أن يسعوا خلال المواجهة على تشويه صورة النظام من خلال أعماله القمعية و الإجرامية ، و ذلك حتى على الصعيد الدولي ، مما عمل على تراجع الشرعية السياسية و الدولية للنظام السوري و إخراجه بصورة مجرمي الحرب.

ففي سوريا خرجت الأمور عن سيطرة النظام السوري بشكل شبه كلي، و بالمقابل خرج الإرهاب من رحم الحرب الأهلية السورية ، مما انعكس على مجريات الحرب فيها ، فالحرب التي بدأت بمجموعة مطالب سلمية تمثلت بالحرية و الكرامة انتقلت إلى حرب كبرى على مستوى

---

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ - حالة حقوق الإنسان في العالم ، **مصدر سابق** ، ص٩٩-٢٠٠.

الشرق الأوسط حتى دخلت في عامها السابع ، و مع البحث في الحرب الأهلية السورية تبين أن للإرهاب آثار جمى على مجرياتها، تتمثل تلك الآثار بالآتي :

أَولًا : أثر الإرهاب على حركات المعارضة السورية

منذ أن ظهرت قوات القاعدة و المتمثلة بشقيها (جبهة النصرة و داعش المنشقة) و انتقلت الحرب في سوريا من صراع إرادات إلى صراع أيدلوجيات ، و من صراعٍ على كل سوريا إلى صِراعٍ على جزءٍ منها ، و من حربٍ بين طرفي نزاع إلى حرب الكل ضد الكل ، و مما ساعدَ على ذلك وجود أرضية خصبة عند بعض الجماعات ذات الاتجاه الراديكالي و التي كانت تقاتل صفًا إلى صف مع الجيش الحر كأحرار الشام و غيرها.

فحسب (بريان مايكل جينكنز) : "أن الإرهابيين المتشدّدين يهيمنون على المتمردين ، ممّا يُعزز دعاية الحكومة السورية بأن المعركة هي بينها و بين الأرضية الجهادية السيّئة ، و لهذا تُمثل سوريا أفضل فرصة للقاعدة لإثبات وجودها المستمر في الشرق الأوسط[١].

ثانيًا : تأثير الإرهاب على الدعم الدولي للمعارضة

"في ٢٠١٣/١٠/٢٢ صرّح الوزير كيري أن مجموعة (لندن١١) قد وافقت على إرسال المساعدات العسكرية عن طريق مجلس القيادة العسكرية حصراً للحدّ من نفوذ المتطرفين وعزلهم، و تغير موازين القوى على الأرض"[٢].

إلا أن سيطرة تنظيم داعش عام ٢٠١٤ على أراضٍ واسعة من سوريا إضافة إلى انتشار جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة ، حولت أولوية الولايات المتحدة إلى قتال هذه التنظيمات عن عملية انهاء الصراع في الأزمة السورية، فشتت جهود الثوار وغيرت مسار الدعم الأمريكي بدلًا من دعم المعارضة لإنهاء الحرب و إسقاط النظام ، فبدأت الولايات المتحدة تركز دعمها على الجهات المعنية بمقاتلة داعش و النصرة كالأكراد ، و هذا يعني فترة زمنية إضافية من حالة اللاإستقرار ، فملامح المرحلة المقبلة زادت ضبابية عن ما في السابق، و لذلك يرى بريان مايكل

---

(١) جينكينيز ، بريان مايكل (٢٠١٤) ، **ديناميكيات الحرب الأهلية السورية** ، واشنطن ، مؤسسة راند ، ص٩.
(٢) كريستوفر ، بلانشارد و كارلا ، حمود و ماري بيث ، نيكيتين (٢٠١٤) ، **النزاع المسلح في سوريا : نظرة عامة و الرد الأمريكي** ، تركيا – اسطنبول ، مركز حوار للدراسات و الأبحاث ، ص٢٦.

جينكنز "أن موقف أمريكا انعكس بالحذر من تقديم الدعم للثوار بسبب شكوكها من نتائج الصراع و مخاوفها من سقوط أسلحة متطوّرة في أيدي جهاديّين قد يستخدمونها في عملياتٍ إرهابيةٍ"(١).

توحي الأوضاع إلى أن الإرهاب قد أصبح الفاعل الأكثر تأثيرًا بالحرب السورية، و لعل ذلك يرجع إلى الدور المتزايد للجماعات الإرهابية بالأزمة من خلال تزايد المُقاتلين الأجانب و الانشقاقات بالجماعات المعارضة الأخرى. ولهذا في صدد التوسعات الإرهابية استطاع النظام السوري بأن يركز استراتيجيته و دعاويه على أنه يحارب منظمات إرهابية جاء معظم أفرادها من الخارج، و توافقه في ذلك كلٌ من روسيا و إيران، و ترى أن الحل السياسي لا بد أن يتضمن حضورًا للنظام السوري في المرحلة الانتقالية(٢).

ثالثاً : أثر الإرهاب على تعميق التوترات الطائفية و الانفصالية

تتميز الحروب الأهلية أحيانًا ببعض النعرات و الدعاوى الطائفية خصوصًا في المجتمعات متعددة الاعراق و الأديان ، و لكن عادةً يكون ذلك طريقًا أوليًا إلى الانفصال و خروج الحركات الانفصالية ، فقد تجسدت الطائفية بأعنف وأبشع صورها خلال الحرب السورية، تشارك في هذا كلٌّ من الجماعات التكفيرية كداعش و النصرة و الجماعات الشيعية كحزب الله ، و لم يسلم النظام السوري من بعض الممارسات الطائفية – حتى لو قلنا كما قال الرئيس بشار الأسد - أنها حالاتٌ فردية في جيش النظام ، فهي أعمالٌ محسوبةٌ على النظام و لها أبعادٌ وخيمة على الأمد القريب و البعيد لمستقبل سوريا و النظام.

من ناحيةٍ أخرى فقد ساهم استمرار العمليات العسكرية من قبل النظام و القوى المسلحة المختلفة و الجماعات الإرهابية إلى إجبار الأشخاص و العائلات على النزوح إلى مناطق أكثر أمنا ، و خاصة في المحافظات الأكثر تأثرا من هذا الصراع ، مما أدى إلى ظهور بداية تشكيل تجمعات طائفية في مناطق حمص و ادلب و حماه و اختفاء الأحياء و القرى المختلطة بشكل نسبي(٣).

حتى و رغم التقارب بالآونة الأخيرة بين الأكراد كجماعة عرقية و النظام السوري و من خلال زحوفاتهم التحريرية للأراضي الواقعة تحت سيطرة داعش هناك دعاوى حثيثة للانفصال بالأقاليم الكردية المحررة من قبضة التنظيم تأسيًا بالحالة العراقية، إن هذا الوضع القائم وضع

---

(١) جينكينيز ، **مصدر سابق** ، ص٢.
(٢) يونس ، محمد عبدالله و آخرون ، **مصدر سابق** ، ص٢٦.
(٣) الغزالي ، ناصر ، **تقرير النازحون في سوريا و اللاجئون السوريون في (لبنان ، الاردن ، تركيا ، العراق ، مصر)** ، دمشق ، مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية ، ص٨.

سوريا على مفترق طرق و مرحلةٍ جديدة ، قد تجعل كل جماعة تنفرد بما كسبته من أراضي الدولة ، و قد كانت داعش هي أولى الجماعات التي سوغت لها نفسها أن تقيم دولتها الطائفية على أنقاض الدولة السورية ، فالطائفية هي دعوة إرهابية .

ولهذا كُلّما طال أمد القتال بين السوريّين ازدادت وطأة الحرب الطائفية ، و كُلّما كان القتال وحشيّاً ازداد التطهير الطائفي ، و كُلّما تراكمت أسباب الانتقام أصبحت إمكانية التوصّل إلى تسوية سياسية أمراً غير مُرجّح ، و بينما يتمركز اللاجئون في جيوب طائفية سيصبح القتال أكثر هجوماً و قساوةً و أقلّ مرونةً من عدّة محاور ، و قد تصبح الجيوب الطائفية الحدود الجديدة فعليّاً، ماحيةً بذلك الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية منذ قرنٍ ، و قد تتشعّب الطبيعة الطائفية المُتزايدة للصراع و تنتقل إلى مجتمعات الشتات السورية"[١].

و حيث أن النظام السوري تنبثق شرعيته عن شرعية قومية تسعى إلى وحدة عربية شاملة، فقد ضُيقت هذه الشرعية خلال الحرب الأهلية لتنحصر في الشرعية الطائفية بمناصرة بعض الأقليات للنظام بما فيهم أصحاب الطائفة العلوية ، إضافةً إلى تمكن الإرهاب من عكس البوصلة لدى النظام السوري ، فبدلًا ما كانت وجهته التي يزعمها هي إسرائيل انقلبت إلى الاتجاه المغاير لتكون الوجهة الجديدة هي الجماعات الإرهابية و الثورية.

ففي استطلاع رأي عام يتبين انعكاس ضيق شرعية النظام السوري وقيام معارضته على مبدأ الطائفية كأساس بدلًا من القومية القديمة، ففي استطلاع ميداني للرأي العام أجري بلبنان، و حيث كان الاستبيان حول عبارة "من الافضل لسوريا اليوم أن يتنحى الأسد عن السلطة"، كانت الإجابات مفصلة حسب الديانة و الطوائف، ففي حين أعطت نتائج المسيحيين انقسامًا واضحًا ما بين ٤٤% معارضين للعبارة و ٤٢% مؤيدين، مما يدلل على وعي كبير و دوافع منطقية بعيدة عن مسألة التعصب للدين و المذهب ، بينما انقسم السنة و الشيعة ما بين مؤيد و معارض بأغلبية ، فأيد العبارة ٧٧% من السنة و عارضها ٨٩% من الشيعة[٢].

رابعاً : أثر الإرهاب على المصالحة الوطنية من خلال إعاقتها

وهذا انطلاقًا من أربعة جوانب، فالجانب الاول ينطلق من أصل شخصي ثابت في عقول الإرهابيين، حيث أن الجماعات الإرهابية في معظمها لا تفهم لغة الحوار السياسي، وستظل عقبة

---

(١) جينكينيز ، **مصدر سابق** ، ص٢.
(٢) المصري ، محمد (٢٠١٣) ، اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي نحو الازمة السورية ، **سياسات عربية** ، (ع.١) ، ص١٣٥.

أمام كل محاولة للتقارب بين أطراف الصراع، وبذلك هي تقوم بإطالة أمد الصراع حتى تستنزف مقدرات النظام خلال الحرب.

أما من جانبٍ ثاني فإن أي صراع عسكري كلما تعددت أطرافه كلما زادت تعقيداته، وباعتبار أن الجماعات الإرهابية أصبحت من الناحية الواقعية طرف في الصراع على أرض الواقع فهذا يعيق التقدم نحو التوافق والمصالحة الوطنية دون اللجوء للصراع العسكري مع هذه الجماعات، وهو بذلك يشكل عقبة في طريق الاستقرار السياسي في سوريا لفترة من الزمن.

أما من جانب ثالث فإن أطراف الحوار السياسي ليسوا أنفسهم أطراف الصراع العسكري، وذلك لدخول جماعات إرهابية لا تؤمن إلا بالتناحر في تحقيق أهدافها، وذلك يعيق عملية المصالحة السياسية.

و من جانبٍ أخير فهؤلاء الإرهابيون هم بالحقيقة لا يهتمون بأي حل سياسي بالشأن السوري، بل هم في خوفٍ كبيرٍ وارتباك من الاقترابٍ للحلول والمصالحة؛ لأنهم يعلمون أنه لن يكون هناك وجود لهم في الدولة السورية الجديدة ، فلا حقوق الإنسان و لا الديمقراطية و لا كرامة المواطنين السوريين من أولوياتهم.

فعلى سبيل المثال عندما عقد مؤتمر جنيف ٢ وكان هناك فرصة لحل الازمة السورية عارضتها الجماعات الإرهابية وعدت كلا طرفي المؤتمر عملاء للأجانب في محاولة منهم لإفشال أهداف المؤتمر.

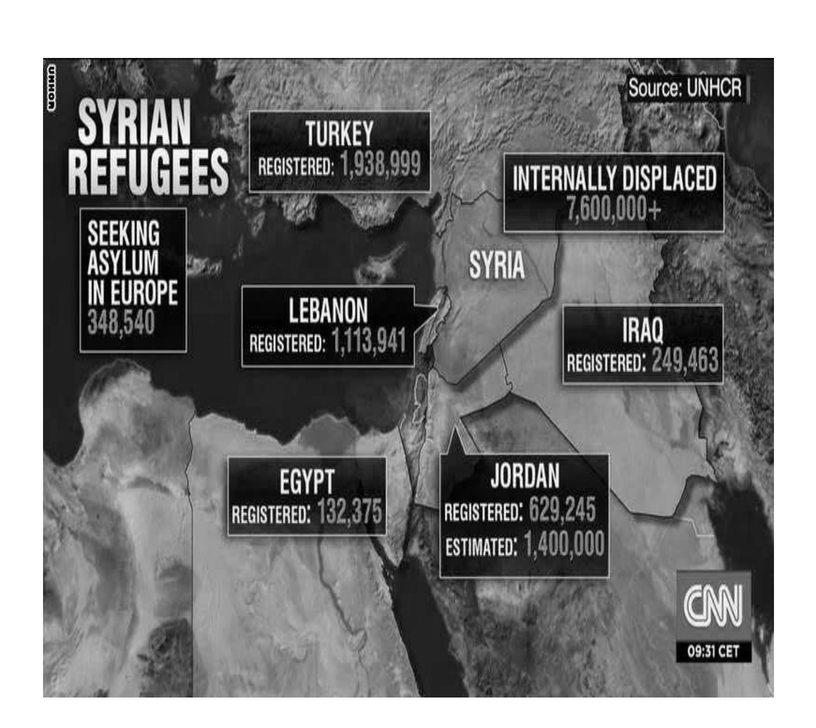
خامسًا : أثر الإرهاب على تبرير التدخل الدولي و خلق حالة متزايدة من الإرهاب الخارجي

إن أي أزمة إذا أردت أن تطيل مداها فعدد أطرافها ، و اليوم نحن في العام السابع من الحرب السورية، حيث أن تدخل الجماعات الإرهابية بالأزمة السورية برر للدول الطامعة بالتدخل بالأزمة بحجة محاربة الإرهاب ، كما برر الإرهاب في العراق للتدخل الأمريكي ، و كذلك في أفغانستان ، فهو كذلك اليوم في سوريا، و أصبحت جميع القوى المتحاربة تقاتل باسم مكافحة الإرهاب على حساب استقرار سوريا ، و هذا ما أثبته تقرير منظمة العفو الدولية الذي أشرنا له سابقًا حول ما سببه التحالف الدولي من قتل للمدنيين و دمار.

المبحث الثاني

تأثير الإرهاب على الهجرات الداخلية و الخارجية في سوريا

حسب المبحث الأول قد بينت الدراسة أثر الإرهاب على حالة استمرار الحرب الأهلية السورية كحالة عنف تمثل إحدى أهم مؤشرات الاستقرار السياسي ، و لكن للاستقرار السياسي مؤشرات أخرى كان للإرهاب في سورية درجة عالية من التأثير عليها منها مسألة الهجرات و اللجوء و النزوح فقد تعكس مسألة الهجرات الداخلية والخارجية مسألة الوضع الاقتصادي والأمني بالدرجة الأولى، فالنظام القادر على تحقيق درجة من الأمن و التنمية الاقتصادية هو نظام يتمتع برضًى شعبي و قبول لدى المواطنين ، و هو بالنتيجة نظامٌ مستقر و يتمتع بدرجة عالية من الشرعية السياسية ، و لذلك نلاحظ أن الإرهاب و من خلال أحداث العنف الواقعة ما بعد عام ٢٠١١ ركز على ضرب مسألتين مهمتين للنظام ، الأمن و الاقتصاد مما كان له أثر سلبي و رجعي على معدلات الهجرة و النزوح لدى المواطنين.



الشكل (١)[1] - خريطة أعداد اللاجئين و النازحين السوريين

(١) (سي إن إن) Cnn بالعربية (٢٠١٦/٤/١٤) ، **على الخريطة .. عدد اللاجئين السورين و توزيعهم على دول المنطقة و أوروبا** ، (٢٠١٧/١٠/١٧)، www.arabic.cnn.com .

فحسب الحالة السورية فقد أصبحت مسألة اللاجئين السوريين مسألة عالمية تُعنى بها جميع الدول الإقليمية و الدولية، و ذلك جراء العنف و الإرهاب المتبادل في سوريا ، فحتى عام ٢٠١٦ كان قد نزح ٧.٦ مليون في الداخل السوري ، بينما سجلت الاحصائيات أن ما يقارب من ٤.٦ مليون سوري هم في عداد اللاجئين ، وذلك حسب ما هو موضح على الخريطة بالشكل رقم (١).

و لذلك إن التوصّل إلى تسوية سياسية تُعيد اللاجئين السوريّين إلى ديارهم الأصلية أصبح أمراً غير مُرجج، ويبدو أنه من الأرجح أن إعادة التجميع والتوطين ستجعل من الجيوب العرقية و الطائفية السورية سِمات دائمة في هذا المشهد ، ممّا سيبطّئ من الانتعاش الاقتصادي السوري[١].

كما أن مسألة اللاجئين السوريين و التي هي نتيجة الإرهاب المتزايد في سوريا ، تؤثر بصورةٍ أو بأخرى على زعزعة الاستقرار السياسي ليس فقط على مستوى سوريا و إنما على مستوى الدول المضيفة أيضًا و ذلك من خلال أمرين ؛ الأول اختلاط اللاجئين بالإرهابين عبر تنقلاتهم مما يساهم على انتشار الإرهاب عملًا و فكرًا و بالتالي امتداد زعزعة الاستقرار بالمنطقة ، و ذلك نظرًا لطبيعة الظروف القاسية و الضغوط التي يواجهها اللاجئ السوري ، و الثاني حيث أنهم يشكلون قوة ضغط من خلال تجمعاتهم على سياسات الدول المضيفة ، خصوصًا في ما يتعلق بقضاياهم الوطنية ، و على سبيل المثال يعارض بعض اللاجئين الفلسطينيين في الأردن سياسات الحكومة الأردنية تجاه إسرائيل ، لذلك إن الدور الذي لعبه الإرهاب خلال الحرب السورية من خلال أعمال العنف و التدمير و استهداف القوات النظامية ساهم بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار السياسي ليس فقط في سوريا و إنما بالشرق الأوسط ككل.

---

(١) جينكينيز ، **مصدر سابق** ، ص٤.

المبحث الثالث

تأثير الإرهاب على سيادة الدولة

إن من أعظم آثار الإرهاب على الاستقرار السياسي من مؤشراته هي مسألة السيادة ، و يظهر مؤشر السيادة من خلال مبدأ أن السيادة لا تتجزأ و لا يُتنازل عنها ، و يتميز إرهاب الجماعات في منطقة الشرق الأوسط بأهدافها التي تسعى إلى الإطاحة بسيادة الأنظمة و إقامة أنظمة راديكالية على الأرض ، و هناك محاولة لتجسيد هذه المطالب في سوريا من أطراف الإرهاب كداعش.

حيث قال أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في أبريل ٢٠١٣ : "أنه لا يعترف بالحدود ، و طريقه لا يعرف إلا التقدم إلى الأمام"[١]، و ذلك التصريح بمثابة دعوة للعودة إلى الامبراطوريات على حساب القوميات ، فما يميز داعش كجماعة إرهابية أنها ظهرت بصورة الدولة التي تطمح إلى التوسع و امتلاك الارض و اقصاء الآخر و القضاء عليه لإقامة دولته على أساس ديني طائفي ، حيث أنها تمتلك سياسة مغايرة للجماعات الأخرى على الأرض ، ففي حين أن الجماعات تسعى إلى تقديم الضربات الموجعة إلى النظام من خلال تنفيذ العمليات لإضعافه حتى يتهاوى فينهار ، فتظهر داعش بهدف السيطرة على الأرض ، و ذلك يظهر جليًا من قول القائد المحلي لداعش في حلب أبي حفص و ذلك عندما اتهمت داعش بأنها تعمل لحساب النظام السوري حيث أنه لا يوجد مواجهات جدية بينها و بين النظام - فقال أبو حفص : "إننا لا نتجاهل النظام السوري و لكننا نركز على مناطق الثوار ، ليس بإمكانك القفز إلى المرحلة الثانية ، عليك إنهاء المرحلة الأولى أولاً ، لنحارب بفعالية ضد نظام بشار الأسد ، علينا السيطرة في البداية على مناطق الثوار"[٢] ، إذًا هدف التنظيم الإرهابي الأساسي في سوريا هو السيطرة على الأرض ليتسنى له بعد ذلك مواجهة النظام بعد أن يكون كلاهما هما القوتان الوحيدتان على الأرض.

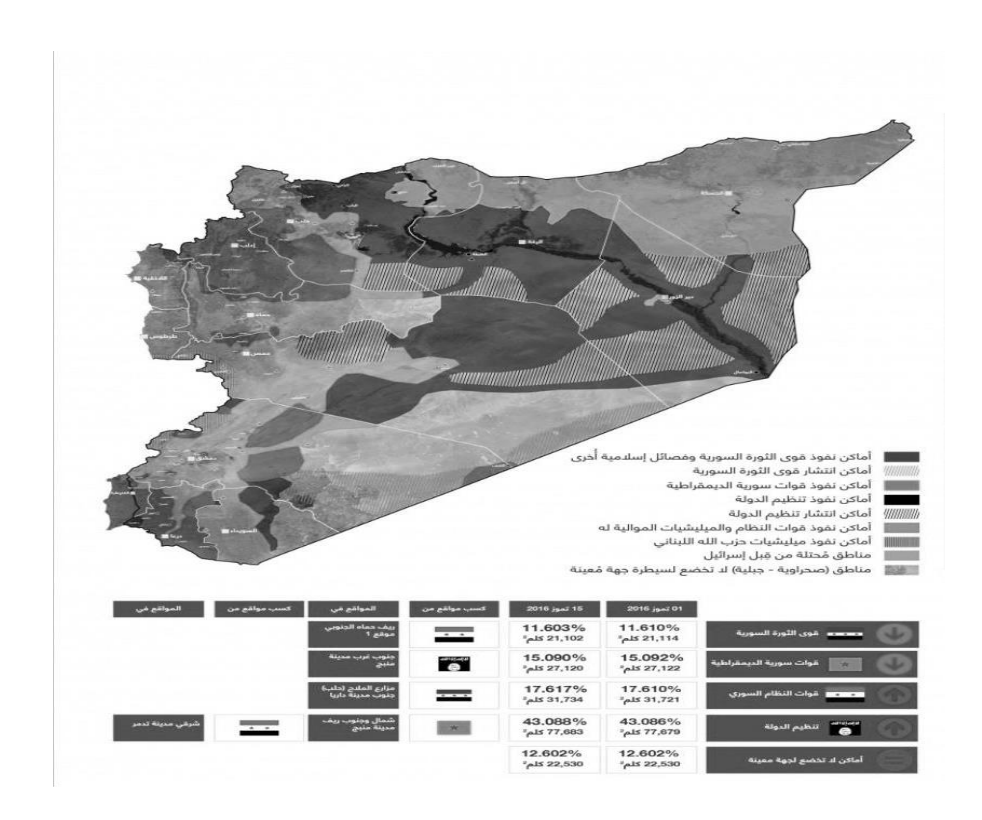
إضافةً إلى ذلك فالنظام أصبح يواجه حدود سائلة لا مركزية و سيادات متعددة على أقاليم سوريا ، فالنظام السوري و القوات الموالية لا يزالون يسيطرون على قلب العاصمة دمشق و قطاعات من حلب و المدن الساحلية و بعض المراكز الرئيسية لبعض المدن في سوريا ، في حين أصبح الأكراد و المتمثلين بقوات سوريا الديمقراطية يسيطرون على مناطق الشمال الشرقي في

---

(١) العبيدي ، محمد و لحود ، نيللي و ملتون ، دانييل و برايس ، بريان (٢٠١٥) ، **"الجماعة التي تسمي نفسها دولة " فهم تطور تنظيم الدولة و تحدياته** ، ط١ ، أبو ظبي – الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ص٣٨.

(٢) الهيئة السياسية لأبناء الجولان (٢٠١٧/١٠/٢) ، **خمسة بنود توضح لك شكل العلاقة بين تنظيم الدولة والنظام السوري** ، (٢٠١٧/١٠/١٨) ، www.syriasolutions.com .

سوريا اتصالًا بمدنهم العراقية ، و أصبح الجيش السوري الحر و فصائل المعارضة يسيطرون على معظم البلدات و المدن الواقعة في حلب و إدلب شمالًا و درعا و القنيطرة جنوبًا و أجزاء من بلدات حمص و أجزاء من جبل التركمان و جبل الاكراد شمال اللاذقية قرب الحدود مع تركيا بالإضافة إلى بعض أرياف العاصمة دمشق ، أما في ما يخص جبهة النصرة و تنظيم الدولة ، ففي حين تسيطر جبهة النصرة على مناطق متفرقة بالغرب من سوريا ، فإن تنظيم الدولة قد تمكن من تأسيس دولة بالشرق من سوريا تشمل دير الزور و الرقة و قطاعات من ريف حلب متجاوزة الحدود لتتصل بالدولة العراقية حيث تبلغ مساحتها ٤٣% من سوريا أي قرابة النصف منها ، و الخريطة رقم (٢) تبين توزيع السيادات في سوريا حتى ٢٠١٦.



شكل (٢)[(١)] - خريطة النفوذ و السيطرة – سوريا – ١٥/تموز ٢٠١٦

إن سيطرة الإرهابيين على هذه المساحة الكبيرة من سوريا لهو تراجع ملحوظ في سيادة النظام على أراضيه ، حيث أن مؤشر السيادة لا يقف عند حد الأرض ، و إنما يتجاوز ذلك إلى حجم الموارد الاقتصادية للدولة و المسيطر عليها من قبل الجماعات الإرهابية من ناحية ، و إلى حجم التدخل الدولي الذي فُرض على سوريا و المتشكل بالأحلاف الدولية الداعمة لأطراف

---

(١) مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦/٧/١٥) ، **خريطة النفوذ و السيطرة – سوريا – ١٥ تموز ٢٠١٦** ، (٢٠١٧/١٠/٢٤) ، www.omrandirasat.org

الصراع ، حيث أنها تُعد من قبيل تداخل السيادات ، مما يُشير إلى نقصان سيادة النظام على إقليم الدولة ، وذلك يعزز من فرصة تآكل النظام و انهياره ، أو فقدان أجزاء من أقاليم الدولة و ذلك في حال صمود كل الأطراف مما يعزز حالة الدعوات الانفصالية فيها.

كما أن هيبة النظام و مكانته ضرورية لعدم انحسار شرعيته ، فقد تنحسر شرعيته لانحسار أقاليم الدولة ، حيث لم يعد النظام قادرًا على بسط نفوذه إلا بما تبقى له من أرض ، و قد تنحسر شرعيته لانحسار فعاليته في تلك الاقاليم ؛ ففي الوقت الذي يشهد فيه النظام السوري درجة عالية من التراجع سواء على المستوى الاقتصادي و السياسي و العسكري و الأمني مما لا يمثل طموح المواطنين يؤثر حتمًا على مكانة النظام السوري ، و ذلك أنه خرج بثوب العاجز مما يفقده الثقة لدى المواطنين.

المبحث الرابع

تأثير الإرهاب على اقتصاديات سوريا

كلما كانت الدولة تتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي فإن ذلك يساعد على توفير بيئة اقتصادية مستقرة ، بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لحالات الحرب والصراع فإن ذلك يساهم بشدة إلى تراجع المستوى الاقتصادي ، مما ينعكس سلبًا على استقرار مستوى الأسعار داخل الدولة و قيمة العملة الوطنية ، و قد اتخذت الجماعات الإرهابية على عاتقها منذ ظهورها ضرب اقتصاديات الدول من خلال زعزعة الأمن و تحقيق أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية ، مما جعل للإرهاب تأثير كبير على مسألة استقرار الأنظمة السياسية من خلال الاستقرار الاقتصادي ، فرأس المال يبحث دائمًا عن مواطن آمنة لا تهدده فيها أية قلاقل كانت.

في الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ اخترقت طائرة ركاب أحد برجي مركز التجارة العالمية، و بعدها بثمانية عشر دقيقة اخترقت طائرة ثانية المبنى الثاني للمركز ، لتُكوِّن أكبر ضربة إرهابية في التاريخ للاقتصاد الأمريكي ، قُدرت خسائر الولايات المتحدة الامريكية جراء هذه العملية الإرهابية ٢٢ مليار دولار ، إضافة إلى حالة الذعر التي أصابت المواطنين الأمريكيين على الخصوص بالنسبة لمسألة ركوب الطائرات مما أثر بطريقة غير مباشرة على الرحلات الجوية بالطائرات الامريكية[١].

بعد أحداث عام ٢٠٠١ شنت الولايات المتحدة حملة شديدة تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بدأت بحرب أفغانستان ومن ثم العراق وصولًا بها ما بعد أحداث الربيع العربي إلى سوريا لتشمل كافة المنطقة.

كانت الدوافع الأساسية لقيام ثورات الربيع العربي في مجملها اقتصادية ، إلا أن ما ارتبط بها في ما بعد من ظهور لجماعات إرهابية كان لها بالغ الأثر في تراجع العديد من اقتصاديات الدول بالمنطقة كسوريا ، حيث أصبح يعيش أكثر من ٨٠% من السوريين في حالة فقر، و معظمهم في فقر مدقع ، و تُقدر معدلات البطالة بحوالي % 58 على الأقل ، كما خسر المواطنون ما يصل إلى ثلاث ملايين فرصة عمل ، و انخفض إجمالي الناتج المحلي بمتوسط يزيد على ١٥% خلال الأعوام من 2011 إلى 2014 ، الأمر الذي يرجع بصورة جزئية إلى انخفاض الإنتاج اليومي للنفط من 368,000 برميل عام 2010 إلى 40,000 برميل عام 2015 ، و بلغ متوسط

(١) الكلوب ، وائل محمود (٢٠١١) ، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان – الأردن ، ص٢.

معدل التضخم ٥١% سنويًا من عام 2012 و حتى عام 2015 ، كما هوت قيمة الليرة السورية بنسبة % 80 منذ بداية الحرب[١].

حيث أنه إلى جانب الحرب الأهلية و ما احتوته من عنف طائفي فقد بلغ تضخم المستوى الاقتصادي في سوريا في عام ٢٠١٥ حوالي ١٥٠% ، و زادت الضرائب و ارتفعت الأسعار بنحو 14 ضعفًا عما كانت عليه قبل الأزمة ، مع تراجع القوة الشرائية لليرة السورية و نشاط السوق السوداء ، حيث انخفضت قيمة الليرة إلى أكثر من 330 ليرة سورية مقابل الدولار ، و يأتي التراجع الكبير للعملة السورية في ضوء تراجع الاحتياطي الأجنبي و الإنتاج النفطي و السياحة و الاستثمار ، و في هذا الإطار يواصل البنك المركزي السوري ضخ الدولارات في سوق الصرف لوقف تدهور الليرة[٢].

و قد أدت الإجراءات التقشفية للنظام جراء انهيار و تراجع الاقتصاد السوري إلى جانب سياساته التعسفية إلى مواجهة أزمات داخلية لم تظهر في بداية النزاع في سوريا، كتزايد الاحتجاجات في محافظات الساحل السوري ذات الأغلبية العلوية في اللاذقية و طرطوس و التي تعد معقلًا للنظام ، و هو ما أدى إلى تزايد الفجوة بينه و بين مؤيديه.

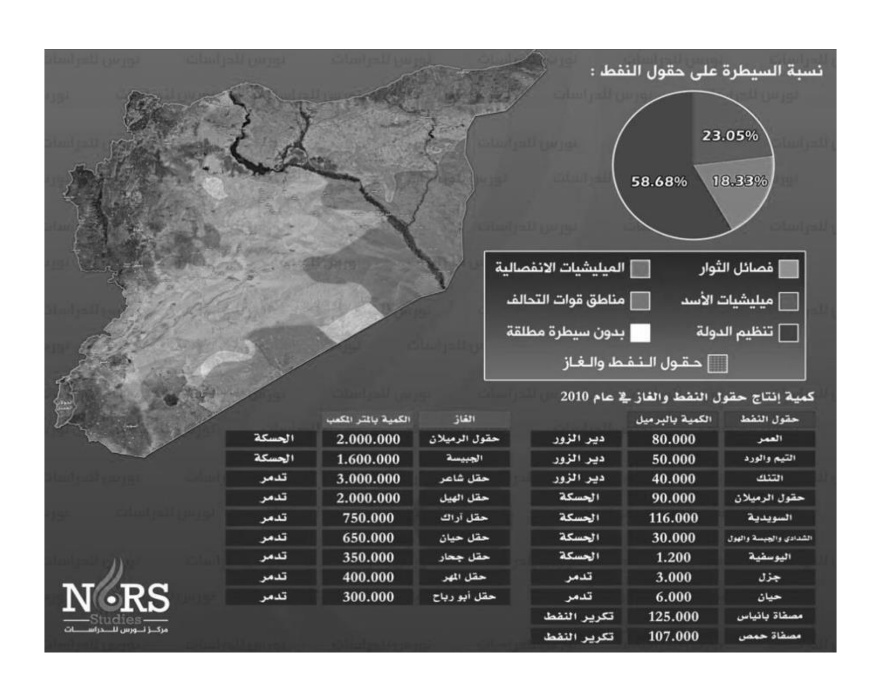
ساهم الإرهاب إلى جانب العنف بدرجة كبيرة إلى وصول الأوضاع الاقتصادية إلى هذا الحد من التردي، و حيث ازداد التدهور أيضًا في مقدرات النظام الاقتصادية ، و التي للإرهاب يد في تدهورها ، و حيث يتبين خلال الحرب السورية أثر الإرهاب على اقتصاديات النظام السوري من خلال المؤشرات التالية:

أولًا: الخسائر المادية للنظام من خلال الحرب مع الجماعات الإرهابية: حيث أن الخسائرالإجمالية للاقتصاد السوري منذ بداية الأزمة تُقدر بأكثر من 237 مليار دولار ، كما أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تُقدر بنحو 70.67 مليار دولار ، حيث تراجع في عام ٢٠١٥ إلى أقل من 33 مليار دولار بعدما كان 60 مليار دولار في ٢٠١٠ ، إضافةً إلى بلوغ الاحتياطي الأجنبي 18 مليار دولار قبل اندلاع الصراع ، لكنه تراجع إلى ما بين 2 و 3 مليارات دولار بسبب لجوء الحكومة السورية إلى بيع العملات الأجنبية لتثبيت الصرف المتقلبة[٣].

---

(١) باراسيليتي ، أندرو و ريدي ، كاثلين و واسر بيكا(٢٠١٧) ، **منع انهيار الدولة في سوريا** ، واشنطن ، مؤسسة راند ، ص١٠
(٢) يونس ، محمد عبدالله و آخرون ، **مصدر سابق** ، ص٢٩.
(٣) يونس ، محمد عبدالله و آخرون ، **المصدر نفسه** ، ص٢٩.

ثانيًا: سيطرة التنظيمات الإرهابية على الكثير من موارد الدولة ؛ و ذلك كقطاعي النفط و الغاز ، حيث يعدان من أبرز مصادر دخل الدولة السورية ، حيث تضرر بشكل كبيرو ذلك أن أكثر من ٩٠% من حقول النفط و الغاز في سوريا خرجت من سيطرة و إشراف وزارة النفط السورية لتستقر بيد تنظيم الدولة الإسلامية و قوات المعارضة ، و توقف عمل محطات الكهرباء ، و تم الاعتماد أكثر على المشتقات النفطية من الخارج ، كما في محافظة دير الزور السورية و التي يُسيطر تنظيم داعش على أكثر من 98% من مساحة المحافظة الغنية بالنفط ، و بالتالي فإن إيرادات بيع نفط تلك الحقول النفطية يشكل مصدرًا اقتصاديًا رئيسيًا ، حيث إن التنظيم يبادر في كثير من المرات إلى بيع النفط للنظام السوري مقابل مبلغ مادي ، بالإضافة إلى بيعه لشبكات المهربين في الخارج[1]، و الشكل رقم (٣) يوضح توزيع السيطرة على آبار النفط في سوريا ، بينما الشكل رقم (٤) يبين حجم التراجع في انتاج النفط لدى النظام.



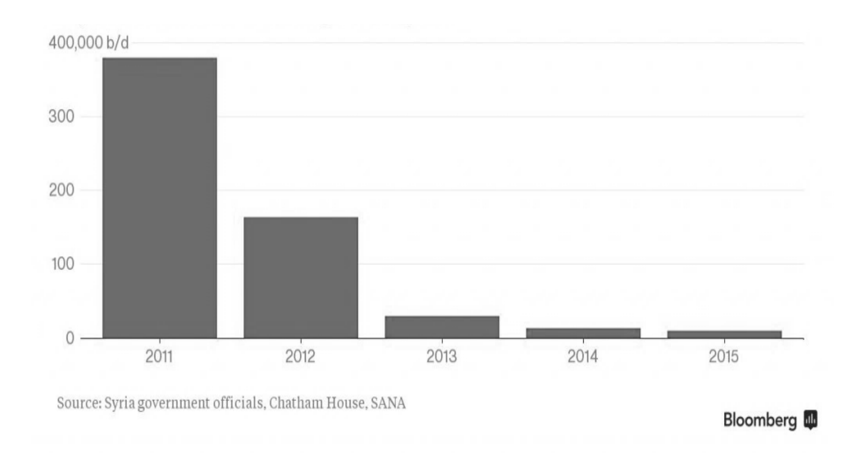
حقول النفط	الكمية بالبرميل	
العمر	80.000	دير الزور
التيم والورد	50.000	دير الزور
التنك	40.000	دير الزور
حقول الرميلان	90.000	الحسكة
السويدية	116.000	الحسكة
الشدادي والجبسة والهول	30.000	الحسكة
اليوسفية	1.200	الحسكة
جزل	3.000	تدمر
حيان	6.000	تدمر
مصفاة بانياس	125.000	تكرير النفط
مصفاة حمص	107.000	تكرير النفط

الغاز	الكمية بالمتر المكعب	
حقول الرميلان	2.000.000	الحسكة
الجبيسة	1.600.000	الحسكة
حقل شاعر	3.000.000	تدمر
حقل الهيل	2.000.000	تدمر
حقل آراك	750.000	تدمر
حقل حيان	650.000	تدمر
حقل جحار	350.000	تدمر
حقل المهر	400.000	تدمر
حقل أبو رباح	300.000	تدمر

شكل (٣)[2] - خريطة توزع آبار النفط و الغاز في سوريا

(١) يونس ، محمد عبدالله و آخرون ، **مصدر سابق** ، ص٢٩ -٣٠.

(٢) مركز نورس للدراسات (٢٠١٧/٤/٢٥) ، **توزيع آبار النفط و الغاز في سوريا حتى ٢٠١٧/٣/٢١** ، (٢٠١٧/١٠/٢٤) ، http://norsforstudies.org



شكل (٤)[١] - التراجع في إنتاج النفط لدى النظام السوري

ثالثًا : تراجع في إجمالي الضرائب للتراجع في أعداد السكان ؛ قد تُعد الضرائب المباشرة و غير المباشرة مورد من إحدى أهم ثلاث موارد للموازنة العامة في سوريا[٢] ، و لكن بحكم السيطرة الفعلية للجماعات الإرهابية على الأرض و السكان من جهة ، و النزوح و اللجوء للمواطنين السورين من جهة أخرى قد ساهم بشكل مباشر في تراجع الموازنة العامة لدى النظام السوري ، و هو ما دفع الحكومة السورية إلى رفع الدعم عن المواد الغذائية و زيادة الضرائب إلى اكثر من ضعف في عام ٢٠١٥.

رابعًا: تعطيل السياحة؛ و حيث تتمتع سوريا بالعديد من المدن الأثرية والمعالم التاريخية خاصةً على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط ، فقد كانت السياحة من إحدى أهم إيرادات النظام السوري و التي أفسدها الإرهاب و الصراع في سوريا على مدار سبعة أعوام ، و لهذا نجد أن هناك تراجع ملحوظ في معدلات السياحة و ذلك من خلال ما قاله وزير السياحة السوري بشر رياض بازجي : " أن الجماعات الإرهابية قد استهدفت بشكل ممنهج الاقتصاد السوري و القطاع السياحي ، حيث أن القطاع السياحي في سوريا كان يشكل رافدا جيدا في عام ٢٠١٠ للاقتصاد السوري ، و وصل اسهامه في الناتج المحلي إلى ١٤ بالمئة ، و كانت سوريا أحد أأمن الدول حول العالم حسب التصنيف الدولي لعام ٢٠٠٩"[٣].

---

(١) مدار اليوم (٢٠١٥/٧/٢٩) ، **كيف تغير الاقتصاد السوري خلال أربع سنوات** ، (٢٠١٧/١٠/١٩) ، http://madardaily.com
(٢) حساني ، عبد الرزاق(٢٠١٣) ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، (مج.٢٩ ، ع.٣) ، ص٢٦٤.
(٣) قناة العالم (٢٠١٥/١٢/٢٢) ، **وزير السياحة السوري يكشف أسرار تهريب و بيع آثار سوريا** ، (٢٠١٥/١٠/١٩) ، http://www.alalam.ir/news.

المبحث الخامس

الإرهاب و شرعية النظام السوري

منذ تأسيس سوريا الحديثة تحت حكم حزب البعث السوري و بعد سيطرة حافظ الأسد على الحكم فيها سعى النظام البعثي في سوريا إلى التشبث بالقومية كشرعية جذبت جماهير سوريا إلى التمسك و الالتفاف حول شرعية الحزب البعثي فيها ، كنظام ثوري يسعى للوحدة العربية و المطالب القومية و العداء لاسرائيل ، فهذه الشرعية الأيدلوجية ثبتت أركان النظام و أعطته فُرصة للاستقرار لأنها انبثقت عن جوهر و مضمون الشعب السوري و ما يصبو له ، و ربما كانت هذه الشرعية الأيدلوجية هي الشرعية الطاغية على معظم الأنظمة العربية في الخمسينات و الستينات حتى نهاية الثمانينات.

بعد أن انقضت فكرة القومية العربية لم يكن للنظام السوري مقدرة على الاستمرارية تحت ذات الشرعية ، بل كانت هناك مطالب شعبية في عام ٢٠١١ تطالب بمزيد من الحريات و مزيد من الديمقراطية و مزيد من لقمة العيش ، لكن فشل النظام في التعامل معها أدى إلى تراجع تلك الشرعية على صعيد واسع في سوريا ، و لذلك أصبح النظام السوري يدرك تمام الإدراك أن أي نظام سيحكم سوريا بالمستقبل عليه أن يبحث عن شرعية ديمقراطية منبثقة عن الشعب السوري.

فمسألة تماسك الدولة و بقائها سواءً تحت مظلة نظام الأسد أو أي نظام يُتوصل إليه عبر اتفاق أطراف النزاع هي من ضرورات تطبيق الديمقراطية في سوريا ، كما أنه بالدول القومية و لتطبيق الديمقراطية بصورة شرعية لا بد من تمتع النظام القائم بالسيادة و التي من أهم شروطها الاعتراف الدولي ، إلا أن سيطرة الجماعات الإرهابية و جماعات المعارضة على أجزاء من سوريا قد أقصت تلك الأجزاء عن العملية الديمقراطية فيها ، و لذلك قد احتلت سوريا ذيل مؤشر الديمقراطية العالمية طيلة فترة الصراع ، و حيث يشار إلى أن سوريا في عام ٢٠١٥ قد حصلت على الترتيب ١٦٣ من أصل ١٦٧ على مؤشر الديمقراطية العالمي.

إن مجموع المطالب الشعبية البادئة في عام ٢٠١١ و المتمثلة بالتوجه الديمقراطي و مزيد من الحريات قد أجبرت النظام السوري إلى البحث عن شرعية جديدة بدلًا من شرعيته الأيدلوجية ليعزز و يزيد من فرصة استقراره، و خصوصًا بعد الانقسام الذي جرى في الشارع السوري حول مسألة استمرارية النظام في الحكم من عدمه ، حيث تبين للنظام أن المرحلة الحالية بحاجة إلى شرعية ديمقراطية بدلًا من شرعيته السابقة.

و لذلك كانت محاولة النظام السوري لخلق شرعية ديمقراطية من خلال الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري في مطلع يونيو من عام ٢٠١٤ بأكثر من مرشح ، و حيث عُدت هذه التجربة الأولى منذ عام ١٩٥٥ ، و حيث أُجريت في كافة المحافظات باستثناء الرقة في شمال سوريا ، التي لا تزال تخضع لسيطرة داعش ، و قد تم استبعاد قادة المعارضة من الترشح للرئاسة بموجب قانون انتخابات جديد يشرط أن يكون المرشح مقيماً في سوريا منذ 10 سنوات متصلة عند تقديم طلب الترشح، و لا يحمل جنسية أخرى، و غير محكوم بجناية سابقة ، و ذكرت المحكمة الدستورية العليا في سوريا أن نسبة الإقبال على الانتخابات بلغت 73.4 % ، إلا أنه في حين قد صرّح بعض معارضي الأسد أنهم شاركوا في التصويتِ خوفاً من العقاب، و قد طعنت المعارضة السورية ، و كذلك الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي بشرعية هذه الانتخابات[١].

و لا يقف الأمر عند المجتمع الدولي ؛ فحسب المركز العربيّ للأبحاث و دراسة السياسات و باستطلاعٍ للرأي العامّ أجراه للمهجّرين السوريين في كلٍ من الأردن و لبنان و تركيا و تجمعات المهجّرين و اللاجئين السوريين في الأراضي السورية المحاذية للحدود التركية ، "بأن ٧٨% منهم لا يرون شرعية الانتخابات على الإطلاق" و برر نحو ٧١% منهم بأن هذه الانتخابات يعني زيادة عنف النظام و تفويضه باستمرار قتل الشعب السوري[٢].

إن الأوضاع القائمة في سوريا من عنف سياسي و إرهاب و تهجير قد لا تسمح لإيجاد فرصة للنظام لامتلاك شرعية ديمقراطية ، حيث أن ازدياد المعارضة الشعبية ستجعل أي اجراء ديمقراطي يجريه النظام هو بمثابة إجراء تمثيلي لا يمتلك المصداقية ، لأن شعبية النظام قد تراجعت خلال أعوام الحرب ، فالنظام قد أغفل أنواع أخرى من الشرعية بإمكانها ان تخرجه من مأزقه الحالي .

فالبحث عن **الشرعية الدستورية** مثلًا من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية داخل النظام قد يكون لها صدًى أكبر لدى الشعب السوري ، حيث يتطلب امتلاك النظام لهكذا شرعية مجموعة من الإصلاحات السياسية الكبيرة ، و رغم أن النظام السوري قد باشر في عدد من الإصلاحات إلا أنها وصفت بالناقصة و المتأخرة ، فلم تظهر حتى الآن أية نية لإصلاح حقيقي ، و لذلك يترتب على النظام السوري الإصلاح من خلال ثلاثة اتجاهات[٣]:

---

(١) كريستوفر ، و آخرون ، **مصدر سابق** ، ص١٧ – ١٨.
(٢) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات - وحدة استطلاع الرأي العام (٢٠١٤) ، "اتجاهات الرأي العامّ للمُهجّرين و اللاجئين السوريين نحو الانتخابات و الأوضاع الراهنة في سورية ، **سياسات عربية** ، (ع.٩) ، ص١٠٧ – ١٠٨.
(٣) الفواز ، أحمد فائز (٢٠٠٢/٨/٧) ، **المشاركة السياسية و آفاقها في سوريا** ، الحوار المتمدن ، (٢٠١٨/١/٩) ، http://www.m.ahewar.org

أولًا : إصلاح جوهري ؛ و ذلك يحتاج بعضًا من الوقت لإعادة كسب الثقة ، و ذلك لا يكون إلا من خلال الإصلاح الذاتي من داخل الدولة ، و ذلك من خلال إصلاح هياكل السلطة والدستور والمؤسسات القضائية و سيادة القانون ، و لذلك تستغرق هذه الإصلاحات وقتًا أطول من سواها ، و تحتاج إلى توافق اجتماعي و سياسي داخل الدولة.

ثانيًا : إصلاحات قانونية سريعة ؛ حيث من شأنها أن تمهد الطريق إلى الديمقراطية و إعطاء حسن النية من النظام في إحقاق الديمقراطية و تطبيقها ، و هذه الإصلاحات من شأنها أن تعطي النظام شيئًا من الشرعية ، و ذلك من خلال بعض الإجراءات كإلغاء حالة الطوارئ و إطلاق حرية الصحافة ، و إعلان القضاء سلطة مستقلة و إلغاء تبعيته للسلطة التنفيذية ، و فتح ملفات الفساد داخل الدولة و النظام

ثالثًا : رفع الظلم عن الشعب السوري ؛ و ذلك من شأنه إنهاء حالة ما يسمى بإرهاب الدولة ، و ذلك من خلال إطلاق سراح معتقلي الرأي و السجناء السياسيين و السماح للمبعدين بالعودة و حل مسألة المفقودين حلاً إنسانياً و تعويض المتضررين لأسباب سياسية.

من ناحيةٍ أخرى قد تساعد حالة الحرب القائمة النظام السوري على امتلاكه **شرعية ثورية** ؛ و ذلك بأن يستمدها من خلال حربه على الإرهاب و إظهار الجماعات المعارضة بصورة الجماعات الإرهابية، و هو بالحقيقة سعى كثيرًا لامتلاك هذه الشرعية ، حيث هو بذلك يستعيض عن شرعيته القومية السابقة في حربه مع إسرائيل إلى شرعيةٍ أخرى يظهر فيها النظام السوري بدور البطل الثائر على الإرهاب لإحقاق الديمقراطية ، لذلك نجد أن صعود الجماعات الإسلامية في جل البلدان العربية تزامنًا مع انتعاش الحركات الإرهابية و العنف يبرر للديكتاتوريات العربية حالة تعزيز أنظمتها بدلًا من تغيرها بوصفها جماعاتٍ إرهابية.

حيث إن سيطرة الجماعات الإرهابية على كثير من المواقف في الحرب و بزوغها كقوة في سوريا قد ساهمت في إعاقة الطريق إلى الديمقراطية و مشاركة الشعوب السياسية ، ذلك أنّ تلك الجماعات خصوصًا ذو الاتجاه الراديكالي تقع في تضادٍّ مع القيم و الثقافة الديمقراطية ، فهم يرفضون حتى أيّ نوعٍ من المشاركة في العملية الديمقراطية ، لأن المشاركة إقرارٌ بشرعية العمل الديمقراطيّ ، و من ثمّ إقرارٌ بحكم كافرٍ، و إضافةً إلى ما هو ظاهرٌ من توجهاتهم سواء على مستوى المساواة بين الجنسين ، أو المسلم و غير المسلم ، وعليه فمن المحال تصوّر إمكانيّةٍ للتحول الديمقراطيّ مع تواجد لهذه الجماعات في المشهد السوري.

و ذلك يتضح من منهجية أحد قادة كتيبة احرار الشام و التي حُسبت على الجماعات الإرهابية - أبو مصعب السوري – و حيث يعد من أحد منظري الجماعات التكفيرية ، حيث يلخص أبو مصعب الديمقراطية لأتباع هذه الجماعات في كتاباته : "عليكم بترك الديمقراطية الكفرية و الانضمام إلى ركب الجهاد لتحقيق الخلافة الإسلامية"(١)، فالقوة هي أداة فرض النفس لديهم بدلًا من الديمقراطية و الحوار.

إلى جانب الشرعية الدستورية والثورية فلم يتمكن النظام السوري حتى هذه اللحظة من تعزيز موقفه الدولي لامتلاك شرعية قد تعطيه ثقلًا في حربه القائمة، ألا وهي **الشرعية الدولية،** فالنظام السوري لا يزال يحاول تعزيز شرعيته الدولية لدى دول العالم و في مجلس الامن و التي تراجعت بفعل الحرب و الجرائم بحق المدنيين، و بغض النظر عن من هو المسؤول عنها فالنظام السوري يتحمل جزءًا منها لكونه المسؤول عن حمايتهم، و لذلك تباينت مواقف المجتمع الدولي في مسألة شرعية النظام السوري.

فمثلًا كان موقف الولايات المتحدة من شرعية الأسد سلبيًا منذ بداية الأحداث، و في ٢٠١٤/٢/١٤ أعلنت الخارجية الأمريكية رفضها تصريح المبعوث الأممي ديمستورا بأن الأسد جزءٌ من الحل، و أنه الصحيح فقد شرعيته(٢).

و على مستوى الانتخابات البرلمانية و التي جرت في ٢٠١٦/٤/١٣ ، فقد اعتبرتها الولايات المتحدة أنها ليست شرعية و لا تمثل الشعب السوري " و قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية (مارك تونر): "نعتقد أن إجراء الانتخابات البرلمانية في سورية في هذه الظروف سابق لأوانه و لا تمثل الشعب السوري و تطلعاته ".

و على مستوى الاتحاد الأوروبي و رغم الانقسام الواضح في مواقف دوله تجاه شرعية النظام السوري و عدم ثباتها ، فقد اعتبرت وزيرة خارجيته كاثرين اشتون أن الانتخابات الرئاسية السورية التي أجريت في عام ٢٠١٤ غير شرعية و تسيء الى الجهود السياسية المبذولة لإيجاد حل لهذا النزاع.

و كذلك كلًا من تركيا و مجلس التعاون الخليجي بزعامة المملكة العربية السعودية و الذين لم يتوانوا لحظة بدعم الثوار و رفض أي دور للنظام السوري في المرحلة الانتقالية و مستقبل

---

(١) مناع ، هيثم (٢٠١٤) ، **الإخوانية الجهادية من و إلى سوريا** ، المعهد الاسكندنافي لحقوق الانسان ، ص٧.
(٢) موقع الجزيرة الإخباري (٢٠١٥/٢/١٧) ، **هل الأسد جزء من الحل في سوريا** ، (٢٠١٨/١/٩) ، http://www.aljazeera.net.

سوريا[١].

بالجانب الآخر نرى أن كل من روسيا و إيران لا تزالا تتمسكان بالنظام السوري، فإذا كان التحالف الدولي قد رفض إعطاء أي شرعية للنظام السوري أثناء حربه على الإرهاب في سوريا فإن التدخل العسكري الروسي في سوريا مطلع أكتوبر ٢٠١٥ جاء أصلًا لدعم و إنقاذ شرعية النظام من السقوط دوليًا، من ناحية اخرى فقد حافظ التدخل الروسي على شرعية النظام السوري من السقوط داخل مجلس الأمن من خلال استعمال الفيتو.

و رغم ثبات شرعية النظام السوري دوليًا بفضل كل من روسيا و ايران إلا أنها تبقى في محل التهديد على المستوى الدولي و الإقليمي بحكم المواقف الدولية الأخرى، و يظهر ذلك جليًا على المستوى العربي من خلال تجميد مقعد سوريا في الجامعة العربية، مما سبب عزلة للنظام السوري عن محيطه الدولي.

---

(١) الحياة الإخبارية (٢٠١٤/٦/٤) ، **الاتحاد الأوروبي يعتبر الانتخابات السورية غير شرعية** ، (٢٠١٨/١/٩) ، http://www.alhayat.com

الفصل الثالث

أثر الإرهاب على الاستقرار السياسي

و الشرعية السياسية في مصر

المبحث الأول : تأثير الإرهاب على استمرارية حالة العنف الداخلي (حالة الانقلاب العسكري المصري)

المبحث الثاني : تأثير الإرهاب على الهجرات الداخلية و الخارجية في مصر

المبحث الثالث : تأثير الإرهاب على اقتصاديات مصر

المبحث الرابع : تأثير الإرهاب على سيادة الدولة

المبحث الخامس : الإرهاب و شرعية النظام المصري

مقدمة الفصل

على الرغم من تماسك الدولة في مصر أو تظاهرها بذلك إلا أنه لم تصل حدة الصراع و العنف فيها إلى درجة الحرب الشاملة كما هو الحال في سوريا ، و لكن ظلت المواجهات بين الجماعات الإرهابية و النظام المصري تقترب إلى نوع حرب العصابات و الاغتيالات و عنصر المفاجأة ، ففي إحصاء مصري رسمي بلغ ضحايا عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء ٤٥٠ شهيد من قوات الجيش و الشرطة و المدنيين حتى يوليو ٢٠١٤ ، و هو ما صرح به المستشار عمر مروان الأمين العام للجنة تقصي الحقائق في أحداث ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، و بلغ عدد المصابين ١٩٤٤ مصابًا من الشرطة[١]، هذا و ناهيك عن الانتهاكات لحقوق الانسان الصادرة عن النظام نفسه و التي تدخل في باب إرهاب الدولة و النظام في ما يخص حرية الرأي و التظاهر و الإخفاء القسري و التعذيب و أحكام الإعدام للخصوم السياسيين.

إن الصراع ما بين الجماعات الإرهابية والمؤسسة العسكرية المصرية هو صراع سياسي قديم على الشرعية أكثر من أي أمرٍ آخر، وربما يعود ذلك الصراع إلى بداية تشكيل الدولة الحديثة لمصر منذ عام ١٩٥٢، ولكن ما بعد انقلاب ٢٠١٣ تزايد الحديث في الأوساط المصرية و الدولية حول مسالة الشرعية سواء شرعية الإخوان المسلمين ما قبل الانقلاب أو شرعية المؤسسة العسكرية المصرية.

و حيث أنه من دراستنا لأثر الإرهاب على الاستقرار السياسي سيأخذنا حتمًا إلى دراسة مسالة الشرعية السياسية للنظام المصري كأحد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي ، و حيث أن سياسات المؤسسة العسكرية القمعية و الفشل في إقامة قاعدة شعبية لها كما كانت على العهد الناصري بالإضافة إلى التراجع الكبير في اقتصاديات الدولة لضعف السيطرة على الأعمال الإرهابية تجعل شرعية النظام في محل جدل كبير، و لذلك و رغم أن مؤشرات النظام المصري هي أكثر استقرارًا و قدرة عليه من النظام السوري أمام الإرهاب ، إلا أن هناك عدة أمور تهدد شرعيته و تساند الإرهاب في حربه على النظام و الدولة المصرية.

فإن كانت الحالة السورية عقب ثورات عام ٢٠١١ قد اتخذت منحى الحرب الاهلية كصورة من صور العنف ، فقد اتخذت الحالة المصرية حالة الانقلاب العسكري والتي ترسم صورة أخرى من صور العنف و التي من شأنها أن تهدد الاستقرار السياسي في مصر، و لهذا سيتم تناول هذا الفصل من خلال خمس مباحث على النحو التالي :

---

(١) عثمان ، عثمان أحمد ، **الإرهاب و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر** ، المركز المصري لمكافحة الإرهاب ، ص٣.

المبحث الأول

تأثير الإرهاب على استمرارية حالة العنف الداخلي

(حالة الانقلاب العسكري المصري)

لم تلبث الثورة المصرية أن تؤتي أكلها في عام ٢٠١١ حتى أعقبه انقلابٌ عسكري في عام ٢٠١٣ لم يستأثر بالمؤسسات السياسية و صناعة القرار السياسي فيها فحسب ، بل ذهب لأبعد من ذلك باعتقالات تعسفيه و انتهاكاتٍ حقوقية و إلغاءٍ للديمقراطية و محاربةٍ للرأي الآخر و تحييدٍ لمكونات النسيج المصري عن العملية السياسية ، حيث انه يقول د .محمد البرادعي في ذلك الصدد و هو المرشح للرئاسة في بيان تراجعه عن الترشح ، حيث قال عن المجلس العسكري : " لقد أدخلنا هذا الربان في متاهات و حوارات عقيمة في حين انفرد بصنع القرارات و بأسلوب ينم عن تخبط و عشوائية في الرؤية ، مما فاقم الانقسامات بين فئات المجتمع في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون للتكاتف و الوفاق"[١].

و في الوقت الذي ترى فيه المؤسسة العسكرية المصرية أنها حامية النظام العام فتبرر لنفسها اجراءاتها الانقلابية ، فتطبق سيطرتها على كافة أطياف المجتمع بالقوة المادية ، ثمة سؤال يتبادر إلى النفس و هو ما مشروعية استعمال القوة للإطاحة بالنظام الحاكم من جهة ، حيث أن استعمال القوة للاستيلاء على الحكم قد يعد عمل غير قانوني و غير شرعي ، و من جهة أخرى ما مشروعية استعمالها لردع المعارضة السياسية ، فالقوة ليست من أدوات الحوار السياسي و تداول السلطة داخل المجتمع.

لم يكد وزير الدفاع المصري يعلن عزْل الرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز 2013 ، و يفرض ما سمَّاه خريطة المستقبل ، حتى اندلعت الأحداث بوتيرة متسارعة في شمال سيناء ، و بعد يومين عقدت السلفية الجهادية مؤتمرًا حاشدًا في مدينة الشيخ زويد ، توعّدت فيه سلطة الانقلاب بالويل و الثبور[٢].

من هنا نستطيع أن نقول أنه ثمة علاقة وطيدة ما بين نشوء الإرهاب و نمط انتقال السلطة في مصر و الذي يعد من مؤشرات الاستقرار السياسي ، حيث أنه و بعد الانقلاب العسكري على

---

(١) الجبور ، محمد سمير (٢٠١٤) ، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة ، ص٣٣.

(٢) الاسكندراني ، اسماعيل (٢٠١٤) ، الحرب في سيناء مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون و العداء ، **سياسات عربية** ، (ع. ٧) ، ص٢٧.

الرئيس محمد مرسي يُصرح البلتاجي "بأن ما يحدث في سيناء سيتوقف باللحظة التي سيتراجع فيها الجيش عن الانقلاب و عودة الرئيس مرسي إلى مهامه"[١] ، مما يبرهن على تحالف الإخوان المسلمين مع الجماعات الإرهابية في مصر بحجة فقدان النظام الحالي لشرعيته و اغتصابه شرعية غيره ، فبالفعل لا تزال عمليات الجماعات الإرهابية في سيناء تضرب مصر بين الحين و الآخر بذريعة عدم شرعية النظام القائم بسبب انقلابه على النظام الشرعي ، ففي حين كانت الانقلابات العسكرية مبررًا لأعمال العنف و الارهاب لدى بعض الجماعات ، فهي – أي الجماعات الإرهابية – تستعمل مسألة عدم شرعية النظام الانقلابي لإضعافه و إسقاطه و الضغط عليه و تبرير العنف.

فلا تزال المؤسسة العسكرية المصرية تتخذ إجراءات القمع للمعارضة السياسية تتجاوز في نطاقها و حدّتها تلك التي كانت مطبّقة في عهودها الاولى قبل ثورة ٢٠١١ ، مما يظهرها بمظهر الدولة التسلطية عبر اللجوء إلى منطق الاستبداد لإقصاء الخصوم بدلًا من التداول السلمي ، مما يؤدي حتمًا إلى تقلّص المساحة المتاحة أمام الديمقراطية أو أمام محاسبة المسئولين في مصر من ناحية ، و إلى التوجه نحو العنف و الإرهاب من نواحٍ أخرى.

بالوقت الذي يزعم به النظام أن الإجراءات الأمنية ضرورية من أجل محاربة الإرهاب ، يتفاقم الإرهاب و يستمر التمرّد في سيناء ، و قد توسّعت الهجمات نحو القاهرة و دلتا النيل ، و لقي المئات من عناصر الشرطة و الجنود مصرعهم على أيدي تلك الجماعات منذ عزل الرئيس محمد مرسي في ٢٠١٣ ، مما أسفر عن فرض حالة الطوارئ في مصر لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد.

إن الشرعية السياسية لا تحمى بالقمع و الاستبداد، و أول مداخل الإرهاب إلى النظام أيًا كان هو مسالة تداول السلطة ، و حسب ما تقدم في مسألة العنف و الإرهاب "أن نجاح أي نظام عسكري يتمثل في مدى نجاح النخبة العسكرية الحاكمة في إقامة نظام سياسي مدني مستقر لا تهدده الانقلابات المتكررة " لأن الشرعية في هذه الحالة هي شرعية مؤقتة إن لم يتدارك النظام الحاكم ذلك فقد يفقدها.

كذلك إن ما شهدته مصر من محاولات اغتيال لبعض الشخصيات القيادية على يد الإرهابيين محاولةً لإضعاف النظام و ضرب الاستقرار السياسي في مصر ، حيث أن مسألة

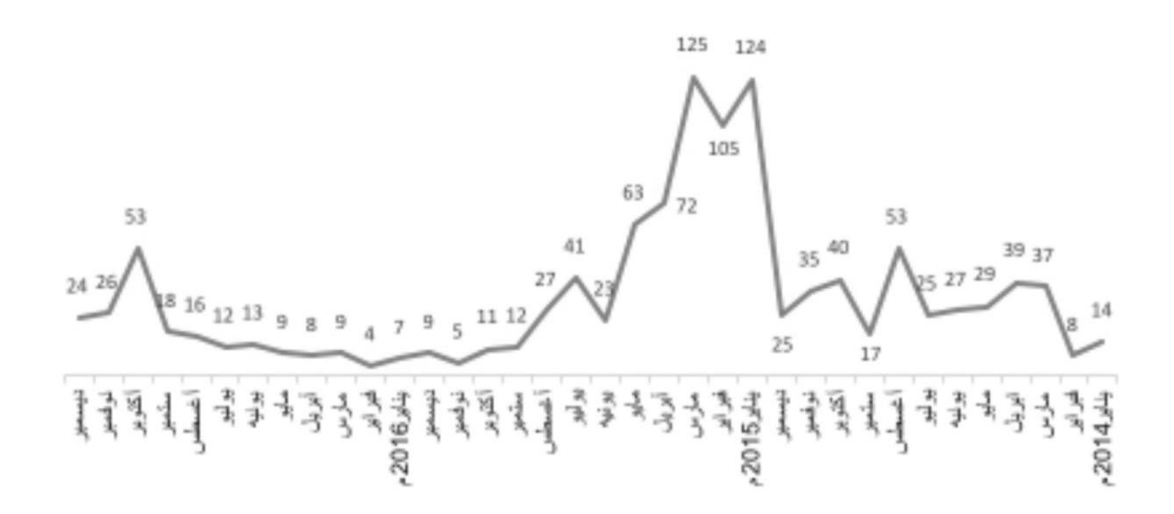
---

(١) الاسكندراني ، **مصدر سابق** ، ص٢٧.

الاغتيالات قد تدخل في زعزعة الاستقرار داخل النظام السياسي و ذلك عبر استهداف المناصب القيادية.

فقد تعرض وزير الداخلية المصري محمد ابراهيم لمحاولة اغتيال في ٢٠١٣/٩/٥ عن طريق وضع عبوات ناسفة ، و في تاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ تم اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات و ذلك في تفجير استهدف موكبه ، و ٢٠١٦/٨/٦ كانت محاولة فاشلة لاستهداف مفتي الجمهورية السابق علي جمعة[١].

و تأكيدًا لدور الانقلاب العسكري في تعزيز الإرهاب و حسب إحدى المؤشرات الرسمية لأعمال الإرهاب نعرض نموذج لقياس تطور أعداد أعمال العنف المسلح في مصر ، و ذلك في الفترة من يوليو ٢٠١٣ وحتى أول أكتوبر ٢٠١٥ تبعًا للشهور ، و هو كما في الشكل رقم (٥).



شكل (٥)[٢] - منحنى العمليات الإرهابية خلال الأعوام (٢٠١٦/٢٠١٥/٢٠١٤)

كذلك و حسب الشكل رقم (٥) فمن الملاحظ أن عام ٢٠١٥ و هو العام الأكثر عنفًا و الذي أعقب ترشح الرئيس عبد الفتاح السيسي ذو المرجعية العسكرية - بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٤- ،

حيث لازمه ارتفاع كبير في العمليات الإرهابية بمصر ، و هذا من صدد تأثير النمط الإنقلابي على تنامي الإرهاب ، حيث أن الباحثين في الاستقرار السياسي يعدون نمط انتقال السلطة هو من

---

(١) سكاي نيوز عربية (٢٠١٦/٩/٩) ، **مصر .. أبرز عمليات الاغتيال الإرهابية** ،(٢٠١٧/١٠/١٤) ، www.skynewsarabia.com .
(٢) البحيري ، أحمد كامل (٢٠١٧/١/٤) ، **رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦** ، **(٢٠١٧/١٠/٢٤)** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية http://acpss.ahram.org.eg

المؤشرات الدالة على حالة الاستقرار السياسي من عدمها ، فالحكومات المدنية و الديمقراطية يقل فيها اللجوء إلى العنف و هي أكثر استقرارًا من الحكومات العسكرية و الديكتاتورية.

قد ساهمت طبيعة نظام الحكم – الواقعية لا الدستورية - في مصر إلى حد كبير في تغذية العنف و تنامي الإرهاب ، حيث أن الطبيعة الغالبة على النظام السياسي فيها و منذ تأسيسها على يد الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ هي طبيعة الحكم العسكري و الإنقلابي في حالات انتقالها ، و ما يثبت ذلك زيادة التصادمات ما بين مؤسسة النظام المصري عقب ثورة ١٩٥٢ و الجماعات الإرهابية من أصحاب الاتجاه الاسلامي الراديكالي ، كما هو الحال عقب انقلاب ٢٠١٣ ، فالقوة أصبحت إحدى أدوات السلطة للوصول إليها بدلًا من الانتقال السلس لها و بدلًا من الديمقراطية ، و لا ينطبق ذلك على مصر وحدها بل هي ميزة أنظمة العالم الثالث ، فالمتتبع لواقع بلدان العالم الثالث سرعان ما يدرك تعاظم عدد الانقلابات العسكرية ، و بذلك عبَّرَ البعض بقوله: "أن الانقلابات العسكرية إنما تمثل إحدى ظواهر الحياة السياسية داخل بلدان العالم الثالث"[١] ، حيث يُذكر انه ما بين عامي ١٩٦٠ – ١٩٧٠ وقع بالمنطقة العربية ٣٨ انقلاب نجح منها ٢٠ انقلاب[٢].

و لهذا عند الحديث عن السلطة السياسية في مصر يأخذنا الحديث حتمًا إلى المؤسسة العسكرية المصرية و التي تتقلد زمام السلطة منذ وصولها إليها ، و في هذا الصدد يقول البروفيسور "شنوفي" (أستاذ العلاقات الدولية بمعهد القوات العسكرية الكندية) و ذلك من خلال تحليله للأسباب التي جعلت من الجيوش في المنطقة العربية لاعبًا سياسيًا أساسيًا ، حيث قال: "إن الكفاح من أجل الاستقلال أعطى نوعا من الشرعية لهذه المؤسسات العسكرية التي تعتبر نفسها محررة لهذه البلدان من الاستعمار"[٣]، و لكن بما أن عصر الاستعمار العسكري قد ولى فقد ولت معه تلك الشرعية فكان لزامًا على المؤسسة العسكرية المصرية أن تجد ما يعزز شرعيتها ، فكانت الحرب على الإرهاب هو ذلك البديل ، و لذلك نرى مساعي المؤسسة العسكرية المصرية إلى تبرير انقلابها و تموقعها بالمؤسسة السياسية من خلال حربها على الإرهاب.

---

(1) Clapham, Christopher (1985) , **Third World Politics : An introduction** , London , Croom Helm p. 137

(٢) حسن ، حمدي عبد الرحمن (١٩٩٦) ، **العسكريون و الحكم في أفريقيا** ، ط١ ، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، ص١٢٣.

(٣) فهمي ، أحمد (٢٠١٢)، **مصر ٢٠١٣ – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، ط١ ، البيان – مركز البحوث و الدراسات ، ص٧٤.

و لذلك على المؤسسة العسكرية المصرية لإقامة دولة و نظام أكثر استقرارا يُحتِّم عليها الخروج من دائرة العمل السياسي و تسليم إدارة الحكم و الدولة إلى الأحزاب المعتدلة والمدنية، و تفرغها من بعد ذلك إلى مكافحة الإرهاب كجهاز مستقل وظيفته امتلاك القوة لحماية الدولة.

فشرعية المؤسسة العسكرية هي شرعية مؤقتة سرعان ما تتآكل إن لم تجد ما يعززها ، و الأصل أن لا تكون الحرب على الإرهاب طويلة الأمد و إلا استنزفت مقدرات الجيش و الدولة ، و الابتعاد عن السياسة الانقلابية في تولي السلطة ، و لهذا يرى الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن: "أن نجاح أي نظام عسكري يتمثل في مدى نجاح النخبة العسكرية الحاكمة في إقامة نظام سياسي مدني مستقر لا تهدده الانقلابات المتكررة "[١]، فالبيئة المتسمة بالعنف هي بيئة خصبة للإرهاب و كذلك الأنظمة العسكرية و الانقلابية حيث أن وسيلتها في الوصول للسلطة و إدارة الدولة هي العنف.

و لهذا يرى يرى الباحثين أنه ليس للنظام الحاكم الأن في مصر اي مستقبل و ذلك لأن نمط السلطة الذي يحاول النظام إقامته يقوم على الإقصاء التام و القمع الشامل في مجتمع لا يزال يعيش الحالة الثورية"[٢].

(١) النقيب ، خلدون حسن (١٩٩٦) ، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر** ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، ص١٠٨.
(٢) ماضي ، عبد الفتاح (٢٠١٦) ، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات ، **سياسات عربية** ، (ع. ١٨) ، ص٤٠.

المبحث الثاني

تأثير الإرهاب على الهجرات الداخلية و الخارجية في مصر

قد لا يكون هناك تأثير كبير للإرهاب على الهجرات و النزوحات داخل المجتمع المصري كما تبين في الحالة السورية ، إلا أن تواجد الإرهاب في سيناء برر للسياسات الحكومية من اتخاذ بعض الاجراءات اللازمة تحت مظلة مكافحة الإرهاب للقيام بالتهجير القسري لبعض أحياء سيناء ، فمنذ الحرب المشنة على الإرهاب في سيناء و القوات المسلحة تواصل عملياتها للإخلاء القسري للتجمعات التي تعيش على طول الحدود المصرية مع قطاع غزة ، حيث تسعى السلطات إلى إقامة منطقة أمنية عازلة هناك بحجة مكافحة الإرهاب[١].

و حيث يُعتبر هذا العمل خرقًا للدستور المصري و الذي ينص في المادة رقم (٦٣) على : "أن التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره و أشكاله جريمة يعاقب عليها القانون و لا تسقط بالتقادم" ، و حيث جاء قرار التهجير عقب عملية إرهابية راح ضحيتها ٣٠ جندي من قوات الجيش ، إن هذه الحالة التي خلقها الإرهاب هي تجسيد لحالة الزعزعة الأمنية التي انعكست على واقع النظام المصري في حربه مع الإرهاب ، إن هكذا مسألة قد تضع النظام المصري في موضع تساؤل عن شرعية الأعمال التي يقوم بها تحت مظلة قوانين مكافحة الإرهاب.

---

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ - حالة حقوق الإنسان في العالم ، **مصدر سابق** ، ص٢٩٢.

المبحث الثالث

تأثير الإرهاب على اقتصاديات مصر

وفق تقرير مؤسسة مؤشر الديمقراطية قد بلغت خسائر الجمهورية المصرية جراء العمليات الإرهابية ما قيمته ١١٠ مليارات جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، حيث أن هذه الخسائر تنوعت بين خسائر في البنية الأساسية من محطات توليد كهرباء و سكك حديدية ، و خسائر في قطاعات خدمية كالسياحة و البورصة و التجارة و تسببت في هروب العديد من رؤوس الأموال ، و قد تُعد السياحة و رؤوس الأموال من أهم مصادر الاقتصاد المصري الذي تأثر بفعل الإرهاب[١].

إن حالة الصراع الذي أقحم النظام المصري نفسه به مع الجماعات الإرهابية أدى إلى تراجعات كبيرة على المستوى الاقتصادي ، فحسب صندوق النقد الدولي إذ تؤكد تحليلاته التجريبية لعام ٢٠١٤ " أن الصراعات العنيفة لها آثار سلبية ملحوظة على الأداء الاقتصادي الكلي للدول و بالتالي تشير التقديرات على أن البلدان التي كانت في حالة صراع خلال الخمس سنوات الماضية عانت من تراجع الناتج بنسبة قدرها 2.25 نقطة مئوية سنويا في المتوسط من جراء الصراع ، و بالإضافة إلى ذلك فقد تؤثر الصراعات سلبا أيضا على التضخم بعد فاصل زمني لمدة سنة في المعتاد و على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"[٢].

و لهذا فاستهداف الإرهاب لضرب الاقتصاد المصري و خلق حالة من الصراع مع النظام المصري له آثار جمى على الاستقرار السياسي في مصر، و له تأثير واضح على المدى القريب و البعيد على البطالة و التضخم و التمويل و الاستثمار و إفلاس الشركات و قطاع السياحة و سعر الصر ، و ذلك يتبين من خلال:

أولًا : أثر الإرهاب على السياحة المصرية

تعتبر السياحة احد أهم دعائم الاقتصاد المصري الوطني، حيث تقوم بتوفير فرص عمل ما معدله ٦.١٢% من قوة العمل ، كما أنها تعتبر أحد أكبر مصادر جذب للاستثمارات الاجنبية

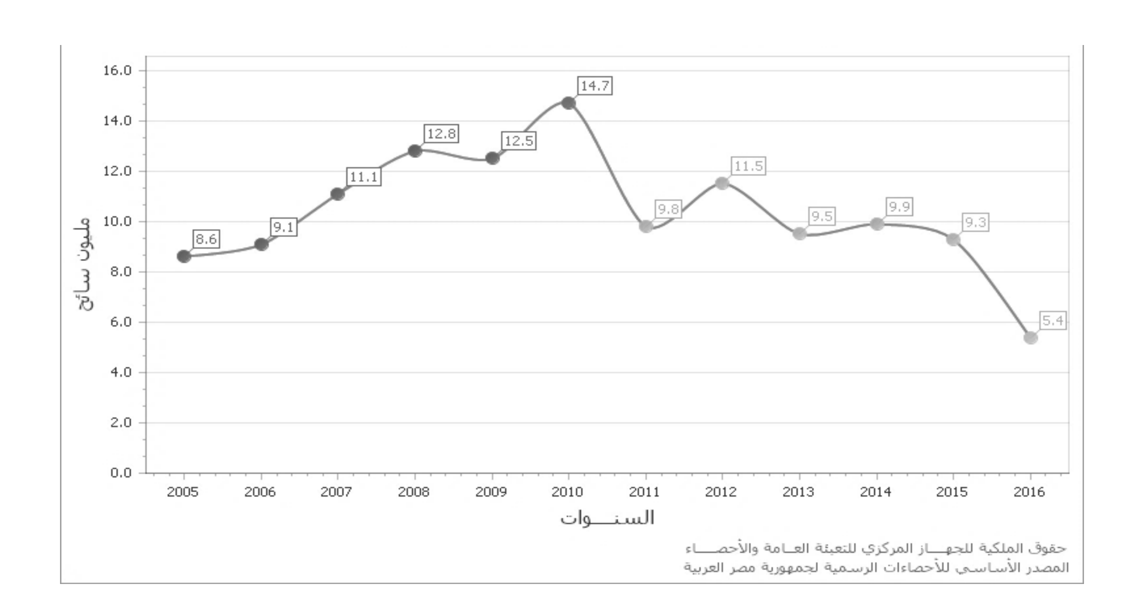
---

(١) صحيفة المصريون (٢٠١٧/٣/٦) ، **١١٠ مليارات خسائر مصر من الإرهاب في عامين** ، (٢٠١٨/١/٩) ، https://almesryoon.com

(٢) صندوق النقد الدولي (٢٠١٤) ، **آفاق الاقتصاد الإقليمي : منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى** ، ص٧ .

بقيمة ٨.١٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧ ، و تمثل السياحة في المتوسط ١١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي ، و ذلك وفقًا لبيانات البنك الدولي و الهيئة المصرية العامة للاستعلامات[1].

إلا ان القطاع السياحي قد تعرض في مصر خلال العام الأول لثورة يناير ٢٠١١ لتراجع مقارنة بالعام السابق حيث وصفه البعض بعام الذروة ، إلا أن السياحة عاودت النهوض في عام ٢٠١٢ و هو العام الذي شهد انتخاب أول رئيس مدني بعد الثورة ، إلا أن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي أدى إلى تدهورها مرة أخرى عاما تلو آخر.



شكل (٦)[2] - عدد السائحين القادمين إلى جمهورية مصر العربية سنويًا

فحسب بيانات رسمية تعود إلى موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء المصري فقد حقق قطاع السياحة ذروة إيراداته خلال ٢٠١٠ بنحو ١٤.٧ مليون سائح ، إلا أنها تراجعت خلال ٢٠١١ إلى ٩.٨ مليون سائح ، ثم عاودت الصعود إلى ١١.٥ مليون سائح في ٢٠١٢ ، ثم عاودت الانحدار إلى ٩.٥ مليون سائح في ٢٠١٣ و هو عام الانقلاب العسكري ، و ليستمر ذلك التهاوي وصولًا إلى عام ٢٠١٦ و الذي سجل للسياحة أدنى درجاتها ، حيث بلغ عدد السياح ٥.٤ مليون سائح ، و المخطط رقم (٦) يبين ذلك.

---

(١) محسن ، أشرف محسن محمد (٢٠١٠) ، **ندوة بعنوان : أثر الاعمال الإرهابية على السياحة** ، مركز الدراسات و البحوث – قسم الندوات و اللقاءات العلمية ، ص٤.

(٢) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء المصري ، **عدد السائحين القادمين إلى جمهورية مصر العربية سنويًا** ، http://www.capmas.gov.eg

في أكتوبر من عام ٢٠١٥ كانت طائرة نقل ركاب روسية قد سقطت فوق سيناء و الذي أعلنت جماعة مسلحة موالية لتنظيم الدولة إسقاطها عبر زرع عبوة ناسفة على متنها، مما جعل العديد من دول العالم توقف رحلاتها إلى مصر كروسيا و بريطانيا.

ثانيًا : هروب الاستثمار

غالبا ما يؤدي تزايد النشاط الإرهابي في أي دولة إلى خفض العائد المتوقع على رأس المال المستثمر فيها ، وهو ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى ، و في الواقع يمكن أن تتزايد خسارة الاستثمار نتيجة للإرهاب أضعافا كثيرة لأن المستثمرين الأجانب يقومون بنقل استثماراتهم إلى وجهات أخرى يفترض أنها أكثر أمانا.

فحسب دراسة أجريت في عام ٢٠٠٨ تبين من خلالها "أن حدوث زيادة صغيرة نسبيا في المخاطر المتصورة للإرهاب في بلد ما يمكن أن تؤدي إلى خفض كبير في صافي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد و تلحق باقتصاده ضررا ، الدراسة أجريت على ١٢٢ دولة ، و حيث تبين أنه من الصعب تقييم العلاقة السببية ، إلا أن الجدول يشير إلى وجود ارتباط يبعث على الإزعاج بين الإرهاب و انخفاض المعونة و الاستثمار الأجنبي المباشر، و كلاهما ضروريان للبلدان النامية[١].

فالإرهاب يؤدي لتراجع المناخ الاستثماري و عدم جذب الاستثمار و التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية و يفقد الاقتصاد الوطني رؤوس الأموال المحلية الأجنبية ، فرأس المال يفر من أي مكان لا يوفر الأمن و الأمان ، و ينتج عن ذلك خسائر بشرية و اجتماعية و نفسية نتيجة الحوادث الإرهابية الإجرامية ، و يؤدي الإرهاب إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض معدلات الاستثمار و زيادة الإنفاق على الأمن على حساب قطاعات تنموية أخرى ، و ضعف الاستثمارات الأجنبية وهذا ما حدث فى مصر فى السنوات الأخيرة.

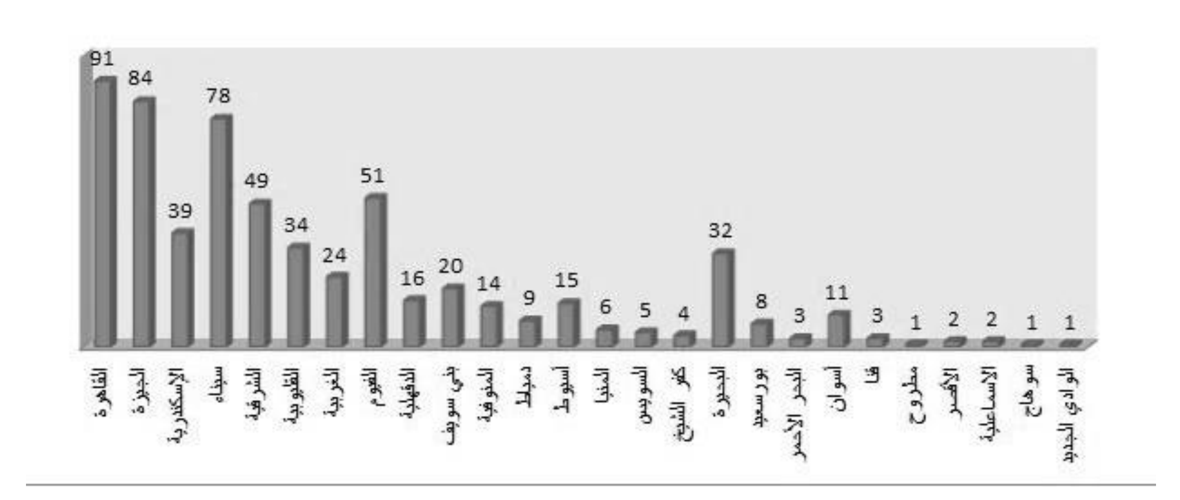
---

(١) بانديوبادياي ، سانديو و ساندلر ، تود و يوناس ، جفيد(٢٠١٥) ، تكلفة الإرهاب ، **التمويل و التنمية** ، ص٢٧.

المبحث الرابع

تأثير الإرهاب على سيادة الدولة

قد تختلف قدرة الجماعات الإرهابية في مصر بالتأثير على مسألة السيادة نوعًا ما و كثيرًا عن الحالة السورية لاختلاف طبيعة الصراع ما بين النظام و الجماعات الإرهابية ، ففي مصر لا زالت الجماعات الإرهابية تؤمن بالعمليات التي من شأنها أن تضعف النظام شيئًا فشيئًا ، ففي الوقت الذي كانت مصر تشكو من تفاقم عمليات الجماعات الإرهابية و تعاظمها في سيناء كبؤرة للإرهاب في عهد الرئيس محمد مرسي و ما قبله ، أصبح نشاط الجماعات الإرهابية أعظم و أشد في القاهرة ما بين عامي ٢٠١٣ – ٢٠١٥ ، و التي هي العاصمة الرسمية للدولة و النظام ، مما يدلل على أن هذا مؤشر خطر على مبدأ السيادة ، حيث أن استهداف الإرهاب لأكثر المدن أهمية هو مؤشر على عدم قدرة النظام على الرقابة على مجموع تلك العمليات.



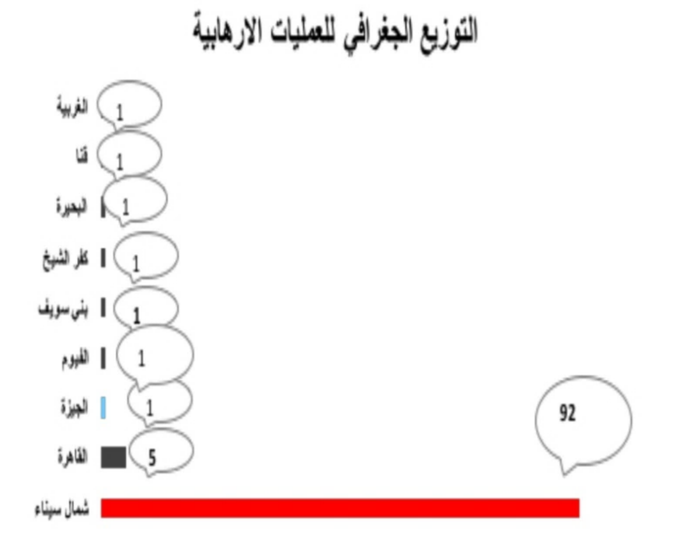
شكل (٧)[١] - توزيع أعداد أعمال العنف المسلح في الفترة من أول يناير ٢٠١٥ و حتى اول اكتوبر ٢٠١٥

حيث يوضح الشكل رقم (٧) هذا الارتفاع للعمليات الإرهابية في العاصمة المصرية خلال عام ٢٠١٥ ، إلا أنه و في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ لوحظ تراجع للعمليات الإرهابية بالقاهرة

---

(١) البحيري ، أحمد كامل (٢٠١٥/١٢/٧) ، **الإرهاب في مصر منذ يونيو ٢٠١٣ حتى أكتوبر ٢٠١٥** ، **(٢٠١٧/١٠/١٣)** ، موقع التحرير نيوز http://www.tahrirnews.com

، مقابل عودتها للتمركز في سيناء ، و ذلك حسب الشكل رقم (٨)[1].



شكل (٨) - التوزيع الجغرافي للعمليات الإرهابية في مصر

و بناءً على ما سبق يبرهن الإرهاب أن السيادة لديه ليست السيادة الشعبية و لا الديمقراطية و لا الدستورية ، و إنما هي سيادة القوة و سيادة الرعب ، متجاهلًا في ذلك أحد عناصر السيادة الحديثة و هي الاعتراف الدولي ، و التي لم تحظى بها يومًا ، بل إن كل ما تصنعه الجماعات الإرهابية بالشرق الأوسط هو محاولة لتقويض سيادات الأنظمة الأخرى عن طريق أعمالها التخريبية .

---

(١) البحيري ، أحمد كامل (٢٠١٧/١/٤) ، **رصد العمليات الإرهابية في مصر عام ٢٠١٦** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، (٢٠١٧/١٠/٢٤) ، www.ahram.org.eg .

المبحث الخامس

الإرهاب و شرعية النظام المصري

قد ذاع عقب الانقلاب العسكري في مصر مصطلح شرعية النظام السياسي ، و دارت حوله العديد من التساؤلات على المستوى الشعبي و الدولي ، و سعى النظام بكل ما أوتي من قوة لامتلاكها و إظهار نفسه بصورة النظام الشرعي ، و تبرير أعماله من خلالها. إلا أن الخلل الكبير الذي سببه الانقلاب بالعلاقة بين السلطات السياسية ، و ما أداه إلى تعثر عملية التحول الديمقراطي قد أسهم في خلق أزمة شرعية للنظام المصري سواءً على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي ، و خصوصًا أنه و رغم كل محاولاته لخلق مصادر شرعية جديدة له فقد أخفق في ذلك إخفاقًا كبيرًا .

فتارة يحاول النظام المصري إظهار شرعيته الكاريزمية في محاولة منه لإعادة إحيائها كما كانت على العهد الناصري من خلال خلق شخصية جديدة تتمثل بالرئيس عبد الفتاح السيسي ليلتف حولها الجماهير إلا أن النظام قد واجه صعوبة اعتماده على الكاريزما كمصدر للشرعية لضعف تلك الكاريزما.

و في محاولة من النظام المصري لاكتساب شرعية دينية حيث أن الشعب المصري متدينٌ بطبعه ، إلا أن النظام قد وضع الدين كمصدر للشرعية في موضع ضعف ، مما يستحيل عليه مقدرته على توظيف الدين كمصدر للشرعية ، حيث ان النظام المصري كان و لا يزال يؤكد على ضرورة الفصل بين الدين و السياسية لمحاصرة الإخوان المسلمين و غيرها من الجماعات و التنظيمات ذات الاتجاه الراديكالي ، و إن كان هو يلجأ لها في بعض المواقف من خلال الضغط و السيطرة على المؤسسة الدينية في الأزهر الشريف.

كما أن النظام المصري قد فشل فشلاً ذريعًا في خلق شرعية من خلال انجازاته و وعوده التي وعدها عند توليه السلطة ، فعلى العكس من ذلك فقد فشل النظام المصري في قدرته على تجاوز المشكلات و التحديات التي واجهت المصريين منذ عام ٢٠١١ و ما قبله بفاعلية و كفاءة ، و أدت سياسة النظام السيئة إلى تفاقم حدة بعض المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية ، و خلق مشكلات جديدة بدلًا من تقليصها ، إضافة إلى تراجع الدور الخارجي لمصر، أي أن النظام فشل في تحقيق التنمية و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية التي قامت لأجلها الثورة ، كذلك تراجعات الاقتصاد المصري سواءً على مستوى السياحة أو الاستثمارات الأجنبية من خلال استهداف

الإرهاب له كما اسلفنا ، قد أثر سلبًا على شرعيته السياسية ، في الحين الذي أعطى النظام المصري فيه كل وعوده بتحسين الأوضاع الاقتصادية و التغير نحو الأفضل و تحقيق التنمية الاقتصادية.

و إلى جانب ذلك كله فقد أخفق النظام أيضًا في اعتماده على الشرعية الدستورية ؛ و ذلك عندما فرغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي ، و بالتالي فإن أي حديث عن شرعية دستورية ديمقراطية للنظام لا قيمة له في ظل استمرار احتكار السلطة ، و تزوير الانتخابات ، و ضعف مبدأ المساءلة و المحاسبة ، و فرض القيود على منظمات المجتمع المدني ، و انتهاك حقوق الإنسان ، و هو بذلك يعزز من دور الإرهاب ، و لذلك يقول كورنهاورز : " إذا توصلت السلطة السياسية الراسخة إلى درجة عالية من الاستبداد ، يفضل استبدالها بسرعة و بعنف إلى نظام ديمقراطي ، على أن تبرز حركات جماهيرية متطرفة تسعى إلى تحويل الديمقراطية الجديدة في توجهات معادية للديمقراطية"(١)، فالمسألة متبادلة ، حيث أنه في الحين الذي يؤدي فيه ضعف الديمقراطية إلى نشوء الحركات المتطرفة ، فإن هذه الحركات بنشوئها تؤثر على مسار الديمقراطية.

و ذلك و على سبيل المثال فقد ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تعزيز الكثير من قوانين مكافحة الإرهاب و التي من شأنها أن تعزز حالة الطوارئ و الأحكام العرفية في كثير من البلاد بما يتنافى مع حالات الديمقراطية و المشاركة السياسية(٢)، و هو ذاته ما حدث في مصر عقب الانقلاب و جراء تفاقم أعداد العمليات الإرهابية فيها. "ففي شهر آب ، أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ٩٤ لسنة 2015 ، و هو قانون جديد لمكافحة الإرهاب ، يعرِّف" العمل الإرهابي "بعبارات مبهمة و فضفاضة للغاية و يمنح القانون الجديد رئيس الجمهورية صلاحيات باتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن و النظام العام ، وهي صلاحيات مماثلة لتلك الممنوحة بموجب قانون الطوارئ ، كما ينص القانون على إنشاء محاكم خاصة ، و يقضي بفرض غرامات باهظة على الصحفيين الذين ينشرون أو يذيعون أو يعرضون أخباراً عن أحداث الإرهاب بما يخالف البيانات الرسمية"(٣).

قد ترتبط مسألة الديمقراطية و المشاركة السياسية في مصر بطبيعة النظام العسكري و مسألة فصل السلطات من عدمها ، فالنظام العسكري و الذي يتميز بسيطرته على كل مناحي

---

(١) هنتجتون ، **مصدر سابق** ، ص١٠٢

(٢) اسماعيل ، بوقنور(٢٠١٣) ، التخلف السياسي في الدول العربية – المعايير الدولية و المقاربات الإقليمية ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع.٩) ، ص٣٢.

(٣) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ - حالة حقوق الإنسان في العالم ، **مصدر سابق** ، ص٢٩٢.

الحياة في مصر يصعب الاتجاه معه إلى النظام الديمقراطي و ذلك يتضح من سياساته الإقصائية و اتجاهاته في ما يتعلق بحرية الرأي اعتمادًا على قوانين مكافحة الإرهاب ، و لذلك فالمخاوف من فشل تطبيق الديمقراطية في مصر تكمن في ظهور أحد اتجاهين ؛ إما وصول ديكتاتور جديد للحكم أو وصول قِوى من المتطرفين ، و في كلا الحالتين يتمثل أعداء الديمقراطية ، فلا الحاكم الدكتاتوري يرضى بتطبيق الديمقراطية لما لها من تعارض مع نفوذه و مصالحه داخل الدولة ، و ربما قامت الأنظمة الدكتاتورية بتطبيق الديمقراطية صوريًا و الالتفاف عليها بطرق ملتوية ، أما الجماعات المتطرفة فلا تؤمن بالحياة الديمقراطية من ناحية ، و من ناحية أخرى فقد تضفي نوعًا من الشرعية على الأنظمة الديكتاتورية و التي ستحاول أمام التهديد الإرهابي التذرع لإقامة سلطانها بذريعة إرساء الأمن ، و قد يشار إلى أن مصر قد وضعت على مؤشر الديمقراطية في عام ٢٠١٥ بالترتيب ١٠٨ عالميًا[١].

من ناحية أخيرة فقد انعكس أثر انقلاب القوات المسلحة المصرية ليس فقط على شرعيته الداخلية بل على شرعيته الدولية من خلال مواقف الدول ففي حين تراوحت مواقف الدول ما بين تأييدٍ و رفض ، فقد طالبت الدول الغربية و الديمقراطية بالعودة إلى الحياة الديمقراطية و عدم اللجوء للعنف ، و قد ظلت مسألة شرعية النظام المصري في محل جدل و انقسام واسع حتى داخل الدولة الواحدة ، فعلى سبيل المثال و على مستوى الولايات المتحدة الامريكية ففي حين كان وزير الخارجية الامريكي يرى أن المؤسسة العسكرية كانت تستعيد الديمقراطية ، فقد دعا السيناتور (جون ماكين) إلى تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ردًا على قرار الجيش عزل الرئيس محمد مرسي ، لما اعتبره انقلابًا على الشرعية الديمقراطية[٢].

---

(١) القتبيوي ، سكينة (٢٠١٥/١٢/٢٧) ، **ترتيب الدول من حيث تصنيف الديمقراطية في العالم سنة ٢٠١٥** ، المرسال ، (٢٠١٨/١/٩) ، www.almrsal.com

(٢)الأهرام (٢٠١٣/٧/٦) ، **ماكين يدعو الى تعليق المساعدات العسكرية الاميركية الى مصر** ، (٢٠١٨/١/٩) ، http://www.ahram.org.eg

الفصل الرابع

خاتمة

المبحث الأول : استنتاجات الدراسة

المبحث الثاني : توصيات الدراسة

المبحث الأول

استنتاجات الدراسة

برجوعنا إلى المادة العلمية في دراسة الإرهاب و الاستقرار السياسي و الشرعية السياسية، و تناولنا للأحداث السياسية القائمة في الشرق الأوسط و دراستنا لحالتين من حالاته و المتمثلة بالنزاع المسلح في سوريا و الصراع على السلطة في مصر و دخول الجماعات الإرهابية على خط الصدام في كلا الحالتين بتفاوت ما بينهما من حدة ، فقد يثبت بالتحليل للأحداث الجارية أن هناك علاقة عكسية ما بين ظاهرة الإرهاب و حالة الاستقرار السياسي و يظهر أن هناك انعكاس لهذه العلاقة على مسألة الشرعية السياسية.

فكلما زاد الإرهاب ضعف الاستقرار السياسي و ضعفت الشرعية، و ذلك يظهر من تأثير الإرهاب على مؤشرات الاستقرار السياسي ، و ذلك على النحو التالي :

أَولًا : الإرهاب و العنف ؛ حيث أن العلاقة بين الإرهاب و العنف علاقة طردية يزيدان و ينقصان معًا، و ذلك يثبت من خلال ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الاول ؛ الإرهاب في معظم تعاريفه ينظر إليه على أنه حالة عنف ، أو أعمال عنف ، و هو بذلك يأخذ عدة أشكال قد أخذها في الشرق الأوسط ، إضافةً إلى أنه في معظم تعريفاته ترجع أهدافه إلى تحقيق الأهداف السياسية و الوصول للسلطة ، و قد ظهر العنف للوصول إلى السلطة جليًا في حالتي سوريا و مصر، فالحرب الاهلية في سوريا و الدعاوي الطائفية و الانفصالية و قمع النظام للمعارضة و حمل السلاح لمجابهة النظام و الرد من النظام السوري عليها .

و كذلك إقصاء الأحزاب المنافسة على السلطة في مصر و حملات الاعتقال و التهجير القسري و أعمال التخريب و القتل و استهداف النظام من الجماعات المعارضة كلها أعمال عنف تدخل في باب الإرهاب، و كلها من قبيل الصراع على السلطة.

الاتجاه الثاني ؛ من خلال أهداف الإرهاب السياسية ، حيث ان هدف الجماعات الإرهابية هو الوصول إلى السلطة ، و هذا الهدف بحد ذاته كفيل بأن يخلق حالة من العنف المتبادل بين النظام و الجماعات الإرهابية.

الاتجاه الثالث ؛ الصراع على السلطة في كل من مصر و سوريا قد أظهر صورة من صور العنف و أشكالًا متنوعة من أشكال الإرهاب ، مما جعل الإرهاب يرتبط بالعنف ارتباطًا وثيقًا في الشرق الأوسط، و أدى إلى تزايد وتيرة الإرهاب.

فمثلًا رأينا في كل من سوريا و مصر حربًا أهلية و انقلابًا عسكريًا كصورتين من صور العنف و التي أدى لها الصراع على السلطة ، بالمقابل رأينا إرهاب الجماعات و إرهاب الدولة في إطار ذلك الصراع كشكلين من أشكال الإرهاب ، و الذي تُرجم إلى عنف سياسي ، و نستنتج من ذلك أن الإرهاب في حالة الصراع على السلطة هو أداة من أدوات الوصول إلى السلطة ، و هو يُلجأ إليه في حالة العجز عن تحقيق الشرعية السياسية للجماعة الساعية إلى السلطة إما لإسقاط شرعية الخصم السياسي أو للحفاظ على شرعية مغصوبة.

و كذلك رأينا في الحالة السورية تجسيدًا للإرهاب الدولي الخارجي و المتمثل بإرهاب الدول ذات المصالح بالمنطقة كالولايات المتحدة الامريكية و روسيا و إيران و تركيا ، فحالة العنف التي بدأت بالحرب الاهلية السورية و التي أدت إلى دخول جماعات متطرفة إلى ساحة العراك ، أدت إلى ظهور الإرهاب الدولي بدايةً من خلال تبرير التدخل الأمريكي الذي مارس إرهابه بأسلحته المتطورة على أقاليم سوريا من خلال التحالف الدولي ، و التدخل الإيراني لمناصرة حليفه الاستراتيجي بالمنطقة و قد ظهر الإرهاب الإيراني على أعلى مستوياته خلال الحرب ، و أخيرًا التدخل الروسي و الذي مارس هو الآخر إرهابه بشتى أشكاله ، و كأن الحالة في سوريا تمثل حرب كونية جديدة بين القوى الدولية.

<u>ثانيًا : الإرهاب و الهجرات الداخلية و الخارجية</u> ؛ هناك علاقة طردية بين الإرهاب و الهجرات الداخلية و الخارجية ، حيث أن الإرهاب بأشكاله (الدولي ، الدولة ، الجماعات) هو سبب من أسباب الهجرات الداخلية و الخارجية ، و قد حدث أن ساهم الإرهاب عبر تاريخ الشرق الأوسط إلى إحداث هجرات كبرى بالمنطقة كالإرهاب الاسرائيلي الذي أدى إلى تهجير الفلسطينيين من بلادهم في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، و الإرهاب الأمريكي الذي أدى إلى تهجير العراقيين عن بلادهم في عام ٢٠٠٣ ، و اليوم يجتمع في سوريا كل أشكال الإرهاب التي ساهمت بتكثيف حالة الهجرة لدى الشعب السوري.

إن حالة الهجرات الداخلية و الخارجية تساهم في زعزعة استقرار الأنظمة السياسية كمؤشر للاستقرار السياسي ، و الإرهاب بدوره يخلق حالة حرب و صراع تساهم بتعزيز دور هذا المؤشر لإضعاف الاستقرار السياسي و ذلك من خلال :

١. **زعزعة الأمن و الاستقرار داخل الدولة** ؛ و ذلك من شأنه أن يفقد النظام السياسي القائم شرعيته من خلال عجزه عن تحقيق الأمن كوظيفة رئيسية له ، حيث أنه يجدر التنبيه إلى أن هدف الجماعات الإرهابية في خلق حالة من اللاإستقرار و اللاأمان هو هدف لغيره و ليس لذاته ، فالهدف الرئيسي هو إفقاد النظام شرعيته من خلال حالة اللاإستقرار ، و ذلك يترتب عليه إما الرضا و الخضوع لحكم الجماعات الإرهابية ليتحقق الأمن ، أو السخط على النظام القائم لفقدانه القدرة على تحقيق الأمن كوظيفة من وظائفه ، و كذلك شاهدنا عبر أحداث الثورات في عام ٢٠١١ النظام يستعمل ذات الإرهاب من خلال مسألة إما النظام و إما الفوضى و هو ما دخل في باب إرهاب الدولة.

٢. **خلق حالة من الطائفية و الانفصالية** ؛ و هذا تبين خلال الحالة السورية حيث أن مسألة الهجرات الداخلية على وجه الخصوص قامت على أساس تكتلي ، فالسنة يلتجؤون لدى أحياء السنة و الشيعة كذلك و الأكراد كذلك ، مما يعزز حالة الشعور بالطائفية و إقامة حدود طائفية على هذا الأساس و بالمقابل تُخلق حالة ضعف بمسألة الولاء ، و هو ما ينعكس بالضرورة على قدرة النظام على تحصيل شرعيته كاملة من الشعب السوري.

٣. **التجنيد الإلزامي من الجماعات الإرهابية للنازحين** ؛ حيث أن الحاجة الماسة للمأوى و المأكل في حالات الصراع القائمة تعتبر كأداة ضغط من الجماعات الإرهابية على أولئك النازحين لاستعمالهم في أعمالهم الإرهابية ، كما أن حالات الإرهاب المتبادل عززت من قدرة الجماعات الإرهابية على التجنيد في صفوفها مما أكسبها القوة ، و ذلك تبين من خلال إجراءات داعش للمدن التي سقطت بأيديها بسوريا و العراق ، فمثلًا عندما احتلت داعش الموصل فقد وجد الشعب الموصلي نفسه أمام إرهابين أحلاهما مر ، إرهاب داعش من جهة و إرهاب الجماعات الشيعية من جهة أخرى ، و كذلك تكرر ذات السيناريو بسوريا عندما وجد النازحون السوريون أنفسهم أمام أحد الإرهابين إرهاب داعش و إرهاب النظام و المليشيات الشيعية.

<u>ثالثًا : الإرهاب و الديمقراطية</u> ؛ حيث أن الديمقراطية كمؤشر من مؤشرات وجود استقرار سياسي بالدولة ، حيث يعد عدم وجود ديمقراطية حقيقية داخل الدولة دافع للإرهاب و مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي و مؤثر على الشرعية ، و لذلك وجدنا خلال الدراسة أن هناك علاقة عكسية ما بين الإرهاب و الديمقراطية و الشرعية السياسية فكلما زاد الإرهاب ضعفت الديمقراطية و تراجعت الشرعية ، و ذلك من خلال :

١. أن الدولة التي تكثر فيها العمليات الإرهابية تزداد فيها الحاجة إلى قوانين خاصة لمكافحته ، و ذلك كقوانين متعلقة بحالة الحرب و قانون الطوارئ ، و هي قوانين من شأنها أن تعيق

الحريات و التقدم نحو الديمقراطية و قد شاهدنا بعضًا منها خلال الحالتين المصرية و السورية ، و قد تخلق استمرارية هذه القوانين حالة من النقمة و عدم الرضا من الجماهير و الأحزاب السياسية تجاه السلطة الحاكمة.

٢. إن الجماعات الإرهابية بالشرق الأوسط تقوم في أساسها على الدين و الأصولية و معاداة الحداثة ، و لذلك هي تحارب المجتمعات الديمقراطية بحد ذاتها و تعتبرها مجتمعات كفرية ، مما يساهم في خلق حالة من العداء بينها و بين المجتمع ككل و ليس على مستوى النظام فقط ، مما يولد حالة من اللاإستقرار.

٣. قد يكون إرهاب الدولة في الأنظمة الديكتاتورية عائق من عوائق الديمقراطية فهي الأخرى لا تعترف بالديمقراطية و لا تسعى إليها ، و هي بدورها تحد من نشوء المجتمعات المدنية القائمة على التعدد الحزبي و تقبل الآخر ، لذلك نجد لها دور كبير في نشوء الإرهاب ، حيث أنها هي ذاتها وصلت إلى السلطة بغير الطرق الديمقراطية و الشرعية و حافظت على مكانها بذات الطريقة و بطرق صورية ، و ذلك من شأنه أن ينعكس على شرعيتها أمام الجماهير.

<u>رابعًا : الإرهاب و السيادة</u> ؛ يكمن تأثير الإرهاب على السيادة بعلاقة عكسية فتزايد الإرهاب قد يؤدي إلى نقصان السيادة أو فقدانها ، حيث يؤثر الإرهاب على السيادة في اتجاهين:

الاتجاه الأول : نقصان السيادة على الأرض ؛ و ذلك منشأه من أن احتلال الأرض أصبح من أولويات الجماعات الإرهابية و أهدافها في الشرق الأوسط بالقرن الواحد و العشرين بدلًا من الاكتفاء بتوجيه الضربات للأنظمة ، كمشروع الخلافة لدى داعش ، و هي بذلك تسعى لأن تتعامل مع الأنظمة على أساس أنها دولة و ليست جماعة ، و من خلال الدراسة تبين تأثير الجماعات الإرهابية على سيادة الأنظمة سواءً في سوريا أو في سيناء.

الاتجاه الثاني ؛ نقصان السيادة من خلال التدخل الدولي ؛ حيث أن الإرهاب أصبح معضلة دولية فأينما وجد الإرهاب سارعت الدول ذات المصالح لإيجاد المبررات للتدخل ، فإن كان الاستعمار قديمًا تقاس مبرراته بحدة تخلف الشعوب من تطورها لتبرير الاستعمار ، ففي القرن الواحد و العشرين أصبح الإرهاب و مكافحته هو ذاك المبرر.

من ناحيةٍ أخرى فقد أصبحت المنظمات و الجماعات الإرهابية اليوم تمتلك مقدرات دول مما أوقع الأنظمة في أزمة كبيرة حول أساليب مكافحتها ، مما برر لكثير من الأنظمة طلب الدعم الخارجي سواءً العسكري أو الاقتصادي من تلقاء نفسها للقضاء على الإرهاب ، و ذلك كالدعم

الروسي الإيراني للنظام السوري، أو كالدعم الخليجي لمصر في مكافحتها للإرهاب ، ذلك الدعم الذي أخرج الأنظمة من دائرة الشراكة في علاقتها مع الدول الأخرى إلى دائرة التبعية.

خامسًا : الإرهاب و التنمية الاقتصادية ؛ حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية و ذلك يظهر من استهداف الجماعات الإرهابية لاقتصاديات الدول ، حيث أن مرجع الجماعات الإرهابية في ضرب اقتصاديات الدول إلى سببين رئيسيين :

الأول : إضعاف عملية مكافحة الإرهاب ؛ إن الحاجة الماسة للدعم المادي لأي نظام في مكافحته للجماعات الإرهابية جعل من الاقتصاد أساس تلك العملية ، فكل الدول تضع ميزانية لحربها مع الإرهاب ، و لذلك ظلت عمليات الجماعات الإرهابية في ضربها لاقتصاديات الأنظمة تضع الأنظمة أمام خياريين ، إما تقليص ميزانية حربها على الإرهاب ، أو زيادة الميزانية على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى ، و في كلاهما استنزاف لمقدرات الدولة و النظام و إضعاف لعملية المكافحة ضد الجماعات مما يشكل لتلك الجماعات متنفسًا

الثاني : ضرب شرعية النظام القائم ؛ و ذلك أن تحقيق تنمية اقتصادية هي من مؤشرات النظام الناجح و المتمتع بشرعية لدى الجماهير ، فربما بعد مسالة إحقاق الأمن تأتي مسألة التنمية الاقتصادية من أولويات النظام السياسي لامتلاك الشرعية ، و الجماعات الإرهابية تسعى لإظهار النظام السياسي بصورة العاجز عن تحقيق أي نهضة اقتصادية كانت مما يثير الجماهير على شرعية النظام و صلاحه.

المبحث الثاني

توصيات الدراسة

أولًا : التوصل لآلية مثلى في تداول السلطة بعيدًا عن الانقلابات و الصراعات الدموية ؛ لما لتلك الآلية من أثر على تبرير الإرهاب لدى الكثير من الجماعات و الدول على حدٍ سواء ، و ما يترتب عليه من حالة الفوضى السياسية ، فالعنف يولد العنف و الإرهاب يولد الإرهاب ، فعملية الإقصاء السياسي تعطي التبرير للجماعات المقصاة في ممارسة الإرهاب كرد فعل على عملية الإقصاء.

ثانيًا : الحل العربي لمسألة الإرهاب ؛ حيث أن مسألة التدخل الأجنبي في حل الخلافات و الصراعات العربية فتح الباب أمام الجماعات لتبرير إرهابها على أن ما يحدث هو حالة جديدة من الاستعمار ، و هو ما انعكس أيضًا على رؤية الشعوب لأنظمتها في استعانتها بالقوات الأجنبية على أن العلاقة القائمة هي علاقة تبعية تؤثر على مسألة السيادة ، و ليكن هنالك **مبدأ مونرو عربي** حيث لا يسمح لأي دولةٍ كانت من اختراق أقاليمنا العربية تحت أي بندٍ كان.

ثالثًا : إعادة تصويب اتجاهات البوصلة العربية ؛ فقد أوجد العرب لأنفسهم أعداءً من لا شيء ليصرفوا أنفسهم عن العدو الحقيقي و الإرهاب الحقيقي بالمنطقة و هو الكيان الصهيوني ، فهو المنتفع الوحيد من جراء ما يجري بالشرق الأوسط ، و إن زعزعة استقرار أنظمة الشرق الأوسط يعني استقرارًا أطول للكيان الصهيوني.

رابعًا : لا بد من ايجاد حل لأزمة اللاجئين بالعالم العربي ؛ إذ تبين أن له آثار سلبية على تفاقم الإرهاب بالمنطقة من خلال الضغوط المادية و النفسية التي يتعرض لها اللاجئين و النازحين من خلال تركهم لبلادهم و أراضيهم و دورهم و خسارتهم لأموالهم و أبنائهم.

خامسًا : تعزيز الدولة المدنية في الشرق الاوسط ؛ حيث أن الدعوات التي ارتفعت بعد أحداث ٢٠١١ هي دعوات طائفية مبنية على أساس ديني ، أو عرقية تدعو للانفصال مما يهدد مستقبل العالم العربي لتشكيل شرق أوسط جديد بسايكس بيكو آخر.

سادسًا : الحد من قوانين مكافحة الإرهاب و تدعيم الديمقراطية ؛ فالقوانين الناتجة عن مكافحة الإرهاب من شأنها أن تعيق الحريات و تؤثر على المسار الديمقراطي داخل الدولة.

سابعًا : تدعيم الاقتصاد العربي و تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ؛ لما لذلك من أثر على مستوى الرضى الشعبي عن أداء الأنظمة بالمنطقة ، و إغلاق لمنافذ الإرهاب حيث أنه يعد إحدى منافذ الجماعات الإرهابية في زعزعة الاستقرار السياسي.

ثامنًا : وسائل الإعلام يجب أن يكون لها دور فعال و استقلالية عن الأنظمة ؛ حيث أنها هي الأقدر على مكافحة أفكار التطرف و الإرهاب و هي الاقرب إلى الشارع و الجمهور ، و بذلك تستطيع الأنظمة أن تحقق استقرارها من خلال استعراض انجازاتها الحقيقية من ناحية و مكافحة الأفكار الهدامة من ناحية أخرى.

تاسعًا : معظم استراتيجيات مكافحة الإرهاب بالشرق الأوسط هي استراتيجيات عسكرية ؛ فلا بد من ايجاد استراتيجيات أخرى لأن الحل العسكري أثبت محدوديته و فشله في كثير من الحالات ، و أدخل المنطقة العربية في حلقة معقدة من الصراعات اللامتناهية.

عاشرًا : لا بد من استقلال المؤسسة الدينية داخل الدولة بعيدًا عن النظام ، حيث أن تبعية المؤسسة الدينية للنظام تجعله يتصدر المشهد أمام الجماهير بما يوحي للجماهير أن الصراع هو صراع ديني بينما هو بالحقيقة صراع على السلطة بشرعية و غطاء ديني زائف ، و هو ما يعطي تبرير الرد من الجماعات التكفيرية للتستر هي الأخرى بغطاء الدين لممارسة أعمالها التخريبية ، و من هذا و من ذاك يبرأ الدين.

المصادر و المراجع

الكتب العربية

- ابراهيم ، حسنين توفيق (١٩٩٢) ، **ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية** ، ط١، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية
- ابراهيم ، فؤاد (٢٠١٥) ، **داعش من النجدي إلى البغدادي** ، بيروت : مكتبة مؤمن قريش – مركز أوال للدراسات و التوثيق
- أبو حجائب ، أسامة بدر الدين (٢٠١٢) ، **علاقة الإرهاب بالإجرام السياسي و السبل القانونية لمكافحته** ، ط١ ، عمان : دار الجنان للنشر و التوزيع
- البداينة ، ذياب ، **العلاقة بين التنمية البشرية و الإرهاب في الوطن العربي** ، مركز ابن خلدون للدراسات و الأبحاث
- الجاسور ، ناظم عبد الواحد (٢٠٠٤) ، **موسوعة علم السياسة** ، ط١ ، عمان : دار مجدلاوي
- الحيدري ، ابراهيم (٢٠١٥) ، **سوسيولوجيا العنف و الارهاب** ، ط١ ، بيروت : دار الساقي
- الخزرجي ، ثامر كامل محمد (٢٠٠٤) ، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة** ، الأردن : دار المجدلاوي للنشر و التوزيع
- العبيدي ، محمد و لحود ، نيللي و ملتون ، دانييل و برايس ، بريان (٢٠١٥) ، **"الجماعة التي تسمي نفسها دولة " فهم تطور تنظيم الدولة و تحدياته** ، ط١ ، أبو ظبي – الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية
- العموش ، أحمد فلاح (٢٠٠٦) ، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن** ، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – مركز البحوث و الدراسات
- الغزالي ، محمد (٢٠٠٤) ، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية و الاسلامية** ، الجزائر : دار المعرفة
- الغزالي ، ناصر، **تقرير النازحون في سوريا و اللاجئون السوريون في (لبنان ، الاردن ، تركيا ، العراق ، مصر)**، دمشق : مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية
- القمودي ، سالم (٢٠٠٠) ، **سيكيولوجية السلطة** ، ط٢ ، بيروت : مؤسسة الانتشار العربي
- الكيالي ، عبد الوهاب (١٩٩٣) ، **موسوعة السياسة** ، ج٣ ، ط٢ ، عمان : المؤسسة العربية للدراسات و النشر

- النقيب ، خلدون حسن (١٩٩٦) ، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر** ، ط٢ ، بيروت – لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية
- الياقوت ، يوسف ملا جمعة (٢٠١٠) ، **الإرهاب** ، المؤلف
- باراسيليتي ، أندرو و ريدي ، كاثلين و واسر بيكا (٢٠١٧) ، **منع انهيار الدولة في سوريا** ، واشنطن : مؤسسة راند
- جينكينيز ، بريان مايكل (٢٠١٤) ، **ديناميكيات الحرب الأهلية السورية** ، واشنطن : مؤسسة راند
- حسن ، حمدي عبد الرحمن (١٩٩٦) ، **العسكريون و الحكم في أفريقيا** ، ط١ ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي
- حسن ، عثمان علي (٢٠٠٦) ، **الإرهاب الدولي و مظاهره القانونية و السياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام** ، ط١ ، كردستان : المؤلف
- خدام ، منذر (٢٠١٤) ، **العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير .. أربع سنوات من الربيع العربي** ، ط١ ، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية ، بيروت – لبنان : مؤسسة الفكر العربي
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٤) ، **آفاق الاقتصاد الإقليمي : منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى**
- عبيدات ، خالد عبدالله (٢٠٠٣) ، **الإرهاب يسيطر على العالم : دراسة موضوعية سياسية علمية ناقدة غير منحازة** ، عمان : عبيدات
- عثمان ، عثمان أحمد ، **الإرهاب و أثره على التنمية الاقتصادية في مصر** ، المركز المصري لمكافحة الإرهاب
- عوض ، محمد محي الدين (١٩٩٩) ، **تعريف الإرهاب** ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- عيد ، محمد فتحي (١٩٩٩) ، **واقع الإرهاب في الوطن العربي** ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- فهمي ، أحمد (٢٠١٢) ، **مصر ٢٠١٣ – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر** ، ط١ ، البيان : مركز البحوث و الدراسات

- كريستوفر ، بلانشارد و كارلا ، حمود و ماري بيث ، نيكيتين (٢٠١٤) ، **النزاع المسلح في سوريا : نظرة عامة و الرد الأمريكي** ، ، تركيا – اسطنبول : مركز حوار للدراسات و الأبحاث
- كين ، ديفيد (٢٠٠٨) ، **حرب بلا نهاية وظائف خفية للحرب على الإرهاب** ، ط١ ، ترجمة : الإمام ، معين ، السعودية – الرياض : مكتبة العبيكان
- مشاقبة ، آمين (٢٠١٥) ، **الوجيز في المفاهيم و المصطلحات السياسية** ، ط١ ، عمان : المؤلف
- مناع ، هيثم (٢٠١٤) ، **الإخوانية الجهادية من و إلى سوريا** ، المعهد الاسكندنافي لحقوق الانسان
- منظمة العفو الدولية (٢٠١٦) ، **تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ - حالة حقوق الإنسان في العالم** ، ط١
- نوى ، حسان (٢٠١٥) ، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** ، ط١ ، الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية
- هنتجتون ، صاموئيل (١٩٩٣) ، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** ، ترجمة : سمية فلو عبود ، بيروت : دار الساقي
- والي ، خميس حزام (٢٠٠٣) ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية
- وهبان ، أحمد (٢٠٠٣) ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية : رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، القاهرة : الدار الجامعية
- يونس ، محمد عبدالله و آخرون (٢٠١٥) ، **مسارات متشابكة .. إدارة الصراعات الداخلية المعقدة بالشرق الأوسط** ، القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

الرسائل الجامعية

- الجبور ، محمد سمير (٢٠١٤) ، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية** ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة ، فلسطين
- الخطيب ، عبد الكريم علي محمد (١٩٨٥) ، **ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر

- العمراوي ، فريدة و منى ، زنودة (٢٠١٣-٢٠١٤) ، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية – مصر أنموذجًا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر
- الكلوب ، وائل محمود (٢٠١١) ، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن.
- المالكي ، عبد الحفيظ بن عبدالله (٢٠٠٦) ، **نحو بناء استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية
- إليمي ، سمية و براهيمي ، حفصة (٢٠١٥-٢٠١٦) ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية – تونس نموذجًا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر
- بدر الدين ، إكرام عبد القادر(١٩٨٣) ، **ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر
- بقدي ، كريمة (٢٠١١-٢٠١٢) ، **الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا – دراسة حالة : الجزائر** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، المغرب
- خالد ، مزابية (٢٠١٣) ، **الطائفية السياسية و أثرها على الاستقرار السياسي – دراسة حالة لبنان** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
- لوتاه ، مريم سلطان أحمد (١٩٩١) ، **مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر
- محمد اسماعيل، سلوى (١٩٩٩) ، **العامل الديني و ظاهرة الاستقرار السياسي بالمغرب** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر

الدوريات

- اسماعيل ، بوقنور(٢٠١٣) ، التخلف السياسي في الدول العربية – المعايير الدولية و المقاربات الإقليمية ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع.٩)
- الاسكندراني ، اسماعيل (٢٠١٤) ، الحرب في سيناء مكافحة إرهاب أم تحولات استراتيجية في التعاون و العداء ، **سياسات عربية** ، (ع. ٧)

- المجالي ، رضوان محمود (٢٠١٥) ، أثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع. ١٢)
- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات - وحدة استطلاع الرأي العام (٢٠١٤) ، "اتجاهات الرأي العامّ للمُهجّرين و اللاجئين السوريين نحو الانتخابات و الأوضاع الراهنة في سورية ، سياسات عربية ، (ع.٩)
- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات - وحدة استطلاع الرأي العام (٢٠١٤) ، استطلاع الرأي العام العربي حول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ، سياسات عربية ، (ع.١١)
- المصري ، محمد (٢٠١٣) ، اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي نحو الازمة السورية ، **سياسات عربية** ، (ع.١)
- بانديوبادياي ، سانديو و ساندلر ، تود و يوناس ، جفيد (٢٠١٥) ، تكلفة الإرهاب ، **التمويل و التنمية**
- بوعافيه ، محمد الصالح (٢٠١٦) ، الاستقرار السياسي قراءة بالمفهوم و الغايات ، **دفاتر السياسة و القانون** ، (ع.١٥)
- جواد ، دنيا ، الإرهاب في العراق .. دراسة في الأسباب الحقيقية – دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق و متغيراته الاجتماعية و السياسية ، **مجلة العلوم السياسية** ، (ع. ٤٣)
- حساني ، عبد الرزاق (٢٠١٣) ، السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، (مج.٢٩ ، ع.٣)
- سبع ، رنا مولود ، ماهية الإرهاب و تأثيره على واقع حقوق الإنسان – فرنسا بريطانيا أنموذجًا ، **دراسات دولية** ، (ع. ٤٩)
- سعدون ، محمد عبد المحسن (٢٠٠٨) ، مفهوم الإرهاب و تجريمه في التشريعات الجنائية الوطنية و الدولية ، **المعهد التقني /النجف** ، (ع. ٧)
- عواضة ، حنان علي (٢٠١٣) ، السلطة عند ماكس فيبر ، **مجلة الأستاذ** ، (مج.١ ، ع. ٢٠٦)
- فكري ، مرة (٢٠١٣) ، المؤسسات الأمنية و الحراك الثوري في مصر ، **سياسات عربية** ، (ع. ٤)
- (٢٠١٥) ، مؤتمر من ثورات الشعوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي و الدولي : المنظمة العربية بين صعود تنظيم الدولة و الانخراط الامريكي المتجدد ، **سياسات عربية** ، ع١٢

- ماضي ، عبد الفتاح (٢٠١٦) ، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات ، **سياسات عربية** ، (ع. ١٨)
- محمد ، حمدان رمضان (٢٠١١) ، الإرهاب الدولي و تداعياته على الأمن و السلم العالمي – دراسة تحليلية من منظور اجتماعي ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، (مج. ١١ ، ع.١)
- ناصوري ، أحمد (٢٠٠٨) ، النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، (مج.٢٤ ، ع.٢)

مؤتمرات و ندوات

- الصفدي ، حسان (٢٠١٤) ، الحالة السورية ، **أوراق و نقشات مؤتمر : سر الجاذبية : داعش الدعاية و التجنيد** ، الأردن – عمان ، مؤسسة فردريتش ايبرت الألمانية
- محسن ، أشرف محسن محمد (٢٠١٠) ، ندوة بعنوان : **أثر الاعمال الإرهابية على السياحة** ، مركز الدراسات و البحوث – قسم الندوات و اللقاءات العلمية

المراجع الأجنبية

- Jean Erik lane and Svante Arson (1999), **politics and society in western Europe**, 4th ed , London: Sage publications
- Clapham , Christopher (1985) **, Third World Politics : An introduction** , London , Croom Helm p.

المواقع الإلكترونية

- الأهرام (٢٠١٣/٧/٦) ، ماكين يدعو الى تعليق المساعدات العسكرية الاميركية الى مصر ، (٢٠١٨/١/٩) ، **www.ahram.org.eg**
- البحيري ، أحمد كامل (٢٠١٥/١٢/٧) ، الإرهاب في مصر منذ يونيو ٢٠١٣ حتى أكتوبر ٢٠١٥ ، (٢٠١٧/١٠/١٣) ، موقع التحرير نيوز **www.tahrirnews.com**
- البحيري ، أحمد كامل (٢٠٠١٧/١/٤) ، رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦ ، (٢٠١٧/١٠/٢٤) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية **www.acpss.ahram.org.eg**

- الجزيرة الإخباري (٢٠١٥/٢/١٧) ، هل الأسد جزء من الحل في سوريا ، (٢٠١٨/١/٩) ، **www.aljazeera.net**
- الجزيرة الإخباري (٢٠١٥/٧/٢٣) ، سوريا أخطر دولة وفق مؤشر السلام العالمي ، (٢٠١٧/١٠/١٩) ، المصدر : اندبندنت ، **www.aljazeera.net**
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء المصري ، عدد السائحين القادمين إلى جمهورية مصر العربية سنويًا ، **www.capmas.gov.eg**
- الشرفات ، سعود (٢٠١٥/٩/٢١) ، تعريف الإرهاب ، (٢٠١٧/٨/٢٤) مركز شرفات للدراسات و البحوث العولمة و الإرهاب **www.shorufatcenter.com**
- الصيفي ، صلاح (٢٠٠٩/٣/١٢) ، ياروسلاف تروفيموف : الهجوم على مكة في نوفمبر ١٩٧٩ كان مولد الإرهاب الإسلاموي ، (٢٠١٧/٩/٢٠) ، آفاق ، **www.aafaq.org**
- القتبيوي ، سكينة (٢٠١٥/١٢/٢٧) ، ترتيب الدول من حيث تصنيف الديمقراطية في العالم سنة ٢٠١٥ ، (٢٠١٨/١/٩) ، المرسال ، **www.almrsal.com**
- الفواز ، أحمد فائز (٢٠٠٢/٨/٧) ، المشاركة السياسية و آفاقها قي سوريا ، الحوار المتمدن ، (٢٠١٨/١/٩) ، **www.m.ahewar.org**
- المصريون (٢٠١٧/٣/٦) ، ١١٠ مليارات خسائر مصر من الإرهاب في عامين ، (٢٠١٨/١/٩) ، **www.almesryoon.com**
- الهيئة السياسية لأبناء الجولان (٢٠١٧/١٠/٢) ، خمسة بنود توضح لك شكل العلاقة بين تنظيم الدولة والنظام السوري ، (٢٠١٧/١٠/١٨) ، **www.syriasolutions.com**
- سليمان ، حاج (٢١-٣-٢٠٠٩) ، الاستقرار السياسي و مؤشراته ، (٧-٩-٢٠١٧) الحوار المتمدن ، (ع.٢٥٩٢) ، **www.ahewar.org**
- سكاي نيوز عربية (٢٠١٦/٩/٩) ، مصر .. أبرز عمليات الاغتيال الإرهابية ، (٢٠١٧/١٠/١٤) ، **www.skynewsarabia.com**
- سي إن إن (CNN) بالعربية (٢٠١٦/٤/١٤) ، على الخريطة .. عدد اللاجئين السورين و توزيعهم على دول المنطقة و أوروبا ، (٢٠١٧/١٠/١٧) ، **www.arabic.cnn.com**
- قناة العالم (٢٠١٥/١٢/٢٢) ، وزير السياحة السوري يكشف أسرار تهريب و بيع آثار سوريا ، (٢٠١٥/١٠/١٩) ، **www.alalam.ir/news**
- مدار اليوم (٢٠١٥/٧/٢٩) ، كيف تغير الاقتصاد السوري خلال أربع سنوات ، (٢٠١٧/١٠/١٩) ، **www.madardaily.com**

- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٦/٧/١٥) ، خريطة النفوذ و السيطرة – سوريا – ١٥ تموز ٢٠١٦ ، (٢٠١٧/١٠/٢٤) ، **www.omrandirasat.org**
- مركز نورس للدراسات (٢٠١٧/٤/٢٥) ، توزيع آبار النفط و الغاز في سوريا حتى ٢٠١٧/٣/٢١ ، (٢٠١٧/١٠/٢٤) ، **www.norsforstudies.org**
- هافينجتون بوست (٢٠١٦/٣/٢٩) ، هل مانديلا إرهابي ، قصة الفشل الأميركي في اكتشاف جذور العنف السياسي ، (٢٠١٧/٥/١٥) ، **www.huffpostarabi.com**

IMPACT OF TERRORISM ON POLITICAL STABILITY AND LEGITIMACY OF STATES IN THE MIDDLE EAST (THE CASE STUDY : EGYPT , SYRIA)

By

Omar Khalil Ahmed Al-Bashitie

Supervisor

Dr. Muhammad Kheir Eyadat

ABSTRACT

In this study we have exposed the effects of terrorism on the stability and the political legitimacy of the countries through the study of two cases, Egypt and Syria.

The studies references rely on many written theoretical sources whether they were books, dissertations, periodicals, seminar or conference papers or even e-mails. Three approaches have been used to conduct this study; the historical approach, the analytical approach and the study case methodology.

This study started off by a hypothesis which claims that terrorism has its effects on the political stability in the Middle East and the legitimacy of its political systems. These effects have been analyzed through the impact of terrorism on the indicators to political stability since political legitimacy is one of the most important indicators.

This study aims to show the extent of terrorism's impact on the stability in Syria and Egypt politically and the stability of their political system's legitimacy.

This study is divided into four chapters:

In the first chapter, the theoretical side has been studied regarding the concepts mentioned in the study from two sections. The first one is related to terrorism, its forms and its historical evolution. The second one discusses the political stability and the political legitimacy which includes the concept of political stability and its indicators from one hand, and the political legitimacy, its resources and the causes of losing it on the other hand. In chapter 2 and 3, cases such as Syria and Egypt have been discussed separately, each in a single chapter. Through the indicators of political stability in both regions, the effects of terrorism have been linked to these indicators in order to analyze the effects caused by terrorism on the political stability and political legitimacy in both countries. The fourth chapter sheds light on the conclusions this study has come up with from the first three chapters where it has been explicitly explained that terrorism has its impacts on the stability in both Syria and Egypt which is obvious through the regression of indicators in the political stability of these countries. According to the consequences, suggestions have been made recommended by the publisher which from his perspective will attempt to alleviate terrorism on one hand, and maintain the political stability and the political legitimacy of the political systems on the othe